الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

محاسبة عقود التأمين في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة:

الشركة الوطنية للتأمين SAA - وكالة بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــاسبة

من إعداد الطالبتان:

- سـارة تـواتي
- أحـلام قـريـري

الأستاذ المشرف

جيلح الصالح

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
دبابش محمد نجيب	أستاذ مساعد أ	رئيسا	بسكرة
جيلح الصالح	أستاذ مساعد أ	مشرفا	بسكرة
قطاف نبيل	أستاذ محاضر ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

محاسبة عقود التأمين في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة:

الشركة الوطنية للتأمين SAA - وكالة بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــاسبة

من إعداد الطالبتان:

- سـارة تـواتي
- أحـلام قـريـري

الأستاذ المشرف

جيلح الصالح

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
دبابش محمد نجيب	أستاذ مساعد أ	رئيسا	بسكرة
جيلح الصالح	أستاذ مساعد أ	مشرفا	بسكرة
قطاف نبيل	أستاذ محاضر ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
آمين ...

الشكر والعرفان

اول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار، الأول والأخر والظاهر والباطن، الذي اغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، وانار دروبنا، فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي انعم علينا اذ أرسل فينا عبده ورسوله " محمدا بن عبد الله " عليه ازكى الصلوات وأطهر التسليم، ارسله بقرانه المبين، فعلمنا ما لم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد

لله الحمد كله والشكر كله ان وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

والشكر كله موصول الى كل معلم افادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة كما نرفع كلمة شكر الى الدكتور المشرف جيلح صلاح الذي ساعدنا على انجاز بحثنا خطوة بخطوة حفظه الله ورعاه، الى كل من ساعدنا في التربص الميداني، ولم يبخلوا علينا بنصائحهم وارشاداتهم، كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب او من بعيد، ونشكر كل الأساتذة وعمال قسم العلوم المالية والمحاسبة

وفي الأخير لا يسعنا الا ان ندعو الله عز وجل ان يرزقنا السداد، والرشاد، والعفاف والغنى، ويجعلنا هداة مهتدين.

الاهداء

بداية الشكر لله عز وجل الذي أعاننا وشد من عزمنا ، والذي وهبنا الصبر والتحدي لاكمال هذا البحث .

اهدي ثمرة جهدي هذا الى من أبصرت بها طريق حياتي ، واستمدت منها قوتي واعتزازي بذاتي ، الى الكفاح الذي لا يتوقف ، والى الشامخة التي علمتني معنى الإصرار وان لا شيء مستحيل في الحياة مع قوة الإصرار والإرادة ، الى ينبوع العطاء المتفاني مدى عمري ، الى جنتي التي لولاها لما وصلت الى ما انا عليه الان ، الى والدتي الغالية امد الله في عمرها ، وجزاها الله خير الجزاء .

الى من احمل اسمه بكل افتخار الى ابي الذي من اجلنا تحمل الاتعاب والصعاب رعاه الله واطال في عمره ,

الى اخوتي واخواني الأعزاء أتمنى لكم كل النجاح والفلاح في حياتكم ، حفظكم الله وأنار دروبكم .

الى أستاذ طفولتي برباخ الشخص المتفائل اول من علمني حفظ القران وكان له اثر جميل في حياتي حفظه الله ورعاه.

الى كل العائلة الكريمة وصديقاتي زينب، مباركة ، دنيا ، أحلام متمنية لهم كل النجاح والتوفيق .

الى كل الأشخاص الذي احمل لهم المحبة والتقدير .

سارة

الاهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم

اهدي ثمرة جهدي وعملي الى والدي العزيزين

الى امي الغالية التي حملتني ورعتني بحنانها وسماحة قلبها الى رمز الحب وبلسم الشفاء الى القلب الناصع البياض

الى ابي العزيز الذي كان ولا زال سندي في الحياة، الى الذي سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء لم يبخل بشيء من اجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني ان ارتقي سلم الحياة بحكمه وصبره الي

الى زوجي الى اخواني واخوتي حفظهم الله عز وجل

الى كل العائلة الكريمة وزملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق

والى كل من يؤمن ان بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل ان تكون في أشياء أخرى

الى كل من سلك طريقا يبتغي فيه علما

أحلام

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على كيفية المعالجة المحاسبية لعقود التأمين في شركات التأمين، وفق النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر، وتم إجراء دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية للتامين (وكالة بسكرة)، قصد الاطلاع على سرية العقود التأمين من الناحية التقنية المحاسبية من خلال عرض وتحليل وتسجيل القيود المحاسبية لبعض الأمثلة لعقود التأمين المتنوعة في مختلف مراحلها (الإنتاج، التحصيل، التعويض، وإعادة التأمين).

وقد تمت الاستعانة بفحص السجلات والوثائق المحاسبية المتاحة لنا في الوكالة، خاصة ما تعلق منها بعقود التأمين ومعالجتها المحاسبية إضافة لمقابلات مع مختلف الأطراف ذوي العلاقة، وخاصة مسؤول مصلحة المحاسبة، قصد فهم مكونات وإجراءات النظام والتنظيم المحاسبي في الشركة، وإجراءات النظام والتنظيم المحاسبي في الشركة، ودرجة توافقه مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.

وقد خرجت الدراسة بعد نتائج من أبرزها:

- قطاع التأمين يتميز عن القطاعات الاقتصادية الأخرى بمجموعة من الخصائص أبرزها: منتج التأمين يمثل تغطية المخاطر في عقود التأمين، أقساط التأمين تشكل اغلب الإيرادات، والتعويضات تشكل اغلب النفقات، وهو يعطي أهمية للتحكم في محاسبة التأمين.
- تعتمد شركة التأمين SAA في التسجيلات المحاسبية لعقود التأمين، على قواعد محاسبية ومدونة حسابات مستمدة من النظام المحاسبي المالي في الجزائر، مع بعض الاستثناءات التي ترجع الى طبيعة وخصائص نشاط شركات التأمين.
- تقوم وكالة التأمين بالمعالجة المحاسبية في مصلحة المحاسبة، وذلك بتحويل العمليات التي تقوم بها مصالح الإنتاج، التحصيل، الحوادث، التعويض الى قيود في مستندات محاسبية ملائمة.
- يواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي بعض الصعوبات في مجال محاسبة عقود التأمين في شركة SAA بعض الصعوبات، منها جمود النظام المحاسبي المالي وعدم مواكبة لتطور صناعة التأمين واحتياجاتها.

وقد تم تقديم مجموعة من اقتراحات لتحسين النظام المحاسبي لعقود التأمين في الوكالة أهمها:

✓ تحديث المعالجة المحاسبية لعقود التأمين وفق النظام المحاسبي المالي، حتى تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للإبلاغ المالي في مجال المحاسبة.

✓ برمجة الدورات التكوينية والمشاركة في الملتقيات العلمية لصالح إطارات المحاسبة في شركات التأمين، قصد رفع مستواهم النظري والعملي في مجال المحاسبة ومستجداتها.

✓ تأسيس مجلس للمعايير المحاسبية في الجزائر، يتولى مراجعة النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، حتى يتوافق مع احتياجات شركات التأمين ومتطلبات البيئة الدولية للتامين.

✓ اعتماد المعيار الدولي الإبلاغ المالي17IFRS، المتعلق بإعداد التقارير المالية في شركات التأمين، حتى تتوافق مع متطلبات هذا المعيار.

الكلمات المفتاحية: محاسبة عقود التأمين، النظام المحاسبي المالي، الشركات الوطنية للتامين SAA.

Abstract :
This study aims to identify how the accounting treatment of insurance contracts in insurance companies, according to the financial accounting system in Algeria, an applied study was conducted in the National Insurance Company (agency Biskra), in order to see the progress of insurance contracts in technical and accounting terms, through the presentation and analysis of the recording of accounting entries for some examples of various insurance contracts in different stages (production, collection, compensation, reinsurance).

We have been used to examine the accounting records and documents available to us in the agency, especially those related to insurance contracts and accounting treatments, in addition to interviews with various relevant parties, especially the official of the accounting department, in order to understand the components and procedures of the accounting system and organization in the company, and the degree of its compatibility with the requirements of the financial accounting system.

The study came out after the results of the most prominent:

- The insurance sector is distinguished from other economic sectors by a set of characteristics, most notably: the insurance product represents the coverage of risks in insurance contracts, insurance premiums constitute most of the revenue, and compensation constitute most of the expenses, which gives importance to control of insurance accounting.
- In accounting registrations of insurance contracts, the insurance company relies on accounting rules and a code of accounts derived from the financial accounting system in Algeria, with some exceptions, which are due to the nature and characteristics of the activity of insurance companies.
- The insurance agency carries out the accounting treatment in the accounting interest, by converting the operations carried out by the interests of production, collection, accident and compensation into entries in appropriate accounting documents.
- The application of the financial accounting system faces some difficulties in the field of accounting for insurance contracts in a company SAA some difficulties, including the rigidity of the financial accounting system and not keeping pace with the development of the insurance industry and its needs.

A set of proposals have been made to improve the accounting system of insurance contracts in the agency the most important:

Update the accounting treatment of insurance contracts in accordance with the financial accounting system, so that they are in line with the International Accounting Standards for financial reporting in the field of accounting.

- Programming training courses and participation in scientific forums for the benefit of accounting frameworks in insurance companies, in order to raise their theoretical and practical level in the field of accounting and its developments.
- Establishment of an accounting standards board in Algeria, to review the accounting and financial system in Algeria, so as to comply with the needs of insurance companies and the requirements of the international insurance environment.
- Adoption of IFRS-h-17, relating to the preparation of financial reports in insurance companies, with the need to qualify insurance companies in Algeria, in order to comply with the requirements of this standard.

Key words: **insurance contracts accounting; financial accounting system; National Insurance Company SAA.**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصـفحة
الشكر والعرفان	/
الإهداء	/
الملخص باللغة العربية	/
الملخص باللغة الاجنبية	/
فهرس المحتويات	I-II
فهرس الاشكال	III
فهرس الجداول	V
المقدمة	أ-ط
الفصل الأول: الاطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين	
تمهيد	02
المبحث الأول : عموميات حول التأمين	15-03
المطلب الأول : نشأة ومفهوم التأمين	06-03
المطلب الثاني : مبادئ وخصائص عقد التأمين	10-06
المطلب الثالث : أنواع التأمين	12-10
المطلب الرابع : عقد إعادة التأمين	15-13
المبحث الثاني : ماهية شركات التأمين	21-15
المطلب الأول : مفهوم شركات التأمين	16
المطلب القاني : اشكال شركات التأمين	17-16
المطلب الثالث : وظائف شركات التأمين	19-17
المطلب الرابع : مصادر دخل ومصاريف شركات التأمين	21-19
المبحث الثالث : التنظيم المحاسبي في شركات التأمين	31-21
المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي في شركات التأمين ومجال تطبيقه	22-21
المطلب الثاني : اهداف واهمية النظام المحاسبي في شركات التأمين	24-23
المطلب الثالث : مقومات النظام المحاسبي في شركات التأمين	26-24
المطلب الرابع: السجلات والدفاتر التي تحتفظ بها شركات التأمين	31-26

فهرس المحتويات

المبحث الرابع : المعالجة المحاسبية لعمليات التأمين	-31
المطلب الأول المعالجة المحاسبية لعمليات الإنتاج	35-31
المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية لعمليات التعويض	38-35
المطلب الثالث : المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التامين	42-38
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني : دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات SAA وكالة بسكرة	
تمهيد	54-45
المبحث الأول : تقديم الشركة الوطنية للتأمينات SAA وكالة بسكرة	-46
المطلب الأول : نشاة وتطور الشركة الوطنية للتأمينات SAA وكالة بسكرة	48-46
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمينات ومصالحها	53-48
المطلب الثالث : بيئة الشركة الوطنية للتأمينات SAA	54-53
المبحث الثاني : المعالجة المحاسبية لمختلف عمليات للشركة الوطنية للتأمينات	-54
المطلب الأول : المعالجة المحاسبية لعمليات مصلحة الإنتاج	57-54
المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية لعمليات التعويضات	60-57
المطلب الثالث : المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين	62-60
المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لعمليات التسوية	63-62
المبحث الثالث : تحليل المقابلة ونتائجها	-63
المطلب الأول : منهجية الدراسة الميدانية (المقابلة)	66-63
المطلب الثاني : عرض إجابات عن أسئلة المقابلة	71-66
المطلب الثالث : عرض نتائج المقابلة	71
خلاصة الفصل	72
الخاتمة	77-74
قائمة المراجع	82-79
الملاحق	/

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لشركة الوطنية للتأمينات SAA على المستوى المركزي	49
2	الهيكل التنظيمي لشركة الوطنية للتأمينات SAA على المستوى الجهوي	51
3	الهيكل التنطيمي لشركة الوطنية للتأمينات SAA على المستوى المحلي	52

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	سجل الانتاج	30
2	الرموز المتعلقة بقسم التأمين	33

مقدمة

مقدمة

انتشرت عمليات التأمين في العصر الحديث، بتنوع وتعدد الخدمات التي يقدمها والأخطار التي يغطيها، وصار التأمين من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتقدمة، كما صار التأمين يؤدى كمهنة، طبقا لأسس وقواعد علمية سليمة ودقيقة بمرور السنوات واكتساب الخبرات العلمية خلال السنوات الطويلة الماضية، ويلعب قطاع التأمين دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الوظائف التي يؤديها، من جمع المدخرات الصغيرة واستثمارها في مجالات مختلفة في الحياة الاقتصادية، كما تشغل شركات التأمين حيزا كبيرا في النشاط الاقتصادي، على اعتبارها من المنظمات المالية الكبيرة التي تهدف إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها إلى أفراد المجتمع وتأمينه من الأخطار التي يتعرض لها .

وقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني أهمية هذا النوع من النشاط الاقتصادي، فأخضعت هيئات وشركات التأمين إلى رقابة الدولة حماية للمدخرين والمستثمرين وكذلك حماية للاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى ضخامة الأموال المجمعة لدى شركات التأمين والعمليات والخدمات المتنوعة التي تؤديها هذه الشركات، يقتضي الأمر خضوعها إلى نظام وتنظيم محاسبيين خاصين، بحيث تجري كل المعالجات المحاسبية لكل عملياتها المختلفة، واثبات كل منها في دفاتر ومستندات محددة، ووفقا لقواعد محاسبية ومالية مقننة، وخاصة في مجال عقود وإعادة التأمين.

وقد سعت الجزائر إلى تطوير النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها وأحجامها، تماشيا مع متطلبات العولمة والانفتاح والاقتصادي والمالي، وخاصة في ظل الرغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات، حيث قامت بإطلاق النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل القانون 07-11، المؤرخ في 15 من ذي القعدة 1428 هـ، الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي SCF، ومع أنه شمل قواعد ومدونة حسابات عامة، وظهر في شكل قانون، وهو ما يجعل شركات التأمين كغيرها من الشركات ملزمة بتطبيقه والخضوع لقواعده، إلا أن خصوصيات قطاع التأمين باعتبار منتجه ذو طبيعة مالية خاصة(بيع تأمين الخطر)، يجعل شركات التأمين تواجه تحديات وإشكاليات في التوفيق بين متطلبات النظام المحاسبي المالي من جهة، ومتطلبات نشاطها خاصة ما تعلق بعقود التأمين وإعادة التأمين، والمعالجات المحاسبية والمالية التي تتطلبها في مختلف مراحها وأنواعها.

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين SAA، من بين أكبر وأقدم شركات التأمين وأكثرها خبرة في مجال التأمين بمختلف أنواعه، مما يجعل دراسة التنظيم والنظام المحاسبي فيها، وخاصة في مجال محاسبة عقود التأمين بمختلف مراحلها (الإنتاج، التعويض وإعادة التأمين)، مدخلا جيدا لفهم والتحكم في موضوع هذه الدراسة، والربط بين جوانبه النظرية والعملية، من خلال الاطلاع على كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي في مجال محاسبة عقود التأمين في الشرطة الوطنية للتأمين SAA(وكالة بسكرة).

أولا: إشكالية الدراسة

رغم المبادئ والقواعد المحاسبية العامة التي يتضمنها النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، إلا أن الطابع الخاص لنشاط شركات التأمين، لما يتميز به من أسس فنية ومالية، حيث تقوم شركات التأمين بعمليات مالية تتعلق بجمع الأقساط ودفع التعويضات المتعلقة بعقود التأمين، إضافة إلى استثمار المدخرات المتبقية، وإدارة المخاطر المتعلقة بكل تلك العمليات، لذا تستخدم نظام محاسبي خاص يراعي يأخذ الجوانب السابقة في الاعتبار، وهو ما يطرح إشكالية العلاقة بين محاسبة عقود التأمين في شركات التأمين والنظام المحاسبي والمالي في الجزائر، هذه الإشكالية يمكن صياغاتها في السؤال الرئيس التالي:

كيف تتم محاسبة عقود التأمين في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

قصد معالجة الإشكالية السابقة، نقوم بترجمتها إلى مجموعة من الأسئلة التي تتناول الجوانب المختلفة لها، بحيث تكون هذه الأسئلة كما يلي:

1. ما هو التأمين؟ وماهي أهم الوظائف المتعلقة بعقود التأمين، التي يتم ممارستها في شركات التأمين؟
2. ماهي مكونات النظام المحاسبي لشركات التأمين؟ وكيف تتم التسجيلات المحاسبية لعقود التأمين في ظل النظام المحاسبي والمالي في الجزائر؟
3. ماهي العمليات المحاسبية التي تخضع لها عقود التأمين بمختلف إجراءاتها في الشركة الوطنية للتأمين SAA في إطار قواعد النظام المحاسبي والمالي؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

قصد معالجة الإشكالية السابقة، نقوم بترجمتها إلى مجموعة من الأسئلة التي تتناول الجوانب المختلفة لها، بحيث تكون هذه الأسئلة كما يلي:

1. يلعب نشاط التأمين وشركات التأمين دورا مهما في الحياة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، سواء في الدول، المؤسسات أو الأفراد.
2. تستخدم شركات التأمين الجزائرية نظام محاسبي خاص بها، حيث يتضمن قواعد محاسبية ومدونة حسابات ملائمين لنشاط التأمين، لكن ذلك يبقى في إطار النظام المحاسبي المالي في الجزائر.
3. تقوم الشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة بسكرة) بتطبيق كل متطلبات النظام المحاسبي المالي، من حيث المعالجة المحاسبية لمختلف الوظائف المتعلقة بعقود التأمين (الإنتاج؛ التعويض، إعادة التأمين).

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لموضوع: محاسبة عقود التأمين في ظل النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، إلى مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية نجملها فيما يلي:

- الرغبة الذاتية في معالجة المواضيع المتعلقة بمجال التأمينات بشكل عام، نظرا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ومحاسبة عقود التأمين بشكل خاص، باعتبارها المصدر الأساسي للدخل والنفقات في شركات التأمين.
- يتماشى الموضوع مع طبيعة تخصصنا في المحاسبة، إذ يدخل ضمن أحد مجالات المحاسبة الخاصة (قطاع التأمين وعقود التأمين)، مع ربطه بالنظام المحاسبي والمالي الجزائري.
- الرغبة في تطبيق وتدعيم ما تعلمنا من مفاهيم نظرية وتطبيقية في مجال المحاسبة المالية والمحاسبة الخاصة، وخاصة ما تعلق منها بمحاسبة التأمينات، من خلال تكملة تلك الجوانب ومعاينة تطبيقاتها العملية خلال فترة التربص التطبيقي لإجراء دراسة الحالة العملية في الشركة الوطنية للتأمين SAA.
- الرغبة في معرفة وضع شركات التأمين الجزائرية في مجال محاسبة عقود التأمين، خاصة بعد تبني الجزائر نظام محاسبي ومالي جديدSCFمنذ 2009.
- الرغبة في اكتشاف وفهم ما جاء به النظام المحاسبي والمالي الجزائري في مجال محاسبة التأمين وعقود التأمين، باعتبارها أحد أهم فروع المحاسبة الخاصة، التي تمزج بين مبادئ النظام المحاسبي والمالي، وما يتميز به قطاع التأمين من خصائص فنية ومالية.
- الرغبة في التعرف على واقع محاسبة عقود التأمين في إحدى أكبر الشركات الوطنية للتأمين SAA، مما يكسبنا خبرة عملية في مجال ممارسة المحاسبة تنفعنا في مستقبلنا المهني.
- التحكم وكسب الخبرة العملية في مجال تسجيل القيود المحاسبية لعقود التأمين بمختلف وظائفها، ما يتعلق بها من إجراءات واستثناءات.

خامسا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية التأمين في تسليط الضوء على قطاع التأمين كونه يحتوي على مؤسسات قطاعية متمثلة في شركات التأمين تحظى بأهمية كبيرة في مختلف قطاعات الدولة، وكذا معرفة العمليات المحاسبية المختلفة التي تقوم بها وكيفية معالجتها كونها مؤسسة ذات طابع مالي.

سادسا: المنهج المتبع

لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليل بمناهجه الفرعية، من خلال وصف الظواهر المدروسة (التأمين، محاسبة عقود التأمين، النظام المحاسبي المالي)، وتحليل مختلف مكوناتها وإجراءاتها، وهذا من خلال جمع بيانات وحقائق عن تلك

الظواهر، ثم معالجتها وتصنيفها بهدف تشخيصها وتحديد علاقتها ببعضها البعض، وهو ما يساعدنا على وضع الأسئلة والفرضيات، قصد التعمق في الإشكالية (ممارسة محاسبة عقود التأمين في ظل النظام المحاسبي والمالي) وهذا كله من أجل التعرف على مسبباتها ونتائجها

وقد تمت الاستعانة بعدة مناهج فرعية لهذا المنهج، مثل منهج الدراسة الحالة، حيث وقع الاختيار على الشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة بسكرة)، لمناسبتها للموضوع، أين استعننا بالمستندات المحاسبية وغير المحاسبية للوكالة والمقابلات، التي سمح لنا بالاطلاع عليها، من أجل استخراج أمثلة لعقود تأمين عملية، وكيفية معالجتها محاسبيا في مختلف مراحلها.

ومن أبرز أدوات جمع البيانات الأولية، نجد تقنية المقابلة مع مجموعة من الموظفين في الوكالة، وعلى رأسهم موظفي مصلحة المحاسبة، بسبب ارتباطهم المباشر بالموضوع المدروسة، وهذا من خلال إعداد دليل مقابلة يتكون من جملة من الأسئلة تغطي عدة محاول لها علاقة بالموضوع، وبعد إجراء المقابلات، تم عرض وتحليل البيانات التي حصلنا عليها بهدف استخلاص نتائج ميدانية مفيدة.

سابعا: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

_الحدود الموضوعية: محاسبة عقود التأمين في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي

_ الحدود الزمنية: حددت المدة الزمنية لهذه الدراسة لسنة 2022/ 2023.

_ الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في الشركة الوطنية للتامين SAA (وكالة بسكرة)، والتي تناولنا فيها كيفية المعالجة المحاسبية في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي.

ثامنا: أهداف الدراسة

من أجل ضمان السير الحسن للدراسة، ورغبة في الوصول لنتائج علمية حول الموضوع عبر معالجة الإشكالية واختبار الفرضيات، وضعنا مجموعة من الأهداف كي تكون مرشدا لنا في سير الدراسة، تتمثل هذه الأهداف في:

- التمكن من الإطار المفاهيمي النظري للتأمين وعقود التأمين ووظائفها في شركات التأمين، باعتبارها منطلقا ضروريا لفهم محاسبة عقود التأمين.
- فهم طبيعة وخصوصيات النظام المحاسبي في شركات التأمين بشكل عام، والمعالجة المحاسبية لعقود التأمين بمختلف وظائفها بشكل خاص.
- التعرف على أهم تطبيقات النظام المحاسبي والمالي الجزائري في مجال عقود التأمين، وما يكتنف ذلك من نقائص، وجوانب تغطيتها من خلال قواعد المحاسبة الخاصة في قطاع التأمينات.

- الوقوف على واقع إجراءات التأمين وعقود التأمين، والعمليات والتسجيلات المحاسبية المرتبطة بها في الشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة بسكرة).

تاسعا: صعوبات الدراسة

خلال إعداد لهذا العمل الأكاديمي، وجهنا مجموعة من الصعوبات، التي أثرت على المحتوى والمعلومات التي تضمنها، ومن ضمن هاته الصعوبات نذكر ما يلي:

- نقص المراجع والدراسات في هذا الموضوع، خاصة الكتب والمقالات والمداخلات العلمية، حيث عانينا من عدم وجود كتب جزائرية تتناول المحاسبة الخاصة ومحاسبة الشركات المالية (منها شركات التأمين)، مما أدى إلى صعوبة عرض المعالجة المحاسبية لعقود التأمين.

- رغم توافر بعض المراجع والدراسات الأجنبية عن محاسبة التأمينات، ومن ضمنها محاسبة عقود التأمين، إلا أنه من الصعب توظيفها في دراستنا، بسبب اختلاف النظام المحاسبي المالي الجزائر عن النظم المحاسبي الأجنبية، سواء من حيث قواعد المحاسبة أو مدونة الحسابات.

عاشرا: الدراسات السابقة

1-دراسة: صالحي يونس (2014)، حول: مدى استجابة النظام المحاسبي والمالي SCF لمتطلبات شركات التأمين الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين في مدينة ورقلة، مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية والمالية، تخصص دراسات محاسبية وجبائيه معمقة.

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى استجابة النظام المحاسبي والمالي للمتطلبات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية، من خلال فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين، اختبار التوافق بين المخرجات النهائية للنظام المحاسبي في شركات التأمين (القوائم المالية)، ونفس المخرجات للنظام المحاسبي والمالي الجزائري.

وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية من خلال مجموعة من الفقرات تتوزع على الأبعاد التالية: مقومات النظام المحاسبي، الممارسات المحاسبية، القوائم المالية، في شركات التأمين)، تم توزيع استمارات الاستبيان على 60 موظف من شركات التأمين الناشطة في مدينة ورقلة، وهي شركات: SAA، CAAR، CAAT، CIAR، A2، ثم تمت معالجة البيانات بواسطة برنامج SPSS.

من أبرز النتائج الميدانية التي خرجت بها هذه الدراسة، نذكر ما يلي:

- أهمية النظام المحاسبي لشركات التأمين، وعدم كفاية وتطور ومرونة النصوص التشريعية للنظام المحاسبي والمالي، جعل شركات التأمين تلجأ لقواعد خاصة بمحاسبة التأمينات، إضافة للمعايير الدولية للمحاسبة، وما تعلق منها بمحاسبة عقود التأمين.

- التزام شركات التأمين بالتسجيل والتقييم وفق النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، رغم الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال، مثل: مشاكل القياس والإفصاح، واختلاف قواعد التسجيل التي تتطلبها المعايير الدولية والقواعد الفنية لنشاط التأمين.

- تقوم شركات التأمين بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي للجزائري، باعتباره قانون سارب المفعول منذ صدوده، مما يطرح إشكالية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية التي تعرف تطورات مستمرة لا يواكبها النظام المحاسبي والمالي في الجزائر.

وبناء على النقائص التي تم تسجيلها في استجابة النظام المحاسبي والمالية لمتطلبات شركات التأمين، قدمت الدراسة التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة رسكلة وتكوين الإطارات المحاسبية علميا وعمليا، من أجل ممارسة المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية، وعقد الملتقيات الدولية والوطنية قصد اكتشاف ونشر الخبرات في مجال المحاسبة.
- ✓ تحسين نوعية التعليم العالي والتدريب المهني، عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي، ومسايرة التطورات في مجال المحاسبة عموما ومحاسبة التأمينات خصوصا.
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول السابقة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، وذلك فيما يخص محاسبة التأمينات.

2. **دراسة: طبايبية سليمة (2013–2014)** حول: دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دراسة ميدانية في الشركات الجزائرية للتامين، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار قدرة البنية المالية التحتية لشركات التأمين على الالتزام بالإطار النظري للمحاسبة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ، مدى تمكن شركات التأمين من اتخاذ القرارات في حالة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، هل هناك معوقات تحول دون قدرة شركات التأمين على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ، وذلك من خلال إلقاء الضوء على الإطار النظري للمحاسبة وكذا معايير الإبلاغ المالي الدولية المنصوص عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، معرفة مقدرة البنية المالية لشركات التأمين الجزائرية ، الاطلاع على واقع شركات التأمين في الجزائر بشكل عام ومعرفة بنيتها المالية بشكل خاص .

من أبرز النتائج الميدانية التي خرجت بها هذه الدراسة:

–تشير المؤشرات الإحصائية لإجابات عينة الدراسة إلى أن هنالك ضعف في قدرة البنية المالية لشركات التأمين فيما يتعلق بتبني معايير الإبلاغ المالية الدولية ذات العلاقة ،بقدر تعلق الأمر بالمخاطر التأمينية وما يحيط بها نتيجة اعتماد النظام المحاسبي الوطني سابقا والصعوبات المرتبطة باعتماد معيار الإبلاغ المالي رقم 4 والذي يؤكد في غالبية مضامينه على المخاطر ،كما انه هناك مشكلة تتعلق بالأدوات المالية وبكافة مضمناتها ذات العلاقة بالمعايير المرتبطة بنشاط التأمين ، وهي ناجمة

من بساطة وعدم تعقد أنشطة التأمين في الجزائر والصعوبات التي ترافق عملية الانتقال من النظام المحاسبي الوطني إلى النظام المالي والمعتمد أساسا على المعايير المحاسبية الدولية والتي ترتكز في مختلف جوانبها على الأدوات المالية .

– توجد قناعة لدى عينة الدراسة حول مساهمة تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي في تمكين شركات التأمين في الجزائر في اتخاذ القرارات الرشيدة، الا فيما يتعلق بإدارة محافظ الاستثمار وإدارة حقوق الملكية ويرجع السبب في ذلك إلى التعقيد الذي يرتبط بإدارة الحقوق والالتزامات، لان شركات التأمين المختلفة تجد صعوبة في إدارة المخاطر والاحتياطات المرتبطة بها، والتي تؤثر في حساب صافي الدخل، فضلا عن أثر التخصيصات المعتمدة لموجهة التعويضات وأثرها على حقوق الملكية.

ومن جملة التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

–التوصية باعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 والتفسيرات والمعايير ذات العلاقة لتحقيق الاستفادة القصوى في مجال اتخاذ القرارات الرشيدة.

–تأسيس مجلس للمعايير المحاسبية في الجزائر يتولى مراجعة النظام المحاسبي المعتمد، وإجراء التعديلات اللازمة على المعايير الدولية كي تتوافق مع احتياجات البيئة الجزائرية.

–زيادة الإفصاح المحاسبي من طرف شركات التأمين الجزائرية عند عدم اعتياد معيار الإبلاغ المالي رقم 4 والمعايير ذات العلاقة لتحقيق الاستفادة القصوى من مخرجات النظام المحاسبي المعتمد.

3. **دراسة: زلاق حليمة ومداس فريال (2019/ 2020)**، محاسبة عقود التأمين وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دراسة حالة وكالة – CAAR برج بوعريريج، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي ببرج بوعريريج.

تهدف الدراسة لاختبار مدى توافق النظام المحاسبي المالي في الجزائر مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، من خلال المقارنة النظرية بين الجانبين وفقا لعدة أبعاد، وعرض وتحليل كيفية تطبيق النظام المحاسبي والمالية في CAAR فقط، بهدف استنتاج مدى توافق التطبيق مع المعايير الدولية.

تم استخدام التحليل الوصفي للتنظيم المحاسبي في شركات التأمين ومدخلاته ومخرجاته في ظل النظام المحاسبي والمالي ،كما تم استخدام دراسة الموجود من خلال فحص المستندات المحاسبية في الشركة الوطنية للتأمين CAAR، قصد استخراج مجموعة من الأمثلة العملية لعقود تأمين من مختلف الأنواع(عقد تأمين سيارة، عقد مسؤولية مدنية)، ثم عرض مختلف القيود المحاسبية التي تتطلبها تلك العقود، وتحليل مدى توافقها مع النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، أما بالنسبة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في شركات التأمين، فتم اعتماد المقارنة بينها وبين النظام المحاسبي والمالي من ناحية نظرية فقط، وهذا نظرا للصعوبات التي وجدها الطالب في اختبار مدى توافق التسجيلات المحاسبية في CAAR مع تبك المعايير الدولية.

من أبرز النتائج الميدانية التي خرجت بها هذه الدراسة، نذكر ما يلي:

–الهدف من التأمين هو مواجهة الأخطار المحتمل حدوثها سواء لحياة الأفراد أو ممتلكاتهم.

-إعادة التأمين هو وسيلة تلجئ الشركة إليها، من أجل تدارك قسط التأمين الذي يفوق طاقتها.

- تتنوع عقود التأمين المقدمة من طرف الشركات وذلك حسب المنتجات المقدمة في كل شركة.

-المحاسبة في شركات التأمين هي فرع من فروع المحاسبة الخاصة.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات الهامة منها:

-ضرورة نشر الوعي التأميني في الوسط الاجتماعي فالكثير من الأشخاص يجهلون أهمية التأمين في الحياة اليومية.

-التوصية باعتماد معيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS4 والتفسيرات والمعايير ذات العلاقة لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه المعايير.

-تأسيس مجلس للمعايير المحاسبية في الجزائر يتولى مراجعة النظام المحاسبي المالي المعتمد ومحاولة التوافق مع المعايير قدر الإمكان.

-تنظيم العديد من الملتقيات من اجل توضيح طرق تطبيق المعايير في شركات التأمين.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة (الفجة البحثية):

من خلال البحث والاطلاع على الدراسات المتعلقة بمحاسبة التأمين، التي وقعت في أيدينا، من خلال البحث المكتباتي والإلكتروني، والتي عرضنا بعضها كنماذج في الدراسات السابقة، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- معظم الدراسات كانت مذكرات ماستر، مع ندرة شديدة الرسائل والمقالات والمداخلات العلمية حول موضوع محاسبة التأمين بشكل عام، ومحاسبة عقود التأمين بشكل خاص.

- رغم توافر دراسة جامعية وكتب أجنبية (مشرقية بشكل خاص)، محاسبة المنشآت الخاصة (المحاسبة الخاص)، إلا أنه يصعب استخدامها في دراستنا، بسبب اختلاف النظم المحاسبية الأجنبية عن النظام المحاسبي والمالي في الجزائر.

- الكثير من الدراسات المتعلقة بمحاسبة التأمين (مذكرات، مقالات، رسائل)، تركز على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مجال التأمين، مما جعل الاستفادة منها في دراستنا محدودة رغم أهميتها.

- عدم اهتمام الدراسة السابقة بمحاسبة عقود التأمين، واهتمامها بالمعالجة المحاسبية للعمليات في شركات التأمين بشكل عام، مما جعل الاستفادة منها محدودة.

- قلة الإنتاج العلمي في مجال محاسبة التأمين، والتركيز على التأليف في مجال المحاسبة العامة وممارساتها، بسبب الطلب عليها لدى قطاع واسع من المستخدمين في المجال التعليمي.

- كسد للنقص في المراجع المتعلقة بمحاسبة التأمين، تم الاستعانة بمذكرات الماستر لعدة جامعات جزائرية، إضافة لمطبوعات جامعية في الجزائر في مجال المحاسبة الخاصة.

لكل ما سبق، تعبر الدراسة الحالية كمساهمة لسد نقص الدراسة في مجال محاسبة عقود التأمين، حتى تكون حافزا لفتح الباب لمحاولات أخرى أفضل في هذا المجال.

الحادي عشر: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية بالإضافة إلى الوصول إلى النتائج لاختبار الفرضيات، قمنا بتقسيم الدراسة إلى جانبين، **الجانب النظري** تطرقنا فيه إلى فصل واحد شامل، مقسم إلى أربع مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول عن عموميات التأمين، وفي المبحث الثاني تضمن مفاهيم حول شركات التأمين، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى التنظيم المحاسبي في شركات التأمين، أما بالنسبة للمبحث الرابع والأخير تطرقنا فيه على المعالجة المحاسبية لعمليات التأمين. **الجانب التطبيقي**: (**الفصل الثاني**): قمنا فيه بدراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات SAA وكالة بسكرة الذي تناولنا فيه تعريف عام لهذه الشركة والأنشطة التي تقوم بها والمعالجة المحاسبية لها.

الفصل الأول:

تمهيد:

يعد نظام التأمين من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة لما يلعبه من دور فعال في حماية الأشخاص ضد الأخطار التي يوجهونها سواء في ممتلكاتهم أو في مسؤولياتهم المدنية أو في شخصهم ذاته، ومن جهة أخرى لمساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعي لما يوفره من موارد مالية معتبرة يمكن توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة ودوره في استقرار المجتمع.

إن المحاسبة في شركات التأمين تختلف عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة المحليات التأمينية المختلفة التي تزاولها هذه الشركات، ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تسنها الدولة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين.

سيتم تناول هذا الفصل من خلال أربع مباحث حيث:

- **المبحث الأول**: عموميات حول التأمين
- **المبحث الثاني**: ماهية شركات التأمين
- **المبحث الثالث**: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين
- **المبحث الرابع**: المعالجة المحاسبية لعمليات التأمين

المبحث الأول: عموميات حول التأمين

يلعب التأمين دورا هاما في المجتمعات الحديثة، فبالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها التأمين لكثير من المشروعات، فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتحويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين

يقوم التأمين على أساس تجميع الأخطار وتوزيع الخسائر المادية، والتي تنتج عن تحققها على المعرضين لهذه الأخطار، فإن التأمين كنظام تعاوني، يعمل على تخفيف عبء الخسائر المادية التي تلحق ببعض الأفراد من توزيعها على المشتركين جميعهم، ويقوم بتنظيم هذا التعاون شركات التأمين.

الفرع الأول: نشأة التأمين

يعتبر القدماء المصريين أول من عرف التأمين، فالتاريخ المسجل على أوراق البردي وعلى جدران معبد الأقصر في صعيد مصر يثبت ذلك، حيث كون القدماء المصريين ما يسمى بجمعيات دفن الموتى منذ أكثر من سبعة آلاف سنة، وكان الدافع وراء تكوينها القيام بدفع مصروفات التحنيط والدفن وبناء القبور للأعضاء الذين يتوفون، ولا يتركون المال اللازم أو الكافي لهذه المصروفات، والتي كانت تمثل مبلغا كبيرا في ذلك الوقت، ذلك أن القدماء المصريين كانوا يعتقدون بوجود حياة ثانية بعد الموت، ولكن بشرط أن يظل الجسد سليما بعد الموت حتى تستطيع الروح أن تتعرف على الجسد وتعود إليه، وترتب على هذا الاعتقاد إنفاق مصروفات طائلة على عملية التحنيط اللازمة لحفظ الجسد، وعلى الدفن وبناء القبور الفخمة والمستحكمة، وقد تم تكوين ما يسمى بجمعيات دفن الموتى، حيث يقوم كل عضو بسداد اشتراك سنوي طالما ظل على قيد الحياة، مقابل أن تقوم الجمعية بسداد المصروفات التحنيط والدفن وبناء القبر.

وقد ذكر بن خلدون في مقدمته أن العرب قد مارسوا تأمينات الممتلكات بأكثر من صورة، فكانوا يتفقون أثناء رحلتي الشتاء والصيف، على المساهمة كل بنسبة ما حققه من أرباح أو بنسبة رأسماله، لتعويض كل ما ينفق له جمل أو تبور تجارته، بسبب نفوق جمله. (د/ ممدوح و د/ ناهد، 2003، صفحة 239)

ويعتبر التأمين البحري من أقدم أنواع تأمينات الممتلكات حيث ظهر منذ أمد بعيد جدا، ويمكن القول بأن أصل التأمين البحري يرجع إلى عام 215 قبل الميلاد، حيث ظهر من الوثائق القديمة أن مستوردي المعدات العربية في العصر الروماني، كانوا يطالبون الحكومة الرومانية بأن تتحمل جميع الخسائر الناتجة عن هجوم الأعداء أو الأعاصير، والتي تحدث لهذه المعدات أثناء مرحلة نقلها.

وقد عرف الرومان والإغريق ما يسمى بعقد القرض البحري، حيث يعرض أحد الممولين الى صاحب السفينة قبل بدء الرحلة مبلغا من المال بضمان السفينة أو البضاعة أو كليهما، فإذا فقدت فلا يسترد القرض أما إذا وصلت السفينة

سالمة إلى ميناء الوصول، فإن المقرض يسترد القرض وفوائده حيث كانت الفائدة مرتفعة جدا حيث بلغت 12% وهي ضعف الفائدة للقروض العادية وقد اعتبر أن 6% منها فائدة القرض، والباقي يمثل قسطا للتأمين البحري، كما يعتبر القرض الذي لا يرد في حالة تعرض السفينة أو البضاعة لحادث غرق أو قرصنة، بمثابة تعويض عن الخسارة، (ونرى أن عملية القرض البحري بالصورة البدائية التي ظهرت بها، تندرج تحت أعمال المقامرة والرهان بهدف تحقيق أرباح طائلة، حيث لم يكن يتوافر لها القواعد الفنية للتأمين).

وتعتبر البداية الحقيقية للتأمين البحري في إيطاليا في أوائل القرن الرابع عشر، ثم أنتقل بعد ذلك إلى باقي دول العالم مع انتشار وازدهار التجارة الخارجية.

وبالنسبة للتأمين من الحريق فقد عرف في بريطانيا وأواسط أوروبا من خلال نقابة الحرفيين، التي كانت تتعهد بتعويض كل من تتعرض ممتلكاته للخسارة بسبب الحريق، من خلال صندوق لجمع التبرعات من الحرفيين، وعقب الحريق لندن الشهير في عام 1666م، والذي دمر معظم المدينة، وبلغت خسائره في ذلك الوقت أكثر من عشرة ملاين جنيها إسترلينيا، تأسست جمعيات الصداقة Friendly societies، لتعويض أصحاب المنازل عن خسائر الحريق، ثم ظهرت بعد ذلك شركة التأمين من الحريق في معظم دول العالم. (د/ ممدوح و د/ ناهد، 2003، صفحة 240)

أما التأمين على الحياة فقد ظهر في بادئ الأمر مقترنا بالتأمين البحري، من خلال التأمين على ربان السفينة، وكان لمدة قصيرة لا تتجاوز سنة، نظرا لعدم توافر الأدوات العلمية اللازمة لعقد التأمين لفترات طويلة، وتعد أول وثيقة لتأمين على الحياة هي الوثيقة التي صدرت في بريطانيا في عام 1583م،على حياة شخص يدعى وليم جيبونز بمبلغ 383 جنيها إسترلينيا لصالح أحد المحامين ولمدة سنة وقد توفى هذا الشخص خلال السنة، وتلا ذلك ظهور جدول للوفيات في عام 1693م، ثم صدور أول تشريع في إنجلترا عام 1774م، لينظم عمليات التأمين على الحياة.

وفي أواخر القرن الثاني عشر، وعقب ظهور الثورة الصناعية، وما ترتب على استخدام الآلات البخارية من أخطار، فقد ظهرت شركات التأمين المساهمة، بعد أن كانت الجمعيات التعاونية هي الأساس، وتلي ذلك ظهور التأمين على الحياة الصناعي، ثم التأمين على الحياة الجماعي.

ومع اختراع القطارات والسيارات ثم الطائرات وما ترتب عليها من حوادث، فقد ظهرت تأمينات الحوادث الشخصية في أوائل القرن التاسع عشر، وتلاها التأمين على أدوات النقل نفسها، فظهر تأمين السيارات وتأمين الطيران والسرقة والسطو والتأمينات الهندسية... إلخ، وذلك في القرن العشرين.

وترسيخا للمفاهيم المتعلقة بالتكافل الاجتماعي ومسؤولية الدولة تجاه رعاياها، فقد ظهرت التأمينات الاجتماعية في ألمانيا عام 1883م، وذلك بهدف حماية أفراد المجتمع وخاصة الطبقات الفقيرة من أخطار المرض والعجز والشيخوخة والبطالة، ثم انتشرت بعد ذلك في معظم دول العالم. (د/ ممدوح و د/ ناهد، 2003، الصفحات 240- 241)

الفرع الثاني: مفهوم التأمين

للتأمين عدة تعاريف يمكن تحديد بعضها فيما يلي:

أولا: التعريف اللغوي

التأمين في اللغة العربية مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف، وله معان عديدة: منها إعطاء الأمان، مثل التأمين الحربي إذا نزل في بلاد المسلمين، ومنها التأمين على الدعاء وهو قول أمين أي استجب.

وأقرب معاني التأمين في المصطلح المالي المعاصر هو "إعطاء الأمن"، ذلك هو نشاط تجاري غرضه أن يحصل تأمين الأفراد والشركات من بعض ما يخافون من المكاره، مقابل عوض مالي فهو معنى جديد وان كان اشتقاقا صحيحا من كلمة "أمن". (د/ فلاح، 2008، صفحة 06)

ثانيا: التعريف القانوني

يعرف المشرع عقد التأمين في المادة 747 مدني يقول " التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر، في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين بالعقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن".

ويعرف المشرع في ولاية كاليفورنيا بالو.م.أ التأمين، إذ يقول "التأمين عقد بمقتضاه يتعهد شخص بتعويض أخر عن خسارة أو تلف أو مسؤولية، تنشأ عن حادث عارض أو غير معروف مقدما". (نور الدين أحمد قايد، 2019، صفحة 23)

ثالثا: التعريف الفني

ويهتم بإبراز الخصائص الفنية العلمية لعملية التأمين والوسيلة التي يتبعها التأمين لتحقيق الهدف منه، وهو تقليل الشعور بظاهرة عدم التأكد والمساعدة على اتخاذ القرار، وعلى ذلك يمكن تعريف التأمين بأنه " وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين، وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد، يكون جميعهم معرضين لهذا الخطر. (سالم، 2015، الصفحات 33-34)

رابعا: التعريف الاقتصادي

يهدف التأمين إلى تكوين هيئة يساهم فيها الأفراد لتعويض الخسائر التي قد تلحق بعضو ينتمي إليها، فالاقتصادي الأمريكي ويلبت عرف التأمين على أنه مشروع اجتماعي يهدف إلى تكوين رصيد بغرض مجابهة خسائر مالية غير مؤكدة، والتي يمكن تحاشيها عن طريق نقل عبئ الخطر من عدة أشخاص إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.

كما أن فريدان عرف التأمين على أن الفرد الذي يشتري تأمينا ضد الحريق على منزل يمتلكه، يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة، بدلا من أن يبقى متحملا خليط من احتمال ضعيف لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل بأكمله)،

واحتمال كبير بأن لا يخسر شيئا، فهو يفضل حالة التأكد من حالة عدم التأكد. (طبايبية سليمة، 2014/2013، صفحة 07)

خامسا: المفهوم العام

حسب المادة 619 من القانون المدني: التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه، أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التامين لصالحه مبلغا من المال أو ايرادا او أي عوض مالي أخر، في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن. (رئاسة الجمهورية ، 2007، صفحة 102)

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص عقد التأمين

تعتمد عقود التامين مهما اختلفت أنواعها على مجموعة من المبادئ والخصائص، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى معرفة المبادئ والخصائص الخاصة بعقد التأمين.

الفرع الأول: مبادئ التأمين

مهما اختلفت عقود التأمين واختلفت صورها، فهي جميعا تعتمد على مبادئ قانونية عامة، يمكن تلخيصها في الآتي:

1- مبدأ منتهى حسن النية:

يقوم التأمين بصفة أساسية على مبدأ حسن النية، سواء تعلق الأمر بالمؤمن أو المؤمن له، ويقضي هذا المبدأ بأن يظهر كل من المؤمن أو المؤمن له كافة الحقائق المتعلقة بالتأمين، ولا يخفى أحد الطرفين شيئا جوهريا عن الطرف الآخر، فعند التعاقد يجب على المؤمن له اطلاع المؤمن على معلومات تساعد على تقدير الخطر، وبالتالي تفيد في تقدير قسط التأمين المستحق.

وأثناء سريان العقد يجب عليه أن يخطر شركة التأمين بكافة التغيرات التي تطرأ على الشيء موضوع التأمين، أي العوامل التي تؤدي إلى زيادة احتمال وقوع الخطر.

2-مبدأ المصلحة التأمينية:

استلزام مصلحة التأمين أمر تفرضه فكرة التأمين ذاتها، ذلك أنه إذا لم تكن للمؤمن له مصلحة في عدم تحقق الخطر، كما لو كان ليس بصاحب حق على الشيء المؤمن منه، فإن التأمين يصير في الواقع مجرد عملية من عمليات المقامرة.

يقصد بالمصلحة في هذا الصدد المصلحة الاقتصادية التي تكون متوافرة للمستأمن في إجراء التأمين، والمصلحة الاقتصادية هي تلك المصلحة القابلة للتقدير بالنقود، ولذلك فمجرد المصلحة الاجتماعية والأدبية التي قد تكون لشخص

من الأشخاص لا يجوز التأمين عليها، وتتمثل هذه المصلحة –الاقتصادية–في القيمة المالية التي يمثلها الشيء بالنسبة لتأمين الأشياء، وفي القيمة المالية التي يمثلها التعويض الذي يلتزم به المؤمن له.

3–مبدأ السبب القريب:

وهو أن يلتزم المؤمن بدفع التعويض إذا كان الخطر المؤمن ضده هو السبب القريب لحدوث الخسارة. ويقصد بالسبب القريب السبب الذي يولد سلسلة من الحوادث المتصلة، التي تؤدي في النهاية إلى وقوع الخسارة، بدون تدخل أي مؤثر خارجي آخر مستقل. وكلمة قريب لا يقصد بها القرب زمنيا، وإنما القرب من ناحية التسبب. (غفصي، 2018/2017، صفحة 31)

4–مبدأ التعويض:

بمقتضى هذا المبدأ لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يزيد التعويض الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له أو المستفيد عن قيمة الخسائر الفعلية المحققة، وألا يتعدا هذا التعويض حدود مبلغ التأمين أو قيمة الشيء محل التأمين–لحظة وقوع الخطر– أيهما أقل.

5–مبدأ المشاركة في التأمين:

هذا المبدأ يسري على تأمينات الممتلكات والمسؤولية فقط، ولا يسري على تأمينات الحياة والحوادث الشخصية، ويقضي بأنه إذا تم التأمين على شيء موضوع خطر واحد لدى أكثر من شركة تأمين في آن واحد، وتحقق الخطر المؤمن منه، فإن المؤمن له ينال التعويض مشاركة بين المؤمنين–شركات التأمين–كل بنسبة مبلغ التأمين، الذي لديه إلى مجموع مبالغ التأمين لدى الشركات كلها.

أي أن نصيب كل شركة تأمين في التعويض عن الخسارة يتحدد بالعلاقة الآتية:

(الخسارة الفعلية × مبلغ التأمين الذي لديها) ÷ مجموع مبالغ التأمين لدى الشركات مجتمعة.

6–مبدأ الحلول في الحقوق

يسري هذا المبدأ على تأمين الممتلكات والمسؤولية فقط، ولا يسري على تأمينات الحياة والحوادث الشخصية. وهذا المبدأ يعني بأنه من حق شركة التأمين أن تحل محل المؤمن له في الرجوع على الغير المتسبب في الخسارة التي لحقت بالمؤمن له وتطالبه بالتعويض. (أ/ هيفاء، صفحة 202-203)

الفرع الثاني: خصائص عقد التأمين

لعقد التأمين مجموعة من الخصائص:

أولا: أنه عقد من عقود التراضي

باعتبار أن الايجاب والقبول صدرا من إرادتين، كل إرادة منهما أهل للإلزام والالتزام، ويعتبر عقدا مقضيا للإلزام والالتزام بمجرد صدور الإيجاب والقبول من طرفيه سواء كان ذلك شفاها أو كتابة، ويرى بعضهم أن العقد لا يكون ساري المفعول حتى يكون مسجلا، وبعضهم يرى: أن عقد التأمين يبدأ نفاذه من استلام أول قسط من المؤمن له.

ثانيا: أنه عقد احتمالي

لأن خسارة أو ربح كل من طرفي العقد غير معروفة وقت العقد، إذ إن ذلك متوقف على تحقق أو تخلف الخطر المؤمن عنه فعند تحققه أو تخلفه يتعين الرابح منهما والخاسر، وهذا خاص في العلاقة الحقوقية القائمة بين طرفي العقد، أما المؤمن فحيث إنه يتعامل مع مجموعة كبيرة من طالبي التأمين فخسارته مع أحدهم تتحملها أرباحه مع الآخرين. (سالم، 2015، صفحة 63)

ثالثا: أنه عقد مستمر حيث إنه لا يتم الوفاء بالالتزام المترتب عليه بصفة فورية

وإنما يستغرق الوفاء بهذه الالتزامات مدة من الزمن هي مدة نفاذ ذلك العقد، ويظهر أثر اتصافه بالاستمرار فيما إذا طرأ على محل العقد ما يستحيل به الطرفين تنفيذ مقتضيات العقد كما لو هلك محل التأمين بسبب لا يمت الى الخطر المؤمن عنه بصلة، فإن العقد لا ينفسخ بأثر رجعي، وانما يبطل من تأريخ هلاك محل التأمين بحيث يستحق المؤمن الأقساط المدفوعة عن الفترة السابقة لهلاكه.

رابعا: أنه عقد إذعان حيث يتولى أحد طرفيه وضع الشروط التي يريدها ويعرضها على الطرف الآخر

فإن قبلها دون مناقشة أو تعديل أو إضافة أو حذف مضى العقد بينهما بقبوله، وإلا فلا. ويصف الدكتور محمد علي عرفة موقف شركات التأمين مع طالبي التأمين فيقول ما معناه: إن المؤمن لهم يضطرون إلى توقيع وثيقة مطبوعة دون أية مناقشة لشروطها، فلا تترك لهم الحرية إلا في اختيار التأمين من عدمه، فمن شاء أن يؤمن فليوقع على ما فرضه المؤمن من شروط. إلا أن عامل المنافسة بين شركات التأمين لعب دورا مهما في حمل شركات التأمين على التقليل من الشروط التعسفية ووضع شروط أكثر ملاءمة لمصالح المؤمن لهم.

خامسا: عقد معاوضة من حيث إن كل واحد من طرفيه يأخذ مقابلا لما يعطي

ذلك أن المؤمن له يحصل من المؤمن مقابل دفعة أقساط التأمين على التعهد بتحمل مسؤولية الخطر على محل التأمين، ويأخذ المؤمن لقاء تعهده بذلك قسطا تأمينيا، وبهذا يتضح انتفاء صفة التبرع في عقود التأمين. (سالم، 2015، صفحة 63-64)

سادسا: عقد ملزم للجانبين حيث إنه ينشئ التزامات متقابلة في ذمة كل طرف من طرفيه قبل الآخر

وتنشأ هذه الالتزامات على رأي بعضهم من اللحظة التي يتم فيها العقد بتحقق ركنيه الإيجاب والقبول، فيلتزم المؤمن له بتسديد قسط التأمين إلى المؤمن. كما يلتزم بإشعاره بالمعلومات التي تطرأ على محل التأمين خلال فترة العقد، وبإعلان الحادث عند وقوعه. أما المؤمن فيأخذ التزامه شكلا سلبيا حتى يقع الخطر، فيأخذ الجانب الإيجابي بقيامه بالتعويض اللازم للمؤمن له، وبهذا يتضح أن التزام المؤمن له بدفع القسط التزام محقق، وأن دفع المؤمن التعويض الملتزم به احتمالي.

سابعا: عقد مسمى ذلك أن العقود تنقسم الى قسمين

عقود مسماة، وعقود غير مسماة، أما العقود المسماة: فهي التي تخضع للأحكام العامة من حيث انعقادها، وللقواعد التي تقررها الأحكام الواردة في القانون المحلي فيما يتعلق بالأمور التفصيلية، وعقود التأمين من العقود المسماة.

وأما العقود غير المسماة: فهي التي لا تندرج تحت أي نوع من أنواع العقود المسماة في القانون المحلي، لذلك فهي تخضع للأحكام النظرية العامة للالتزام وللشروط التي اتفق عليها الطرفان إذا لم تتعارض مع النظام العام والآداب. (سالم، 2015، صفحة 64-65)

ثامنا: هو عقد من عقود حسن النية

ذلك أن حسن النية يعتبر صفة لازمة لكل عقد من عقود التراضي، بمعنى أن كل طرف من المتعاقدين يجب أن يقف مع الطرف الآخر موقفا أساسه الإخلاص والأمانة والصدق. وعقد التأمين أكثر العقود احتياجا لحسن النية؛ لأنه يفترض في المؤمن جهله بما يتعلق بمحل التأمين ومقدار استهدافه الخطر، إذ هو يعتمد في تقديره للخطر على المعلومات التي يقدمها المؤمن له باعتباره الجهة الوحيدة التي تعرف الشيء الكثير عن محل التأمين، كما يفترض في المؤمن له جهله بالأصول الفنية للتأمين، إلى غير ذلك بما يتطلب بإلحاح توافر حسن النية بين المتعاقدين.

تاسعا: التأمين: عقد مدني تجاري

ذلك أن أعمال التأمين في الغالب تمارس من قبل مؤسسات تجارية، فالتأمين بالنسبة للمؤمنين عملية تجارية محضة يهدف أصحابها إلى الربح، أما بالنسبة إلى المؤمن لهم فقد يكون تصرفهم تجاريا، كالتأمين على المستودعات التجارية

والبضائع المنقولة ونحو ذلك، وقد يكون مدنيا كالتأمين على الحياة أو عن حوادث الاحتراق والسرقة بالنسبة إلى بيوتهم مثلا. (سالم، 2015، صفحة65-66)

المطلب الثالث: أنواع التأمين

أنواع متعددة تبعا لتنوع حاجات الإنسان للوقاية من مختلف الأخطار، أدى ذلك إلى وجود أنواع كثيرة من التأمين بحيث من الصعب استيعابها والإلمام بها جميعا ومن هنا ظهرت محاولات تقسيم تلك الأنواع من التأمين وتوزيعها في فئات معينة تبعا لأغراض معينة.

نميز بين مختلف أنواع التأمين حسب المعايير الآتية:

أ- حسب الشكل القانوني:

1. التأمين التعاوني أو التبادلي (Assurance mutunelle):

يقوم بهذا النوع من التأمين مجموعة من الأشخاص تجمع بينهم مصلحة مشتركة بمحض إرادتهم للتأمين على خطر أو مجموعة من الأخطار التي تواجههم في إطار جمعية تعاونية، حيث يقوم كل شخص منهم بدور المؤمن والمؤمن له في نفس الوقت.

لا يهدف هذا النوع من التأمين الى تحقيق الربح لذا يعمل على تخفيض قيمة الاشراك إلى أقل قدر ممكن، حيث يتم أداء مبلغ التأمين من مجموع الاشتراكات المجمعة من كل عضو، ويعتبر هذا الاشتراك قابلا للتغير بالزيادة أو بالنقصان تبعا لعدد الأخطار المحققة وجسامتها خلال مدة التعاقد.

2. التأمين التجاري (Assurance commerciale):

عادة ما تأخذ شركات التأمين في هذا النوع من التأمين شكل شركات مساهمة، حيث يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن عليه مقابل دفع المؤمن له لأقساط ثابتة تحدد عند إبرام العقد تبعا للدراسات الإحصائية والفنية. يتميز هذا النزع من التأمين بانفصال المؤمن عن المؤمن له، ويسمى هذا التأمين بالتأمين التجاري لأنه يسعى لتحقيق الربح، لذا نجد أن قيمة قسط التأمين في هذا النوع من التأمين هي أكبر من قيمة الاشتراك في الأنواع الأخرى من التأمين، ومن جهة أخرى لأن المؤمن في هذا النوع من التأمين يعتبر مالكا للأقساط المجمعة لديه، فإذا ما كانت قيمة أداء مبلغ التأمين أقل من مجموع الأقساط فإن المؤمن يحتفظ بالجزء المتبقي دون أن يوزعه على المؤمن لهم، أما في حالة ما إذا كانت قيمة أداء مبلغ التأمين تفوق مجموع الأقساط فإن المؤمن يتحمل هذه القيمة لوحده دون إلقاء العبء على المؤمن لهم.

3. التأمين الاجتماعي (assurance sociale):

هذا النوع من التأمين هو إجباري على الطبقة العاملة، وهو يغطي جملة من الأخطار التي تحول دون مباشرة هذه الطبقة لعملها كإصابات العمل والمرض والبطالة والعجز والشيخوخة والوفاة، وعادة ما تشرف عليه الدولة (الضمان

الاجتماعي) حيث تحدد المبالغ التي تقتطع من استحقاقات العمال، وتتحمل هي وصاحب العمل الجزء المتبقي لتغطية هذه الأخطار.

ويهدف هذا النوع من التأمين إلى التكافل والتضامن الاجتماعي لتحقيق مصلحة عامة كضمان الاستقرار العائلي ورفع المستوى المعيشي لطبقة العمال.

ب–حسب طبيعة الأخطار المؤمن عليها:

1) التأمين البحري (Assurance maritime):

يهدف هذا النوع من التأمين إلى تغطية الأخطار النقل البحري (أو النهري) سواء تعلق الأمر بتأمين السفينة نفسها من غرق أو حريق، أو بضاعة المحمولة من تلف أو غرق.

2) التأمين البري (Assurance terrestre):

يغطي التأمين البري الأخطار التي لا تندرج ضمن النوع السابق بما فيها التأمين الجوي سواء تعلق الأمر بتأمين الطائرة نفسها أو حمولتها. (هدى، 2005/2004، صفحة 20-21)

ج–حسب أساس أداء المبلغ التأمين:

1) تأمين الأضرار (الممتلكات):

إن التأمين من الأضرار يتمثل في تأمين المؤمن له من الخسارة التي تصيبه في ذمته المالية؛ أي تأمين كافة المخاطر التي يترتب على حدوثها إلحاق الضرر بالذمة المالية للشخص، وذلك بتعويضه من الخسائر الناجمة عن هذه المخاطر؛ فهو يخضع إلى المبدأ التعويضي، ينقسم بدوره إلى قسمين:

- **التأمين على الأشياء:**

يقصد به تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلحق بشيء من أمواله، فهو يهدف إلى تغطية النقص الذي قد يصيب العنصر الإيجابي للذمة المالية، وذلك بتعويض الأضرار التي تلحق بالأموال إذا تحقق الخطر، تتعدد صور التأمين على الأشياء بتنوع أوصاف الأخطار التي يمكن أن تصيب أنواع الأشياء المؤمن عليها، ويندرج تحت هذا التأمين:

التأمين ضد الحريق

التأمين ضد هلاك الماشية وضد أضرار المياه.

التأمين ضد البرد والصقيع بالنسبة للفلاحة.

- **التأمين على المسؤولية:**

يراد به تأمين المؤمن له من الرجوع عليه بالمسؤولية، أي ضمان المؤمن له ضد رجوع الغير عليه بسبب الأضرار الواقعة عن خطأ ارتكبه، فهو يرمي إلى تعويض المؤمن له عن المبالغ التي يدفعها للغير إذا تحققت مسؤوليته، من أمثلته: تأمين المسؤولية عن حوادث العمل وحوادث السيارات وتأمين المسؤولية عن النقل والمسؤولية المهنية...الخ.

2) تأمين الأشخاص:

هو التأمين الذي يكون موضوعه شخص المؤمن له ذاته وليس ماله، ويلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين المتفق عليه بكامله، والذي يحدد مسبقا عند التعاقد بطريقة جزافية.

حيث يقوم الانسان بالتأمين ضد الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل، وله عدة صور منها:

-التأمين على الإصابات والحوادث.

-التأمين على المرض.

-التأمين على الزواج والأولاد.

-التأمين على الحياة والوفاة. (مصعب و مسعود، 2016، صفحة 22-23)

د_حسب طريقة التسيير:

1. **التأمين بالتوزيع (Assurance en répartition):**

يقوم المؤمن في هذا النوع من التسيير بتوزيع الأقساط المجمعة خلال السنة بين المؤمن لهم للتعاون بينهم لتغطية الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار خلال نفس السنة، يطبق هذا التوزيع سنويا، لهذا يستوجب على المؤمن تجميع أقساط جديدة لتسديد مبالغ الخسائر الناتجة عن تحقق أخطار العام المقبل، ونلاحظ في هذا النوع من التسيير أن تواتر الخطر ثابت أو يقترب من الثبات، فهو لا يتغير من سنة لأخرى، كما أن تكاليفه متوقعة باستخدام أساليب الإحصاء.

2. **التأمين بالرسملة (Assurance en capitalisation):**

يستوجب على المؤمن في هذا النوع من التسيير أن يضع على جانب كل أو جزء من الأقساط لكي نواجه بها التزاماته المستقبلية، وهو يعمل لذلك بتوظيفها بحيث تعود بفوائد مركبة ونلاحظ في هذا النوع من التسيير أن الأخطار تكتتب لمدة طويلة وتتخذ شكل ادخار، كما تواتر الخطر ليس ثابتا خلال مدة العقد.

هذا الفريق له أهمية قانونية في مختلف تشريعات التأمين عبر العالم، لأن هذه الأخيرة تمنع عادة نفس شركة التأمين من ممارسة النوعين من التسيير، فتسير شركات التأمين على الحياة بالرسملة في حين تسير شركات التامين عادة بالتوزيع.

إلا أن هذه التفرقة ليست مطلقة لأنه من جهة توجد شركات مختلطة تمارس تأمينات الأشخاص والأضرار في آن واحد، ومن جهة أخرى تستوجب بعض الفروع في تأمينات الأضرار على المستوى الفني طريقة التسيير بالرسملة مثل تأمين المسؤولية المدنية العشرية للبناء (R.C Décennal) لأنها تكتتب لفترة تفوق السنة. (هدى، 2005/2004، الصفحات 22-23)

المطلب الرابع: عقد إعادة التأمين

إعادة التأمين هو ترتيب تتمكن بموجبه شركة التأمين من الدخول بعقد مع معيد التأمين بغرض تعويض شركة التأمين عن كامل أو بعض الأخطار التي تكتتبها الشركة بشكل مباشر.

الفرع الأول: عقد إعادة التأمين وأنواعه

لعقد إعادة التأمين مجموعة من التعاريف يمكن تحديد بعضها فيما يلي:

أولا: مفهوم عقد إعادة التأمين

أ- تعريف:

"هو اتفاق بين مؤمنين أو أكثر على المشاركة في الغنم والغرم من عمليات التامين التي يجريها أحدهم أو كلاهم". (د/أسامة ، 2016م، صفحة 61)

ب- تعريف:

عقد إعادة التأمين فهو عقد بين شركتين من شركات التأمين أو بين شركة تأمين من جهة وشركة إعادة التأمين من جهة أخرى، ولا يكون للمؤمن له الأصلي أي علاقة قانونية بعقد إعادة التأمين. (عادل، 1991، صفحة 4)

ج-تعريف:

كما يمكن تعريف إعادة التأمين بأنه "عملية مقاسمة للمسؤولية عن الخطر المؤّمن منه ونتائجه، بين شركة التأمين التي توصف بالشركة المسندة، وبين شركة متخصصة هي شركة إعادة التأمين والتي توصف بمعيد التأمين، وتتم هذه العملية بموجب عقد تلتزم الشركة المسندة بموجبه بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من قيمة تأمين الخطر، وتسند الجزء الباقي من هذه القيمة إلى معيد التأمين لكي يتولى المسؤولية عن تغطيته مقابل جزء يتناظر معه من قسط التأمين.

وتعَّرف عملية المقاسمة "بأنها عملية الإسناد، ويُعرَّف الجزء الذي تحتفظ به شركة التأمين لحسابها من قيمة تأمين الخطر بالاحتفاظ، ونتيجة ذلك يتحمل كل من طرفي هذا العقد جزءا من الخسارة الناتجة عن وقوع الحوادث المرتبطة بالخطر المسند وبمقدار تحدده شروط العقد". (د/ساخي، 2020/2019، صفحة 36)

د- تعريف:

"عقد بين شركتي تأمين، تقوم فيه شركة تأمين بشراء التأمين من الشركة الأخرى، فتكون الشركة الأولى شركة مشتريه للتأمين، في حين تكون الشركة الأخرى شركة بائعة لخدمة التأمين. وتقوم كافة شركات التأمين، سواء شركات التأمين على الحياة، أو شركات تأمين الممتلكات بإعادة التأمين". (محمد، 2012، صفحة 213)

ه- تعريف:

عقد تأمين جديد–منفصل ومستقل عن وثيقة التأمين الأصلية–على نفس الخطر الذي تم التأمين عليه بموجب وثيقة التأمين الأصلية التي أصدرتها شركة التامين وبموجب هذا العقد الجديد (عقد اعادة التأمين) يوافق معيد التأمين على

تعويض الشركة المتنازلة عن خسائرها المحتملة والناجمة عن وثائق التأمين الأصلية التي أصدرتها وذلك في مقابل قسط أو مبلغ من المال تدفعه الشركة المتنازلة إلى معيد التأمين. (بن دخان ، 2016-2017، صفحة 233).

ثانيا: أنواع عقد إعادة تأمين

أولا: إعادة التأمين الإلزامي Compulsory Reisurance

حيث يلزم القانون شركة التأمين بضرورة إعادة التأمين لدى شركة أو شركات أخرى، حيث توجد شركات لإعادة التأمين في كل دولة وعدما من الدولة لنشاط هذه الشركات والمحافظة على استمرارها بمزاولة أعمالها وبمقتضى القوانين العاملة يتم إعادة تأمين بنسبة من فائض شركات التأمين لدى شركات إعادة التأمين.

ثانيا: إعادة التأمين الاتفاقي Treaty Reinsurance

وفيها تتم عمليات إعادة التأمين بين شركة التأمين وشركات إعادة التأمين من خلال اتفاقية مسبقة بين مجموعة الشركات على أن تقبل شركات إعادة التأمين كل ما يقدم إليها دون أن يكون لها حق تعديل المبالغ الموزعة عليها وفقا لشروط محددة في الاتفاقية.

ثالثا: إعادة التأمين الاختياري Facultative Reinsurance

في هذه الطريقة يبرم عقد إعادة التأمين بين شركة التأمين الأصلية وشركة إعادة التأمين على خطر معين بعد الاكتتاب فيه وهذه الطريقة من أقدم طرق إعادة التأمين وفيها يكون للشركة الأصلية الحرية في اختيار شركة إعادة التأمين وأيضا لها الحرية في تحديد المبالغ أو الأخطار التي يحتفظ بها وتلك التي تعيد تأمينها. وكذلك فإن شركة إعادة التأمين لها الحرية في قبول أو رفض أي عملية تعرض عليها. (رشيد، 2015-2016، الصفحات 45-46)

الفرع الثاني: عناصر عملية إعادة التأمين

أولا: المؤمن المباشر Direct Insurance

وهي شركة التأمين الأصلية التي قبلت العملية التأمينية كبيرة الحجم، فاحتفظت بجزء لنفسها وتنازلت عن الجزء المتبقي لصالح شركات تأمين أخرى، ويطلق على المؤمن المباشر عدة تسميات (الشركة المتنازلة، الشركة المحولة، الشركة المسندة).

ثانيا: معيد التأمين Reinsure

هو الطرف الثاني في عملية إعادة التأمين، حيث يتمثل في إحدى شركات التأمين التي قبلت إعادة تأمين جزء من العملية لديها، ويطلق عليها عدة تسميات (شركة إعادة التأمين، الشركة المشترية، الشركة المتنازل لها، الشركة الضامنة).

ثالثا: المبلغ المعاد تأمينه Sum Reinsure

يمثل المبلغ الذي تنازلت عنه شركة التأمين المسندة من عملية التأمين لصالح شركة إعادة التأمين.

رابعا: المبلغ المحتفظ به Retention

يمثل المبلغ الذي احتفظت به الشركة المسندة حيث يقع تحت مسؤوليتها وتتسلم الأقساط عنه.

خامسا: قسط إعادة التأمين Reinsurance Ration

قسط تدفعه الشركة المسندة لشركة إعادة التأمين ويؤلف جزء من التأمين الأصلي وهو يتناسب طردا مع المبلغ المتنازل عنه لصالح شركة إعادة التأمين.

سادسا: عمولة إعادة التأمين Reinsurance Commission

هو مبلغ مستحق للشركة المسندة من شركة إعادة التأمين نتيجة تنازل الشركة المسندة عن جزء من عملية التأمين لصالح شركة إعادة التأمين. يتمثل هذا المبلغ بنسبة معينة من القسط المستحق لشركة إعادة التأمين وتتفاوت النسب حسب نوع التأمين (حريق، مياه، حوادث، سرقة، بحري).

سابعا: عقد إعادة التأمين Reinsurance Contract

هو وثيقة قانونية تنظم العلاقة بين الشركة المسندة وشركة إعادة التأمين، وعلى هذا الأساس لا يستطيع المؤمن له الأصلي أن يطالب شركة إعادة التأمين بأي مبلغ وبأية مطالبات نتيجة تحقق خطر حيث يستطيع فقط مطالبة الشركة المسندة سواء كانت شركة إعادة التأمين ستدفع نصيبها من الخسائر أو لا. (سالم، 2015، الصفحات 125-127)

الفرع الثالث: خصائص عقد إعادة التأمين

إن الالتزام التعاقدي بين شركة التأمين والمؤمن له يماثل ذلك الالتزام المتمثل بالعقد المبرم ما بين شركة التأمين والمعيد ولكن كلاهما منفصل عن الآخر حيث لعقد إعادة التأمين خصائص تشبه عقد التأمين الأصلي وكالآتي:

أ- ان عقد إعادة التأمين (ملزم لجانبيه) حيث يتبع المعيد شركة التأمين في إجراءاتها (Following the fortune of the insurance company) في الإصدار والتعويض ولكنه ليس من عقود الإذعان كما في عقد التأمين الأصلي.

ب- (عقد رضائي) حيث يتم اسناد الأخطار إلى المعيد التي تقع ضمن إطار الاتفاق بين الطرفين (الشركة والمعيد).

ج- (عقد احتمالي) لأن وقوع الضرر قائم على أسس احتمالية.

د- (عقد تجاري) شأنه كسائر العقود التجارية الأخرى.

هـ- (عقد تعويضي) الإيفاء بالالتزامات عند تحقق الأخطار المؤمن عليها.

و- من عقود حسن النية المتناهي (Utmost Good Faith) أي ادلاء كافة الحقائق الجوهرية عن الأخطار المؤمنة والمعاد تأمينها وعدم إخفاء أية معلومات ضرورية على المعيد عند الإصدار والتعويض. (سالم، 2015، صفحة 123)

المبحث الثاني: ماهية شركات التأمين

شركة التأمين هي مؤسسة مالية تأمينية تقوم بتحصيل الأقساط من المؤمن لهم لإعادة استثمارها في أوجه مختلفة لتحقيق أرباح وعوائد بهدف توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات وسنتطرق في هذا المبحث إلى: دراسة أربع مطالب حيث يشمل المطلب الأول مفهوم شركة التأمين، أما المطلب الثاني فيشمل أشكال شركات التأمين، أما بالنسبة للمطلب الثالث فيشمل وظائف شركات التأمين، وأخيرا المطلب الرابع فنتناول فيه مصادر دخل ومصاريف شركات التأمين.

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين

هناك عدة تعريفات حول شركات التأمين حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض التعريفات منها:

- إن شركة التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين والذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة، مقابل حصوله على قسط التأمين الوحيد أو مجموعة الأقساط والتي تدفع في شكل منتظم والتي تقل في مجموعها نسبيا عن مبلغ التأمين المقرر.

كما يطلق عليها المؤمن وهي تتعهد بدفع تعويض بمبلغ معين للطرف الثاني المؤمن له، أومن يعينه في حالة تحقق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه. (معوش، 2014/2013، صفحة 3)

- شركة التأمين منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح؛ حيث تقوم هذه الشركة أو المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم؛ واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة؛ بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق الأخطار ضدها، وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني، وتحقيق ربح مناسب. (منال، 2018، صفحة 219)

- شركات التأمين هي نوع من أنواع المؤسسات المالية تقوم باستلام أقساط التأمين من الزبائن مقابل منحهم وثائق التأمين التي تحميهم من الخسارة المالية الناجمة عن حوادث معينة، ثم تعتمد تلك الشركة إلى استثمار موجوداتها في أعمالها وصناعتها، وتمنح مبالغ من المال تحتاجها المؤسسات التجارية الأخرى لأداء أعمالها أو تطويرها. (بوعيشاوي و د. مزيود، 2018، الصفحات 180-181)

- شركة تقوم بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها بغية تخفيض الخسائر التي يتعرض لها المؤمن له وما يتبع ذلك من توفير الأمان والاستقرار لأفراد المجتمع، إضافة إلى مساهمته في التنمية الاقتصادية للبلاد من توفير الموارد المالية وتنمية وتشجيع الوعي الادخاري.

كما أنها مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال أو جذب المدخرات على شكل أقساط، ثم إعادة استثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. (أ/ أيمن و أ/ الطاهر، 2015، صفحة 175)

المطلب الثاني: أشكال شركات التأمين

يمارس التأمين من قبل شركات متنوعة ومختلفة، باختلاف القانون وباختلاف طبيعة خدمة التأمين المقدمة، حيث نجد هناك تصنيفين لشركات التأمين، تصنيف أول للشكل القانوني وتصنيف ثاني وفق الشكل الفني.

أولا: الأشكال قانونية لشركات التأمين

حسب الشكل القانوني يمكن أن نميز بين ثلاث أشكال لشركت التأمين:

أ- شركة المساهمة:

هي شركات المساهمة أو شركات الأسهم تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة، وهي شركة قانونية قائمة بذاتها، يؤلفها عدة أشخاص يكتبون فيها بأسهم قابلة للتداول ولا يسألون عن ديونها إلا بمقدار أسهمهم فيها، ويقسم رأس المال فيها إلى أسهم تطرح للاكتتاب.

ب- الجمعيات التعاونية:

الجمعيات تتألف من تجمع الأعضاء الذين يتعرضون لنفس الخطر ويلتزمون بتعويض من يلحقه ضرر منهم، وذلك من الاشتراك الذي يؤديه كل عضو وهو اشتراك متغير يزيد أو ينقص حسب قيمة التعويضات التي تلتزم الجمعية بأدائها خلال السنة، وشركات التأمين التعاوني لا تعمل من أجل الربح، لذا فإن زادت قيمة الأقساط المحصلة عن قيمة الخسائر المدفوعة فإنها ترد الفائض إلى أعضائها، وإن حصل العكس يطلب من الأعضاء تكملة الفرق في نهاية السنة.

ج- الحكومة كمؤمن:

حيث أن هناك صناديق حكومية للتأمين تتولى ضد الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين، أو تلك التي ترى الحكومة ضرورة ملازمتها بنفسها، والهدف من وراء تدخلها هو خدمة أفراد المجتمع وحمايتهم وتقديم خدمة التأمين لهم بأقل تكلفة ممكنة، دون الأخذ بعين الاعتبار عامل الربح.

ثانيا: الأشكال الفنية لشركات التأمين

حسب الشكل الفني يمكن أن نميز بين شكلين لشركات التأمين:

أ- شركات التأمين العام:

يقصد بشركات التأمين العام الشركات التي تقوم بكل أنواع التأمين التي لا ينطبق عليها وصف التأمينات على الحياة، وهكذا نجد أن التأمين العام هو التأمين على الممتلكات، والمسؤولية المدنية اتجاه الغير، وغيرها من أنواع التأمين.

ب- شركات التأمين على الحياة:

يرتكز نشاطها على التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط)، وتتميز هذه الشركات بإصدار وثائق تأمين خاصة بها، منها ما يستحق مبلغ التأمين في حياة المؤمن له، ومنها ما لا يستحق مبلغ التأمين إلا بعد وفاته. أما في التأمين المختلط فيستحق مبلغ التأمين إذا بقي المؤمن له على قيد الحياة لفترة محدودة، بعدها يؤول التأمين إلى المستفيدين إذا ما حدثت حالة الوفاة. (لونيسي و فكارشة، 2019، الصفحات 359-360)

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين

شركات التأمين كباقي المؤسسات الاقتصادية لها وظائف متكاملة لتحقيق أهداف العامة للشركة لكن تختلف بشكل واضح عن الوظائف التعارف عليها في مجال الإدارة كما يوضح الشكل الموالي:

1. وظيفة التسعير:

تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له نظير خطر معين، وبالتالي فإن وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة احتمال واحتمال تحقق الخطر. ويقوم بهذه العملية متخصص بعلوم الرياضيات والإحصاء وتطبيقاتها والعلوم المالية والاقتصادية والذي يطلق عليه بالإكتواري، الذي يعتمد على استغلال المعلومات والبيانات التي يجمعها في تحديد الأقساط التأمينية المنافسة في السوق والتي تكفي لتغطية الخسائر

المتوقعة مع احتساب هامش ربح للشركة، وهنا تكمن أهمية هذا القسم بما يقدمه للشركة من بيانات مالية وإحصائية تساعد على اتخاذ القرارات التي تضمن استمرار الشركة وتزيد من قيمتها في السوق.

2. **وظيفة الاكتتاب:**

وتهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغاياتها، ويهدف الاكتتاب إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة وبذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طلبات إصدار الوثائق والمتوقع أن ينتج عنها أرباح وترفض الطلبات المتوقع ان ينتج عنها خسائر أو لا تكون مجدية، وتقوم الإدارة العليا بالشركة بوضع سياسة واضحة للاكتتاب تتماشى مع غايات الشركة وقد تكون هذه السياسة الحصول على مجموعة كبيرة من وثائق التأمين المختلفة والتي تعطي ربحا منخفضا، أو تكون سياسة الشركة الحصول على عدد قليل من وثائق التأمين والتي تعطي ربحا مرتفعا، وعادة ما تقوم الشركات بإصدار دليل تبين فيه أنواع التأمينات التي تقبلها والأخطار التي تقبلها والمناطق الجغرافية التي تعمل بها والأخطار الخاصة التي يجب أخذ الموافقة عليها مسبقا وغير ذلك.

3. **وظيفة الإنتاج:**

من أهم الوظائف التي تقوم بها شركة التأمين هو تأمين بيع عدد كاف من الوثائق، وذلك لأنه مع زيادة المؤمنين لهم تزداد قدرة الشركة على الاستمرار، وتسمى هذه العملية بعملية الإنتاج، ويقصد بالإنتاج هنا المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين والمتمثلة في بيع الخدمة التأمينية، وكثيرا ما يطلق على الوكلاء والوسطاء اسم المنتجين. ويقوم هذا القسم بتلقي كافة أعمال ومطالب عملاء الشركة ومقترحاتهم التي تعكس حاجات ورغبات الزبائن وإيجاد الحلول الملائمة لها وتقديم الأجوبة المناسبة، إضافة إلى ذلك فهو يهتم بتطوير وتأهيل فريق من رجال المبيعات لضمان الاتصال الفعال مع الزبائن والمستفيدين، ووضع الخطط الإنتاجية قصيرة وبعيدة المدى وكذا الإشراف على النشاطات والأبحاث التسويقية. (قرواني، 2015/2014، الصفحات 28-29)

4. **وظيفة تسوية المطالبات Sinister:**

هي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن عليه أو له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر هو "مسوي الخسائر" وهناك ثلاث أسس متبعة في تسوية المطالبات هي:

- التحقق من صحة المطالبة المقدمة.
- الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبات.
- تقديم المساعدة للمؤمن لهم.

5. وظيفة إعادة التأمين Reassurance:

يقصد بها نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أقدر على التحمل هذا الخطر، وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين وعقد إعادة التأمين هو عقد يشبه عقد التأمين إلا أن الأطراف تكون مختلفة، فأطرافه (شركة التأمين) و(شركة إعادة التأمين).

تعرف إعادة التأمين بأنها " وسيلة تساعد شركات التأمن على أن تتفادى الخسائر المالية الضخمة التي يمكن أن ترتب على تحقق الخطر"، وتعتبر عملية إعادة التأمين أهم وسائل إدارة الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين وذلك عن طريق توزيع الخطر على عدة هيئات تأمين في مناطق مختلفة. (شيخ ، 2010/2009، الصفحات 35-36)

6. وظيفة الاستثمار:

يتوافر لدى شركة التأمين مبالغ مالية ضخمة تستطيع استثمارها، حيث تقوم شركات التأمين على الحياة باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل؛ كون الالتزامات المتوقعة تكون لآجال طويلة، أما الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين الممتلكات فغالبا ما تكون قصيرة الأجل سنة فما أقل، كالاستثمار في الأسهم وأذونات الخزينة وشهادات الإيداع. (بالي، 2018/2017، صفحة 83)

المطلب الرابع: مصادر دخل ومصاريف شركات التأمين

أولا: مصادر دخل شركات التأمين

تتألف مصادر دخل شركات التأمين من العناصر الرئيسية التالية:

- الأقساط التي تحصل عليها من الأشخاص المؤمن لهم، وشركات التأمين الأخرى.
- الأرباح والفوائد والإيرادات وغيرها، سواء كانت تعود لأموال الشركة مباشرة أو لأموال الغير، والناتجة عن الأقساط والأموال الاحتياطية.
- إيرادات الاستثمارات الناجمة عن الأوراق المالية، أو القروض بضمان عقاري وكذلك إيرادات العقارات.
- التعويضات التي تحصل عليها من شركات إعادة التأمين.
- قيم الأشياء المستنفذة في حالة التأمين البحري، تأمين الحريق والمبالغ المحصلة من الغير بطريق الرجوع.
- إيرادات أخرى (رسوم، إلغاء وثائق التأمين أو رسوم تنازل عن الأسهم، عملات إعادة التأمين...إلخ). (يحياوي، 2015/2014، صفحة 49)

ثانيا: مصاريف شركات التأمين

1. **التعويضات:**

تعتبر التعويضات أهم أنواع المصروفات في شركات التأمين، وتشمل كافة المبالغ التي تلتزم بدفعها عند استحقاق الوثائق، كما تتضمن كذلك أي مزايا إضافية تقررها الشركة للمؤمن لهم، وتختلف طبيعة التعويضات تبعا لاختلاف نوع التأمين:

أ- تعويضات تأمينات الحياة والوفاة:

تعتبر استردادا للأقساط المدفوعة مضافا إليها جزء من فوائد استثمار مبالغ الأقساط، كما تقررها الشركة، وإن كان التعويض المستحق لا يوضح ذلك، كما أن احتساب مبلغه رياضيا يتم على هذا الأساس.

ب- تعويضات التأمينات العامة:

لا تستحق تعويضات التأمينات العامة إلا عند حدوث الخطر، ويتحدد التعويض بناء على الخطر الفعلي بحد أعلى للقيمة المؤمن عليها، وهي كذلك تعتبر استردادا لأقساط التأمين، وما يزيد عن القسط من التعويضات يعتبر خسارة تتحملها شركة التأمين.

ج- الاستردادات:

وتمثل القيم الحالية لوثائق التأمين التي يتم تصفيتها قبل تاريخ استحقاقها لعدم رغبة المؤمن لهم في استمرار التأمين أو لتوقفهم عن سداد الأقساط، وتتوقف قيمة الاستردادات على مدة الوثيقة ونوعها وفترة سداد الأقساط.

د- الجوائز بالسحب:

يتقرر إعطاء جوائز نقدية أو عينية لبعض حملة وثائق التأمين، وذلك لتشجيع المؤمن لهم على التأمين لدى الشركة، وهي تعتبر من أنواع الدعاية والإعلان عن نوع التأمين وشركة التأمين.

ه- الإعفاء عن سداد الأقساط:

وتشبه في طبيعتها الجوائز بالسحب.

و- توزيعات الأرباح:

تقوم شركة التأمين باحتساب أرباح لبعض وثائق التأمين في شكل مبالغ ثابتة، تمثل نصيب المؤمن لهم في أرباح الشركة أو في شكل نسبة من الأرباح الفعلية المحققة سنويا.

2. **العمولات:**

تمثل مبالغ تتحملها شركة التأمين للحصول على وثائق التأمين، وتشمل أجور المنتجين وعمولات الوكلاء والمزايا المقررة لهم، كما تشمل مصروفات وأعباء الكشف الطبي على المؤمن لهم، ويتضح من طبيعة العمولات والمصروفات إن الشركة تتحملها عن إصدار الوثائق، ولكنها تخص مدة الوثيقة (سنة أو أكثر)، ومع ذلك يتم تحميل حسابات النتيجة بالعمولات في سنة الإصدار فقط، على حين أنه ينبغي توزيعها على مدة الوثيقة لإجراء مقابلة سليمة بين الإيرادات والمصروفات.

3. **المصروفات العمومية والإدارية:**

وتشمل كل من المصروفات الإدارية والعمومية التي تخصص فروع التأمين شركة التأمين ككل، وتواجه المحاسب في شركة التأمين مشكلات في قياسها، خاصة ما تعلق بتحديد نصيب كل فرع من فروع التأمين، بالإضافة إلى تحديد الأساس المناسب لتوزيع المصروفات المشتركة.

4. **مصروفات المركز الآلي:**

تمثل تكاليف استخدام الحاسبات الآلية الخاصة بالشركة، بالإضافة إلى نصيب الشركة من تكاليف الحاسب الآلي لجمع شركات التامين إن وجد.

5. **المخصصات:**

ويتم تكوينها في شركات التأمين لأغراض متنوعة؛ مخصصات الأصول، مخصصات لمواجهة نقص الأصول مخصصات لمواجهة التزامات مؤكدة غير محددة المقدار بدقة؛ مخصصات لمواجهة التزامات محتملة، وتمثل هذه المخصصات في طبيعتها ما يكون في الوحدات الاقتصادية المختلفة، وتسمى مخصصات تجارية، وأخيرا مخصصات لحماية حقوق المؤمن لهم، وتسمى مخصصات فنية وهي خاصة بشركات التأمين.

6. **مصروفات أخرى:**

تمثل بنود المصروفات الأخرى التي لا تدخل تحت أي بند من البنود السابقة. (إيهاب و حسن، 2011، صفحة 471)

المبحث الثالث: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين ذات طابع نشاط خاص مبني أساسا على مواجهة الخطر، ما يتطلب تكوين مجموعة احتياطات ومؤونات لمواجهة مختلف التزاماتها، ونظرا لتعدد وتعقيد العمليات التي تقوم بها شركة التأمين، فإنه لابد من نظام محاسبي يتلاءم وطبيعتها.

وبالتالي سنتطرق في هذا المبحث إلى أربعة مطالب حيث يشمل المطلب الأول مفهوم التنظيم المحاسبي في شركات التأمين ومجال تطبيقه أما بالنسبة للمبحث الثاني يشمل أهداف ومكونات النظام المحاسبي في شركات التأمين. والمطلب الثالث يشمل مقومات النظام المحاسبي في شركة التأمين وأخيرا المطلب الرابع فيشمل السجلات والدفاتر التي تحتفظ بها شركات التأمين.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

لا يختلف التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين على غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستنديه وأخرى دفتريه، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك الشركات.

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي في شركات التأمين

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالتنظيم المحاسبي في شركات التأمين حيث سنتطرق إلى بعض منها كالآتي:

التعريف الأول:

حسب المادة 3، من القانون 11/7، الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية كما يلي:

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،، 2007، صفحة 03)

التعريف الثاني:

" نسق متكامل من الموارد البشرية والمالية والذي يعمل من خلال المنظمة، ويقوم بإعداد المعلومات المالية والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هذه البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط والتزامات معينة، ويجب أن يتوافق هذا النظام مه الهيكل التنظيمي للمنظمة بقصد، خدمة الأطراف الداخلية والخارجية ". (وانيس، 2019/2018، صفحة 04)

الفرع الثاني: مجال التطبيق:

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من مجال التطبيق الأشخاص المعنيون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية (المادة2 من القانون 7/11)، ويلزم الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية:(المادة 4 من القانون 7/11)

أ– الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

ب– التعاونيات.

ج– الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

د– وكل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب قانوني أو تنظيمي.

ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، (المادة 5 من القانون 7/11) حيث يحدد التنظيم شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة. (لطرش، 2017/2016، صفحة 162)

المطلب الثاني: أهداف وأهمية النظام المحاسبي في شركات التأمين

إن نشاط التأمين يتميز عن غيره ونجد نتيجة هذا التغير أن النظام المحاسبي في شركات التأمين أيضا يتميز بمجموعة من الأهداف وايضا له أهمية بالغة وهذا ما نتناوله بالتحليل في هذا المبحث.

الفرع الأول: أهداف النظام المحاسبي في شركات التأمين

يهدف النظام المحاسبي في شركات التأمين إلى تحقيق الأهداف العامة التي ينبغي أن يحققها أي نظام محاسبي في الوحدات التي تهدف إلى تحقيق الأرباح، باعتبار أن هذه الشركات وحدة من هذه الوحدات، ونستطيع إيجاز أهداف النظام المحاسبي في شركات التأمين في النواحي الرئيسية التالية:

أ- تسجيل العمليات المالية التأمينية دفتريا أولا بأول.

ب- إعداد الحسابات الختامية والتقارير المختلفة اللازمة لتحديد نتيجة النشاط التأميني على مستوى كل فرع من فروع التأمين من ناحية وعلى مستوى الشركة ككل من ناحية أخرى، وذلك بتحديد ربحية وإنتاجية كل منها.

ج- تقديم أي تقارير وقوائم مالية يتطلبها قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين المصرية.

د- المساعدة على إيجاد نظام متكامل للرقابة الداخلية يهدف إلى حماية أصول الشركة وممتلكاتها من السرقة أو التبديد أو الضياع.

هـ- توفير كافة البيانات اللازمة لإنجاز عملية المراجعة والرقابة والملائمة لاتخاذ القرارات في العديد من المجالات.

ويمكن النظر إلى النظام المحاسبي في شركات التأمين على أنه نظام للمعلومات المحاسبي يتضمن المراحل الأساسية (المدخلات-التشغيل-المخرجات) والتي تشتمل على العناصر المختلفة التي يتكون منها هيكل النظام المحاسبي من الدفاتر والسجلات والتقارير والقوائم المالية وغير ذلك من العناصر المطلوب تشغيلها. (أ،د/ محمد، 2008، الصفحات 389-390)

الفرع الثاني: أهمية النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المستثمرين والمهنيين كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد العالمي.

وتكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

أ- يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية لمالية للمؤسسة.

ب- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب.

ج- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.

د- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومة التي تشكل أسلوب اتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.

ه- يسهل عملية مراقة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.

و- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.

ز- انسجام النظام المحاسبي المالي مع الأنظمة المحاسبية العالمية.

ح- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.

ط- يسمع بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل المؤسسة أو خارجها أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.

ي- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.

ك- يسمع للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.

ل- يعتمد القيمة العادلة في تقييم الأصول بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.

م- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استخراج قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وحركة الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

ن- يعمل النظام المحاسبي المالي على تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية، وكذا استقلالية القانون الجبائي، بخلاف المخطط المحاسبي الوطني الذي يعمل على خدمة الإدارة الجبائية.

س- تترجم المعايير المحاسبية الدولية قوة اقتصاديات الدول المتقدمة واحتياجات الشركات متعددة الجنسيات، لذلك يجب مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يتشكل نسيجه الصناعي من 90% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه فتجنب المعايير المحاسبية الدولية كليا قد لا يخدم عملية التوحيد مثلما لو تبني استراتيجية تكييف هذه المعايير.

كما يعمل النظام المحاسبي المالي على تحقيق الرشادة من خلال الوصول إلى الشفافية في معالجة ومسك والرقابة وعرض المعلومات، وهذا ما تنص عليه المادة (10) من القانون (07-11) المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والتي تنص على: "أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها".

ويتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بتدنية تكاليف تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط. (آيت ، 2014/2013، الصفحات 243-245)

المطلب الثالث: مقومات النظام المحاسبي في شركات التأمين

يتكون النظام المحاسبي مثله مثل أي نظام من مجموعة من أو نسق مترابط من الأجزاء أو العناصر والتي تشكل في مجموعها الأساس العلمي لهذا النظام وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والتي صمم أصلا من أجلها، ويمكن عرض مقومات النظام المحاسبي في شركات التأمين فيما يلي:

أولا: المجموعة المستندية:

تتعدد المستندات المتداولة في شركات التأمين والتي تعد أداة الاثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات. ويوجد نوعان من المستندات:

أ- النوع الأول:

يعرف بالمستندات الداخلية التي تعد داخل الشركة ومن أمثلتها وثائق التأمين الصادرة، وكشوف المتحصلات الواردة من أقسام التحصيل المختلفة، وأذون صرف التعويضات، وإخطارات إعادة التأمين الوارد، وما إلى ذلك من المستندات الداخلية الأخرى.

ب- النوع الثاني:

فيعرف بالمستندات الخارجية وهي تلك التي يتم اعدادها خارج الشركة ومن أمثلتها كشوف حسابات البنوك، واشعارات الخصم وبالإضافة للوثائق الواردة من شركات التأمين الأخرى عن عمليات التأمين.

ثانيا: المجموعة الدفترية:

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التي لها أنشطة متعددة تستدعي وجود سجلات محاسبية تتلاءم مع طبيعة عملها ومن هذه السجلات:

أ- سجلات يحتفظ بها كل قسم من أقسام التأمين الإنتاجية، وتشمل:

1. سجل إصدار وثائق التأمين.
2. سجل التجديدات لوثائق التأمين.
3. تعديل وإلغاء وثائق التأمين.
4. التعويضات.

وتتضمن هذه السجلات على حقول تنظيمية لغرض تدوين البيانات المطلوبة.

ب- سجلات يحتفظ بها قسم الخزانة مثل سجل الصندوق.

ج- سجلات يحتفظ بها قسم الحسابات وتشمل سجل اليومية العامة وسجل الأستاذ العام حيث تعتبر السجلات الأساسية لتجميع البيانات والمعلومات المحاسبية من أجل الوصول إلى نتيجة النشاط ومعرفة المركز المالي للشركة.

ثالثا: مدونة الحسابات

مدونة الحسابات عبارة عن قائمة بأسماء الحسابات مبوبة ومرمزة (مرقمة) وفقا لنظام معين يؤدي إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة للإدارة والجهات الخارجية، وتبويب الحسابات في شركات التأمين إلى الحسابات الرئيسية التالية:

1. الأصول.
2. الخصوم.
3. حقوق الملكية.

4.الإيرادات.

5.الأعباء (المصروفات).

ثم يتم تقسيم الحسابات الرئيسية إلى حسابات فرعية لتسهيل إعداد الختامية والمركز المالي ولتحقيق أهداف الرقابة وحماية الممتلكات والوفاء باحتياجات الإدارة من البيانات التفصيلية عن الحسابات المختلفة. وبعد تبويب الحسابات الى رئيسية وفرعية، يتم ترقيمها بترقيم معين وذلك لتسهيل عمليات التسجيل والتجميع والتوجيه المحاسبي للحسابات.

رابعا: التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المحاسبية مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين وتنقسم الى:

أ- تقارير دورية:

وهذه التقارير تعد على فترات دورية قصيرة (سنة أو أقل) بهدف تحديد نتائج أعمال الفروع المختلفة بالشركة ونتيجة اعمال الشركة ككل ومركزها المالي. ومن أمثلتها الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة.

ب- تقارير خاصة:

وهذه التقارير تعد لأغراض خاصة مثل الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء، ومن أمثلتها: تقارير الأقساط، تقارير المطالبات، تقارير رسوم الإشراف، تقارير المخصصات التقنية، تقارير عن الأنشطة الاستثمارية بالشركة.

خامسا: العنصر البشري

يتوقف نجاح أي نظام المحاسبي أو غير المحاسبي على مدى كفاءة العنصر البشري، ونظرا للطبيعة التنقية للنشاط التأميني، فإن العنصر البشري أهم مقوم من مقومات النظام المحاسبي، ولذلك تهتم شركات التأمين بحسن اختيار وتدريب العناصر البشرية والعمل على تنميتها، مما يؤدي إلى رفع كفاءة العمل بالشركة ككل. (طايلب، 2015/2014، الصفحات 29-31)

المطلب الرابع: السجلات والدفاتر التي تحتفظ بها شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بعدة أنواع من أعمال التأمين كالتأمين على الحياة وضد الحريق...الخ، فإن كل فرع من فروع التأمين يمسك السجلات الخاصة بعملياته، وتتعدد السجلات تبعا لتعدد فروع التأمين أو أقسامه وتبعا لحاجات العمل وقد اتفقت معظم شركات التأمين على تنظيم سجلات إحصائية وبيانيه وأيضا سجلات محاسبية بحيث تعطي المعلومات الكافية عن فعالية كل قسم من أقسام التأمين أو كل فرع من فروع التأمين، وتتألف هذه السجلات والدفاتر مما يلي:

أولا: سجلات أقسام التأمين

وهي السجلات التي يمسكها كل قسم من أقسام التأمين على حدة وهي:

أ– سجل الإصدار (العمليات الجديدة).

ب– سجل التجديدات.

ج– سجل التعديلات (الإضافات والالغاءات).

د– سجل التعويضات.

ونعرض فيما يلي سجل من هذه السجلات:

أ– سجل الإصدار (العمليات الجديدة):

عندما يتقدم العميل بطلب للتأمين فإن الطلب يتضمن جميع البيانات الخاصة بنوع التأمين المطلوب وهي: (1) اسم العميل؛ (2) نوع التأمين؛ (3) موضوع التأمين؛ (4) مبلغ التأمين؛ (5) مدة التأمين؛ (6) سن المؤمن عليه واسم المستفيد (في تأمينات الحياة)؛ (7) اسم السفينة والمنشأ في حالة التأمين البحري نظرا للعلاقة الوثيقة بين حالة السفينة، وقسط التأمين وكذلك المنشأ له علاقة بتحديد سعر التأمين ويوجد في كل شركة تأمين سجل للسفن التجارية في العالم.

يتولى قسم التأمين المختص فحص البيانات الواردة في طلب التأمين والتأكد من صحتها على الواقع واستيفاء أية معلومات قد تكون ضرورية لإجراء عملية التأمين، وبعد الموافقة على الطلب يقوم القسم المختص بإصدار بوليصة التأمين. حيث نأخذ هذه البوالص أرقاما متسلسلة حسب التواريخ التي تصدر بها، ويحفظ طلب التأمين والوثيقة وأية معلومات أخرى في ملف خاص لكل بوليصة، ويتم تسجيل هذه الوثائق في سجل الإصدار، ويكون هذا السجل إما أوراقا سائبة على شكل دفتر مجلد وأيا كان شكله فإنه يتضمن في كل صفحة ن صفحاته البيانات التالية:

1.رقم متسلسل.

2.تاريخ إجراء التأمين.

3.رقم وثيقة التأمين.

4.تاريخ بدء التأمين.

5.مدة التأمين.

6.اسم المؤمن له.

7.موضوع التأمين.

8.مكان التأمين.

9.مبلغ التأمين.

10.قسط التأمين:

ويتكون من عدة خانات منها (**القسط الأساسي + رسوم الإصدار + رسوم التسجيل + رسوم رقابة واشراف =القسط الإجمالي**). وفي حالة التأمين البحري هناك خانة إضافية لقسط الحرب.

وغالبا ما تحوي سجلات الإصدار عمليات إعادة التأمين التي تجري على وثائق التأمين وبهذا تسجل بوليصة التأمين الجديدة وتجري عليها عملية إعادة التأمين مباشرة وعلى ضوء الاتفاقيات المعقودة مع معيدي التأمين، وتلجأ بعض شركات التأمين إلى فصل عمليات إعادة التأمين وإلحاقها بقسم مختص يسمى قسم إعادة التأمين تكون له سجلاته الخاصة به.

من واقع سجل الإصدار تحدد الأقساط الشهرية المكتتب بها. ويستخدم هذا السجل بمثابة دفتر يومية مساعد، وتتم عمليات مطابقة شهرية بين سجل قسم الإصدار وبين سجل الإنتاج الذي يستخدمه قسم المحاسبة وكذلك مع سجلات قسم إعادة التأمين إن وجد مثل هذا القسم. (نضال، 1999، الصفحات 62-64)

ب– سجل التجديدات:

تقوم الشركة بتحديد عقد التأمين عند انتهاء مدته، فترسل مذكرة إلى العميل قبل خمسة عشر يوما أو شهر من انتهاء مدة التأمين وتطلب منه التوقيع خطيا على هذه المذكرة بما يفيد الموافقة على التجديد أو عدم الموافقة أو اجراء أيه تعديلات على عقد التأمين وتتضمن هذه المذكرة (1) اسم العميل، (2) مدة التأمين الجديدة، (3) مبلغ التأمين، (4) قسط التأمين الجديد، (5) رقم وثيقة التأمين.

وكي تستطيع الشركة ضبط عقود التأمين ومعرفة أوقات تجديدها فإنها تقوم بتسجيل عقود التأمين في سجلات مقسمة إلى اثني عشر جزءًا يخصص كل جزء منها لشهر من شهور السنة وحسب التسلسل التاريخي. ويحتوي هذا السجل على معلومات إضافية مثل عنوان العميل واسم وكيل التأمين الذي تمت بواسطته عملية التأمين، وهناك طريقة شائعة أخرى وهي أن تحدد بطاقة لكل وثيقة وترتب حسب نوع الخطر (حريق سيارات، حوادث...الخ)، ثم ترتب مرة أخرى حسب تواريخ الاستحقاق، وتوضع في أدراج خاصة يحوي كل درج بطاقات شهر من شهور السنة، وفائدة هذه الطريقة أعم وأشمل خاصة في حالات إضافة بوالص جديدة أو إلغاء بوالص، لانتهاء مدتها وعدم الرغبة في تجديدها.

ولا يختلف سجل التجديدات على سجل الإصدار من حيث الترتيب والشكل، وفي نهاية كل شهر نحصل على مجموع الأقساط المتحققة من تجديد بوالص التأمين، ولهذا السجل فائدة كبيرة، فمن خلال المعلومات المسجلة به تستطيع إدارة الشركة مراقبة العمل في كل قسم من أقسام التأمين والوقوف على الأسباب التي أدت إلى النقص في التجديدات.

ج- سجل التعديلات والالغاءات:

تتفق الكثير من الشركات على إثبات تعديل التأمين بالزيادة في سجل الإصدار وإعطاء عقد التأمين رقم إضافي يعطي دلالة على أن القسط ناتج عن تعديل مبلغ التأمين بالزيادة أو تمديد مسؤولية الشركة لتشمل شروطا إضافية لم تكن موجودة في العقد الأصلي.

أما بالنسبة للإلغاءات أو التخفيضات فإن لها سجلا خاصا يحتوي على البيانات التالية:

1.رقم التسلسل.

2.تاريخ إجراء التعديل.

3.رقم وثيقة التأمين مع رقم إضافي (تجبير).

4.اسم المؤمن له.

5.التأمين/ موضوع التعديل.

6.مبلغ التأمين المعدل.

7.قسط التأمين. (نضال، 1999، الصفحات 65-66)

د- سجل التعويضات:

عند وقوع حادث مشمول بعقد التأمين يجب إبلاغ شركة التأمين فورا وفي موعد أقصاه ثمانية وأربعون ساعة ما لم يكن هناك سبب قاهر يحول دون إبلاغ الشركة ويجب استيفاء كافة الإجراءات القانونية عند وقوع الحادث. وبعد إبلاغ الشركة يقوم الشخص المؤمن بتعبئة نموذج خاص (تصريح بوقوع حادث) يعطي الحادث رقما خاصا به وتكون أرقام الحوادث في كل نوع من أنواع التأمين متسلسلة تاريخيا حسب إبلاغ الشركة بها، وبعد ذلك يقوم قسم الحوادث بإجراءاته مثل الكشف عن الحادث وتقدير الاضرار ومعرفة سبب وقوع الحادث وما إذا كانت هناك أطراف أخرى مسؤولة عن الحادث، عند استكمال هذه الإجراءات تقوم الشركة بدفع التعويض المقدر والمتفق عليه، ويسجل الحدث في سجل التعويضات الذي تتكون صفحاته إما من أوراق سائبة أو على شكل دفتر مجلد وتبوب هذه الصفحات كما يلي: (1) رقم متسلسل؛ (2) رقم البويصلة؛ (3) رقم الادعاء؛ (4) اسم المؤمن؛ (5) تفاصيل الحادث (الخسارة)؛ (6) المبلغ المدفوع؛ (7) مرتجع تعويضات؛ (8) ملاحظات.

ثانيا: سجلات قسم المحاسبة:

أ- سجل الإنتاج.

ب- دفتر اليومية العامة.

ج- دفتر الأستاذ العام.

د- دفاتر الأستاذ المساعدة/ فروع التأمين.

ه- دفاتر أستاذ مساعده (الذمم، الفروع والوكالات، الاستثمارات...الخ)، وهذه الدفاتر تختلف عددها حسب حاجة الشركة واتساع أعمالها.

أ-سجل الإنتاج:

يستعمل هذا السجل لتسجيل أقساط بوالص التأمين الإجمالية الجديدة والإضافات المتحققة والتجديدات على بوالص التأمين، لكافة أنواع التأمين –يعتبر بمثابة دفتر يومية مساعده، وتبوب كل صفحة من صفحاته كما هو مبين في الشكل التالي:

جدول رقم 01: سجل الانتاج

سجل الإنتاج للعام المنتهي في: ..... الشهر:										
التاريخ	رقم الفاتورة	نوع التأمين	رقم الوثيقة	اسم العميل	المبلغ الاجمالي	السيارات	الحريق	البحري	الحوادث	تأمينات أخرى

المصدر: نضال فارس العربيد، المحاسبة في شركات التأمين، مؤسسة الوراق الحديثة للخدمات الحديثة، عمان–الأردن، سنة1999، صفحة68.

وتؤخذ المجاميع الشهرية من سجل الإنتاج وتحرر بها قيد إجمالي لكل نوع من أنواع التأمين.

ب–دفتر اليومية العامة:

تستعمل معظم شركات التأمين الطريقة الأمريكية في التسجيل لهذا لا يختلف شكل هذا الدفتر عن دفاتر اليومية المستخدمة في الشركات الأخرى والمجال التجارية وتبوب صفحاته حسب متطلبات العمل فيحتوي على خانات رئيسية وأساسية وهي:

(1) حساب الصندوق؛ (2) حساب البنك؛ (3) حساب الذمم؛ (4) حساب المصاريف المختلفة؛ (5) تأمين السيارات؛ (6) تأمينات الحوادث العامة؛ (7) تأمين الحريق والسطو؛ (8) التأمين البحري.

وكما هو متعارف عليه فإن سعة هذا الدفتر وعدد خاناته تحدده طبيعة العمل من حيث حجم العمليات واتساعها، والأهمية التي ينظر منها إلى كل حساب.

ج–دفتر الأستاذ العام:

يحتوي هذا الدفتر على كافة حسابات الشركة إذ يرحل اليه شهريا مجاميع الحسابات الرئيسية المتكررة، أما بالنسبة للحسابات الغير المتكررة فيرحل يوميا وبصورة افرادية تحتوي كل صفحة على جانبين:

1.الجانب المدين.

2.الجانب الدائن.

د- دفاتر الأستاذ المساعدة/ فروع التأمين:

كما ذكرنا سابقا فإن فروع التأمين المختلفة تعتبر من الحسابات الرئيسية في شركات التأمين وقد خصص لكل نوع من أنواع التأمين خانة رئيسية في دفتر اليومية العامة وحسب إجمالي في دفتر الأستاذ العام، وبما أن كل نوع من فروع التأمين يحتوي على عدة حسابات منها (أقساط التأمين/ التعويضات/ العمولات المدفوعة/ رسوم البوليصة/ رسوم التسجيل/ حصة معيدي التأمين من الأقساط/ حصة معيدي التأمين من الادعاءات/ عمولات مقبوضة من معيدي التأمين/ الاحتياطي الفني...الخ)، فقد أصبح من الضروري تفصيل هذه الحسابات وبيانتها بشكل واضح، لهذا تلجأ شركات التامين إلى فتح دفاتر أستاذ مساعدة لكل فرع من فروع التأمين تحتوي كل هذه الحسابات.

ه- دفاتر أستاذ مساعدة أخرى:

يختلف عدد هذه الدفاتر وحجمها حسب طبيعة العمل ولكن الدفاتر المستخدمة في شركات التأمين غالبا ما تكون: (1) دفتر الذمم؛ (2) دفاتر الفروع والوكالات؛ (3) دفاتر الاستثمارات؛ (4) دفتر الصندوق؛ (5) دفتر البنوك. (نضال، 1999، الصفحات 67-70)

المبحث الرابع: المعالجة المحاسبية لعمليات التأمين

تتكون العمليات التي تشملها عقود التأمين في شركات التأمين من مجموعة من الوظائف الرئيسية لذا سنحاول في هذا المبحث إلى التطرق إلى كيفية المعالجة المحاسبية لعمليات شركات التأمين والسجلات المتعلقة بها.

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعمليات الإنتاج

تقوم شركات التأمين بمجموعة من المعالجات المحاسبية على مجموعة من الوظائف ومن بين هذه الوظائف وظيفة الإنتاج سنتناول في هذا المطلب كيفية المعالجة المحاسبية لعمليات التأمين.

الفرع الأول: السجلات المتعلقة بعمليات الإنتاج

سنقوم بالتعرف على السجلات المتعلقة بعمليات الإنتاج:

أ- سجل إصدار الوثائق:

يثبت بهذا السجل جميع عقود التأمين المصدرة وتبوب بشكل يجعلها شاملة لجميع البيانات الواردة بوثائق التأمين. وأهم البيانات التي يتضمنها هذا السجل هي:

1.رقم وثيقة التأمين.

2.موضوع التأمين.

3.مدة التأمين.

4.اسم المستفيد.

5.تاريخ الوثيقة.

6.اسم المؤمن له.

7.مبلغ التأمين.

8.قسط التأمين.

ب- سجل التجديدات:

يمكن للمؤمن له تجديد وثيقة التأمين التي سبق إصدارها قبل انتهاء مدة التأمين. ويتم إثبات الوثائق المجددة في سجل التجديدات. وغالبا ما يتضمن هذا السجل نفس البيانات سجل إصدار الوثائق.

ج- سجل التعديلات والإلغاءات:

يمكن تعديل أو إلغاء وثيقة التأمين بناء على رغبة المؤمن له. وقد تكون مدة التأمين، مبلغ التأمين، أو قسط التأمين قابلا للتعديل. ويترتب على عملية تعديل وثيقة التأمين تعديل في قيمة القسط زيادة أو نقصا مما يترتب عليه ضرورة تسجيل هذه التعديلات أو الإلغاءات.

ويتضمن سجل التعديلات والإلغاءات مجموعة من البيانات تتمثل فيما يلي:

1.تاريخ التعديل.

2.رقم الوثيقة.

3.ابتداء سريان التعديل.

4.قيمة قسط التأمين الأصلي.

5.رقم التعديل.

6.اسم المؤمن له.

7.موضوع التعديل.

8.قيمة القسط المعدل. (د/ الأميرة و د/ أحمد، 2004، الصفحات 261-262)

الفرع الثاني: التسجيل المحاسبي لعمليات الانتاج:

خصص النظام المحاسبي المالي للتأمينات (حـ/700) حساب الإنتاج حيث يسجل فيه الأقساط المكتتبة للمؤمن لهم لحماية المصالح الشخصية لهم عن طريق تغطية الأخطار المتوقعة.

حيث يتفرع الحساب (حـ/700) الى حسابات فرعية كالآتي:

حـ/111 700: تأمينات السيارات.

حـ/212 700: تأمينات على الاضرار لحريق، سرقة.

ح/ 700313: تأمينات على النقل.

حـ/ 414 700: تأمينات على الأشخاص.

مع العلم أن:

القسط الصافي (تأمين السيارات) = RC +CP +BDG +DC +PT + AR+DR

القسط الإجمالي= القسط الصافي+ الرسم على القيمة المضافة+ PT +FCN (FGA /TG بالنسبة للسيارات).

ومنه سنقوم بالتعرف على هذه الرموز:

جدول رقم 02: الرموز المتعلقة بقسط التأمين

الرمز	دلالته	الرمز	دلالته
RC	المسؤولية المدنية	DT	حق الطابع
DC	أضرار التصادم	TG	طوابع عامة
CP	حقوق الورق	FCN	صندوق الكوارث الطبيعية
AR	أخطار الورق	FGA	صندوق ضمان السيارات
PT	أشخاص محمولة	TVA	الرسم على القيمة المضافة
DR	حق الدفاع	BDG	انكسار الزجاج

المصدر: من إعداد الطالبتين

يتم تسجيل قيمة القسط في دفتر اليومية كما يلي: (زعرور نعيمة، 2022/2021)

4111		حـ/ المؤمن له (أقساط للاستلام)	ق إ	
	7000	حـ/ أقساط مبرمة تأمين الأضرار		ق ص
	7002	أو حـ/ أقساط مبرمة تأمين على الأشخاص		
	7003	حـ/ تكاليف الوثائق الملحقة لتأمين الأضرار		
	7023	أو حـ/ تكاليف الوثائق الملحقة تأمين		
	4457	الأشخاص		
	4431	حـ/ الرسم على القيمة المضافة		
	4432	حـ/ FGA		
	44271	حـ/FGN		
	44272	حـ/ DT		
		حـ/ FT		
		تسجيل إبرام عقد التأمين		

تحصيل قيمة عقد التأمين:

يقوم المؤمن له بدفع القسط الإجمالي للتأمين حيث يتم تسجيلها في يومية القبض، وتسجل محاسبيا استنادا على طريقة التسديد نقدا أو عن طريق شيكات أو لأجل.

في حالة التسديد نقدا:

53		حـ/ الصندوق	القسط الإجمالي	
	4111	حـ/ المؤمن له		القسط الاجمالي
		تحصيل قيمة العقد نقدا		

في حالة التسديد بالشيك:

5112		حـ/ شبكات للتحصيل	القسط الإجمالي	
	4111	ح/ المؤمن له		القسط الإجمالي
		استلام الشيك		
		//		
512		حـ/ البنك	القسط الاجمالي	
	5112	حـ/ شيكات للتحصيل		
		تحصيل الشيك		القسط الاجمالي

في حالة الدفع بأجل:

4114		حـ/ دفع بأجل	القسط الإجمالي	
	4111	حـ/		القسط الاجمالي
		المؤمن له		
		تأجيل تحصيل قيمة العقد		

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات التعويض

تقوم فكرة التعويض على حصول المؤمن له والمستفيد على ما يعادل قيمة الخسارة المادية الفعلية التي نتجت عن الحادث المؤمن منه، بشرط ألا تتعدى قيمة مبلغ التأمين المتفق عليه. وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى السجلات المتعلقة بعمليات التعويض والمعالجة المحاسبية لها.

الفرع الأول: السجلات المتعلقة بعمليات التعويض: (زعرور نعيمة، 2022/2021)

أولا: سجل التعويضات:

يقوم قسم التّأمين الخاص بتسجيل ما يتعلق بها في هذا السجل، ويحتوي هذا السجل على البيانات التالية:

أ- تاريخ طلب التعويض.

ب-اسم مقدم الطلب وعنوانه.

ج- تاريخ بدأ ونهاية التأمين.

د- بيانات عن الحادث أو الخطر.

هـ- اسم المؤمن له او المستفيد

و- قيمة المقدر.

ز- نصيب الشركة في التعويض

ثانيا: سجل الصندوق

هذا السجل مخصص لتسجيل جميع العمليات الخاصة يوميات الصندوق المساعدة لكل قسم من أقسام التامين، كما يسجل فيه أيضا العمليات النقدية الأخرى (المقبوضات والمدفوعات) التي تحصلها أو تدفعها شركة التأمين.

الفرع الثاني: المعالجات المحاسبية لعمليات التعويض: (زعرور نعيمة، 2022/2021)

أثناء المعالجة المحاسبية لعملية التعويض تصادفنا حالتين:

أولا: المتسبب في الحادث مجهول:

تمر عملية التعويض في حالة المتسبب في الحادث مجهول بمجموعة من المراحل أهمها ما يلي:

المرحلة 01 (التصريح بالحادث وتشكيل المؤونة):

عند تحقق الضرر المؤمن عليه يقوم المؤمن له بإعلام شركة تأمينه وبدورها تقوم بتشكيل مؤونة خاصة بالضرر وتتحدد قيمتها بحسب نوع الضرر، يكون التسجيل كما يلي:

6009		حـ/ مؤونة تأمين الأضرار	مبلغ تقديري	
6029		حـ/مؤونة تأمين الأشخاص		مبلغ تقديري
	3060	حـ/ اداءات للدفع تأمين الأضرار		
	3260	حـ/ اداءات للدفع تأمين على الأشخاص تشكيل المؤونة		

المرحلة 02 (تقييم حجم الأضرار): (زعرور نعيمة، 2022/2021)

بعد استلام طلب التعويض من المؤمن له يتم تعيين خبير لتحديد قيمة الأضرار الفعلية ليتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

أ- حالة التقييم الموجب:

المبلغ الفعلي في المرحلة الثانية **أكبر من** المبلغ الأولي في المرحلة الأولى.

6009		حـ/ مؤونة تأمين الأضرار	بالفرق	
6029		حـ/ مؤونة تامين الأشخاص		بالفرق
	3060	حـ/ اداءات للدفع تأمين الاضرار		
	3260	حـ/ اداءات للدفع تأمين على الأشخاص تشكيل مؤونة		

ب- حالة تقييم سالب:

المبلغ الفعلي **أقل من** المبلغ الأولي في المرحلة الأولى.

3060		حـ/ مؤونة تأمين الأضرار	بالفرق	
3260		حـ/ مؤونة تامين الأشخاص		بالفرق
	6009	حـ/ آداءات للدفع تأمين الاضرار		
	6029	حـ/ اداءات للدفع تأمين على الأشخاص		
		تشكيل مؤونة		

ويكون التسجيل المحاسبي لأتعاب الخبير كما يلي:

6006		حـ/ أتعاب الخبير		
	512	حـ/ البنك		
		تسديد أتعاب الخبير		

المرحلة 03 (تسديد قيمة التعويض):

في هذه المرحلة يتم ترصيد حساب المؤونة بقيمة مبلغ التعويض، ويكون التسجيل المحاسبي لترصيد المؤونة وتسديد قيمة التعويض كما يلي:

3060		حـ/ اداءات للدفع تأمين الاضرار	المبلغ الفعلي	
3260		حـ/ اداءات للدفع تأمين على الأشخاص	للأضرار	
	6009	حـ/ مؤونة تأمين الأضرار		المبلغ الفعلي
	6029	حـ/ مؤونة تامين الأشخاص		للأضرار
		ترصيد مؤونة		
		//		
		حـ/ أضرار(تعويضات) مستحقة على تأمين الاضرار	المبلغ الفعلي	
6000		حـ/ أضرار (تعويضات) مستحقة على تأمين الأشخاص	للأضرار	المبلغ الفعلي للأضرار
6020		حـ/ البنك		
		تسديد قيمة التعويض		
	512			

ج- المعالجة المحاسبية للمطالبات والطعون (المتسبب في الحادث مؤمن لدى شركة أخرى): (زعرور نعيمة، 2022/2022)

في هذه الحالة يقوم المؤمن له بتقديم تصريح على الضرر، فتقوم الوكالة بالاتصال بوكالة الخصم وتصفية الملف معها، وعند استلام مبلغ التعويض فإنه يتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

3067		حـ/ طعون للتحصيل	بقيمة تقديرية	
	6009	حـ/ مؤونة طعون التحصيل		بقيمة تقديرية
		//		
6009		حـ/ مؤونة طعون التحصيل	بقيمة تقديرية	
		حـ/ طعون التحصيل		
	3067	ترصيد المؤونة		بقيمة تقديرية
			المبلغ الفعلي	
		//	للأضرار	
5112		حـ/ شبكات لتحصيل		المبلغ الفعلي
	6007	حـ/ مطالبات والطعون		للأضرار
		اسلام قيمة التعويض	المبلغ الفعلي	
		//	للأضرار	
512		حـ/ البنك		المبلغ الفعلي
	5112	حـ/ شبكات لتحصيل		للأضرار
		تحصيل قيمة التعويض	المبلغ الفعلي	
		//	للأضرار	
4196		حـ/ تعويضات محصلة لصالح المؤمن لهم		المبلغ الفعلي
	512	حـم تعويضات محصلة لصالح المؤمن لهم		للأضرار
		حـ/ البنك		
		تسديد قيمة التعويض للمؤمن لهم		

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين

يقصد بإعادة التأمين التنازل عن جزء من الأقساط المحصلة لمؤسسة أو مؤسسات إعادة التأمين، وفي حالة كون الأخطار معتبرة سواء كان هذا اختياريا أو اتفاقيا أو إجباريا.

الفرع الأول: السجلات المتعلقة بعمليات إعادة التأمين

كما يحتفظ كل قسم من أقسام التأمين بسجل للإصدار، وسجل للتجديدات، فإنه كذلك بسجل أو مجموعة من السجلات لإثبات عمليات إعادة التأمين وكذلك العمولات:

أولا: سجل إعادة التأمين

ويدرج في هذا السجل بيانات تفصيلية عن كل وثيقة من وثائق التأمين هذه على نفس النمط المتبع في سجل التجديدات، ويعتبر سجل إعادة التأمين بمثابة دفتر يومية مساعدة تثبت فيه العمليات وبالتفصيل، وفي نهاية كل فترة دورية يجرى قيد إجمالي في دفتر اليومية العامة الموجودة بقسم الحسابات العامة

ثانيا: سجل العمولات

تتعدد أنواع العمولات، فهناك عمولات تدفعها شركة التأمين للغير وعمولات أخرى تحصل عليها من الغير وكل هذا يتم إثباته في سجل خاص. (زعرور نعيمة، 2022/2021)

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين

خصص النظام المحاسبي للتأمينات الحسابين حـ/ 4001 "حساب جاري لمعيدي التأمين" وحـ/ 4002 "حساب جاري للتنازل وإعادة التنازل" لتسجيل العمليات إعادة التأمين التي تتم كما يلي:

أولا: المعالجة المحاسبية لقسط إعادة التأمين

تنقسم عمليات إعادة التأمين حسب موقع شركة التأمين بالنسبة للعملية إلى نوعين، النوع الأول وهي عملية إعادة التأمين التي تكون فيها شركة التأمين الطرف معيد التأمين، أما النوع الثاني وهي عملية إعادة التأمين التي تكون فيها شركة التأمين الطرف المتنازل، يكون التسجيل المحاسبي للقسط عند الطرفين كما يلي:

أ –شركة إعادة التأمين

4002		حـ/ حساب جاري التنازل وإعادة التنازل	بقسط إعادة التأمين	
	7010	حـ/ أقساط مقبولة لإعادة التأمين على ...		بقسط إعادة التأمين
	7030	حـ/ أقساط مقبولة لإعادة التأمين على الأشخاص		
		إبرام عملية إعادة التأمين		

ب –الشركة الأصلية:

6010		حـ/ أقساط متنازل عنها لإعادة تأمين على...	بقسط إعادة التأمين	
6030		حـ/ أقساط متنازل عنها لإعادة تأمين على الأشخاص		بقسط إعادة التأمين
	4001	حـ/ حساب جاري لمعيدي التأمين		
		إبرام عملية إعادة التأمين		

ثانيا: المعالجة المحاسبية لعمولة عملية إعادة التأمين

في حالة إعادة تامين الاتفاقي والاختياري تقدم الشركة الأصلية عمولة لشركة إعادة التأمين نظير قبولها للعملية، ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي: (رمضانة و حوحو، 2020/2019، صفحة 45)

أ–شركة إعادة التأمين:

4002		حـ/ حساب جاري التنازل وإعادة التنازل	بقيمة العمولة	
		حـ/ عمولات مستلمة لإعادة التأمين		بقيمة العمولة
	721	إثبات قيمة العمولة		
		//		
512		حـ/ البنك		
53		حـ/ الصندوق	بقيمة العمولة	
	4002	حـ/ حساب جاري التنازل وإعادة التنازل		بقيمة العمولة
		تسديد قيمة العمولة		

ب- الشركة الأصلية:

629		حـ/ حساب جاري التنازل وإعادة التنازل	بقيمة العمولة	
		حـ/حساب جاري لمعيدي التأمين		بقيمة العمولة
	4001	إثبات قيمة العمولة		
		//		
4001		حـ/حساب جاري لمعيدي التأمين		
		حـ/ البنك	بقيمة العمولة	
	512	حـ/ الصندوق		بقيمة العمولة
	53	تسديد قيمة العمولة		

في حالة إعادة تأمين الإجباري تقدم الشركة الأصلية عمولة لشركة إعادة التأمين نظير قبولها للعملية، ويكون التسجيل المحاسبي كما يلي: (رمضانة و حوحو، 2020/2019، صفحة 46)

1. **شركة إعادة التأمين:**

629		حـ/ عمولات مدفوعة لإعادة التأمين	قيمة العمولة	
		حـ/ حساب جاري التنازل وإعادة التنازل		قيمة العمولة
	4002	إثبات قيمة العمولة		
		//		
4002		حـ/ حساب جاري التنازل وإعادة التنازل		
		حـ/ البنك	قيمة العمولة	
	512	حـ/ الصندوق		قيمة العمولة
	53	تسديد قيمة العمولة		

2.الشركة الأصلية:

4001		حـ/ حساب جاري لمعيدي التأمين	بقيمة العمولة	
		حـ/ عمولات مستلمة لإعادة التأمين		بقيمة العمولة
	721	إثبات قيمة العمولة		
		//		
512		حـ/ البنك		
53		حـ/ الصندوق	بقيمة العمولة	
	4001	حـ/ حساب جاري لمعيدي التأمين		بقيمة العمولة
		تسديد قيمة العمولة		

ثالثا: المعالجة المحاسبية لتسديد عقد إعادة التأمين

عند تسديد عقد إعادة التأمين يرصد "حـ/ 4002" بالنسبة لشركة إعادة التأمين و"حـ/ 4001" بالنسبة للشركة الأصلية مع الحسابات المالية وذلك وفقا لطريقة التسديد.

أ- شركة إعادة التأمين:

512		حـ/ البنك	بقيمة قسط	
53		حـ/ الصندوق	إعادة التأمين	
	4002	حـ/ حساب جاري التنازل وإعادة التنازل		بقيمة قسط
		تحصيل قيمة إعادة التأمين		إعادة التأمين

ب- الشركة الأصلية: (رمضانة و حوحو، 2020/2019، الصفحات 47-48)

4001		حـ/ حساب جاري لمعيدي التأمين	بقيمة قسط	
		حـ/ البنك	إعادة التأمين	
	512	حـ/ الصندوق		بقيمة قسط
	53	تحصيل قيمة إعادة التأمين		إعادة التأمين

خلاصة الفصل:

من خلال ما رأيناه في هذا الفصل نستنتج أن التأمين احتل منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف القطاعات وقد ازدادت أهميته من يوم لآخر خاصة مع التطورات التي تطرأ على الاقتصاد بالإضافة إلى شركات التأمين فهي تقوم بمجموعة من الوظائف التي تنفرد بها كوظيفة التسعير، وظيفة الاكتساب، وظيفة تسوية المطالبات، مما يجعل هذا الشخص المعنوي مميز ببيع منتج نهائي في شكل منحة وليست سلعة يسمي الأمان.

كما نستنتج أن النظام المحاسبي قطاع، التأمين يتميز بالدقة والتنظيم المحكم، ويعكس الحالة المادية للشركة كما أن خصوصيات العمليات المحاسبية تبين صدى تطابق المحاسبة مع خصوصيات هذا القطاع بالإضافة إلى القواعد الفنية الخاصة بالتأمين التي تتطلبها أعمال شركات التأمين على الحياة التي تمتد التزاماتها إلى عدة سنوات مما يلزمها مسك مجموعة من السجلات والدفاتر التي تدون فيها مختلف البيانات اللازمة لتسيير نشاط الشركة.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمين

تمهيد:

بغية التعرف في الموضوع أكثر وإضافة للإطار النظري للنظام المحاسبي في شركات التأمين، سنحاول في هذا الفصل معرفة مدى تطبيق كل ما سبق على ارض الواقع حيث وقع اختيارنا لشركة من بين شركات التأمين الفاعلة والرائدة في سوق التأمينات الجزائرية وهي الشركة الوطنية للتأمين(SAA) بسكرة.

بذلك تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، بحيث نتعرض في المبحث الأول تقديم للشركة الوطنية للتأمين

(وكالة بسكرة) اما في المبحث الثاني المعالجات المحاسبية لمختلف عمليات الشركة الوطنية للتأمين وفي المبحث الثالث تطرقنا لتحليل المقابلة وعرض نتائجها وفي الأخير تم استخلاص التوصيات النهائية من واقع دراسة الموضوع.

وركزت الدراسة في الجانب التطبيقي على جانبين أساسيين وهما:

_ المعالجات المحاسبية لمختلف العمليات التي تتناولها الشركة الوطنية للتأمين.

_ المقابلة الشفوية للإجابة على أبرز التساؤلات وشرحها.

ومن هذا المنطق سنتطرق لثلاث مباحث أساسية متمثلة في:

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لمختلف عمليات الشركة الوطنية للتأمين

المبحث الثالث: تحليل المقابلة ونتائجها

المبحث الأول: تقديم الشركة الوطنية للتأمين SAA ووكالة بسكرة

قبل التطرق لمحاسبة عقود التأمين في الشرطة الوطنية للتأمين، نحاول تقديم الشركة والتعريف بها باختصار، وبنشاطاتها ووظائفها في مجال التأمين، حيث يشكل ذلك أهمية قصوى لتحليل النشاط المحاسبي بشكل عام ومحاسبة عقود التأمين بشكل خاص.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمين SAA ووكالة بسكرة

تعتبر الشركة الوطنية للتأمينSociété Nationale d'Assurance SAA من أكبر وأقدم الشركات في سوق التأمين في الجزائر، وأكثرها تغطية لجغرافية الجزائر، ولمختلف مجالات التأمين، سواء تعلقت بالأفراد أو المؤسسات.

إن وكالة بسكرة (فرع SAA على المستوى المحلي) هي بدورها من أهم هيئات التأمين في الولاية بسكرة، خاصة في قطاع تأمين وسائل النقل (السيارات والدرجات النارية)، تعتبر وحدة تقنية يقتصر دورها على استقبال الزبائن لإبرام عقود التأمين ومعالجتها، والتصريح بالحوادث ودراستها وتعويضها.

الفرع الأول: نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمين SAA

تأسست الشركة الوطنية للتأمين في 12 ديسمبر 1963، والتي يقع مقرها بـ: 5 شارع أرنستو '' شي '' غيفارا بالجزائر العاصمة، حيث تعتبر مؤسسة مختلطة جزائرية مصرية بنسبة 61% و39 ٪ من رؤوس الأموال على التوالي، وهذا نظرا لافتقار الجزائر عقب الاستقلال مباشرة للإطارات ذات الكفاءة في مجال التأمينات.

بدأت المؤسسة نشاطها ابتداء من سنة 1964، بواسطة مؤطرين مصريين وعمال جزائريين، إلا أنه بعد ذلك تحديدا في 1966/05/27، تم تأميم الحصة المصرية خلال قمة الهرم، وبذلك احتكار الدولة لقطاع التأمين.

في سنة 1976، وفي نطاق سياسة تخصص أنشطة التأمين، أجبرت الشركة الوطنية للتأمين SAA على التحول إلى السوق المحلية للأخطار البسيطة، كتأمين السيارات، التأمين على الحياة، الأخطار البسيطة للخواص كالتجار والحرفيين.

في سنة 1989، تحصلت الشركة الوطنية للتأمين SAA على استقلاليتها المالية، وتحولت من مؤسسة عمومية إلى شركة ذات أسهم (SPA،) برأسمال يقدر بـ 80 مليون دينار جزائري، ليرتفع في سنة 1992 إلى 50 مليون دينار جزائري، ليصل في سنة 1998 إلى 2.5 مليار، ليصل سنة 2005 إلى 3,8 مليار دينار جزائري.

وسنة 1995، وإثر قرار وزاري من خلال التعليمة 07/95 حول التأمينات، التي منحت الوسطاء الخواص الحرية لمزاولة نشاط التأمين، بالإضافة إلى إجراءات تنظيمية المتعلقة بالسلع والنقل والمسؤولية المدنية، وأيضا التأمين المتعلق بقطاع البناء، وبالتالي رفع احتكار الدولة لنشاط التأمين.

الفرع الثاني: نشأة وتطور وكالة بسكرة

تأسست الشركة SAA وكالة بسكرة(أ) عام 1982، وهي تابعة للمديرية الجهوية SAA باتنة، مقرها شارع الأمير عبد القادر بسكرة، هي شركة تختص في جميع أنواع التأمين (السيارات، الأخطار البسيطة، الأخطار الصناعية والتجارية، تأمينات الأشخاص، التأمين على النقل، التأمين ضد حوادث أخرى، يشتغل بها 10 مستخدمين.

تتمثل الوكالات المباشرة التابعة وكالة بسكرة فيما يلي:

- وكالة بسكرة أ رمز 3102؛
- وكالة بسكرة ب رمز 3103؛
- وكالة طولقة رمز 3105؛
- وكالة أولاد جلال رمز 3106؛
- وكالة سيدي عقبة رمز 3109؛
- وكالة بسكرة الشركات رمز 3114.

1. منتجات التأمين وكالة بسكرة:

إن المنتجات المقدمة من وكالة بسكرة في مجال التأمين لزبائنها، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات، هي منتجات متنوعة وعديدة، على أنه يمكن تقسيمها إلى:

أ. **منتجات تأمين الحياة والأفراد:**

تقوم الشركة بتقديم العديد من المنتجات المتعلقة بهذا الفرع منها:

- التقاعد المستقبلي: يسمح بتكوين مؤونة مستقبلية للزبون، يدفع كل فترة للاستفادة منه في حالة التقاعد؛
- تأمين متعدد لأخطار السكن: يقوم بتامين الأخطار المتعلقة بالمجمعات السكنية والأثاث نتيجة حدوث حرائق أو كوارث طبيعية أو السرقة؛
- تأمين الستر الفردي: هو عقد ضد الحوادث الجسدية للفرد؛
- تأمين التعويضات اليومية: يتعلق بالحوادث والأخطار اليومية التي قد يواجهها الفرد، كإجراء عملية جراحية أو بالحوادث عمل بالنسبة للعمال.

ب. منتجات تأمين أخرى:

تتكون من:

- ✓ التأمين على السيارات: يعتبر المورد الرئيسي للشركة التأمين، حيث يمول بصفة كبيرة خزينتها، يتعلق بالحوادث المرتبطة بالسيارات، سواء كان متعلق بالسيارة أو بصاحبها.
- ✓ تأمين الأخطار الصناعية والتجارية: يتعلق بالمؤسسات التجارية والصناعية، سواء كانت كبيرة أو حديثة النشأة، وهذا لحمايتها من الأخطار المحدقة بها.
- ✓ تأمين النقل: ويشمل النقل عبر الطرق او السكك الحديدية؛
- ✓ تأمين ضد الكوارث الطبيعية: يتعلق بأخطار الكوارث الطبيعية التي قد تمس بالمؤسسات.

من خلال التربص بالشركة الجزائرية للتأمين وكالة بسكرة، تعرفنا على كل من مدخلات ومخرجات الوكالة، بالإضافة إلى التسجيلات المحاسبية التي تقوم بها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين ومصالحها (وكالة بسكرة)

إن الشركة الوطنية للتأمين SAA يتم هيكلتها حسب الطريقة التقليدية للتسيير والتنظيم، حيث يختلف تنظيمها حسب التوزيع الجغرافي لوحداتها كما يلي:

1. على المستوى المركزي:

تتواجد المديرية العامة في الجزائر العاصمة، يشرف عليها الرئيس المدير العام، تحت رقابة مجلس الإدارة، يساعده مديرين عامين مساعدين: مدير عام مكلف بالجانب الإداري، يرتبط بمجموعة من المديريات المركزية، ومدير عام نكلف بالجانب التقني، وهو مرتبط بالأقسام، وهو ما يجعل كل وحدة على المستوى الجهوي والمحلي تحت نوعين من الرقابة والإشراف: رقابة إدارية ورقابة تقنية وفنية، وهذا بالإضافة لمجموعة من المستشارين والمساعدين في مجالات مختلفة (القانون، التدقيق، الاستراتيجية...).

2. على المستوى الجهوي:

تتكون شركة SAA من 15 مديرية جهوية تتوزع عبر التراب الوطني، حيث يشرف على كل مديرية جهوية مدير جهوي، تتكون من أربعة أقسام: رئيسية: الإنتاج، التسويق، المحاسبة والمالية، الإدارة العامة والوسائل.

3. على المستوى المحلي (الولايات والدوائر بشكل رئيس):

يتواجد 450 وكالة يسرها رئيس وكالة، تحت إشرافه مجموع من المصالح، معظمها تقنية، بسبب طبيعة نشاط الوكالات (تقني بشكل أساسي).

وفيما يلي عرض وتحليل لمختلف الهيكل التنظيمية المركزية والجهوية والمحلية لشركة الوطنية للتأمين SAA:

الشكل رقم01 : الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA على المستوى المركزي (وكالة بسكرة):

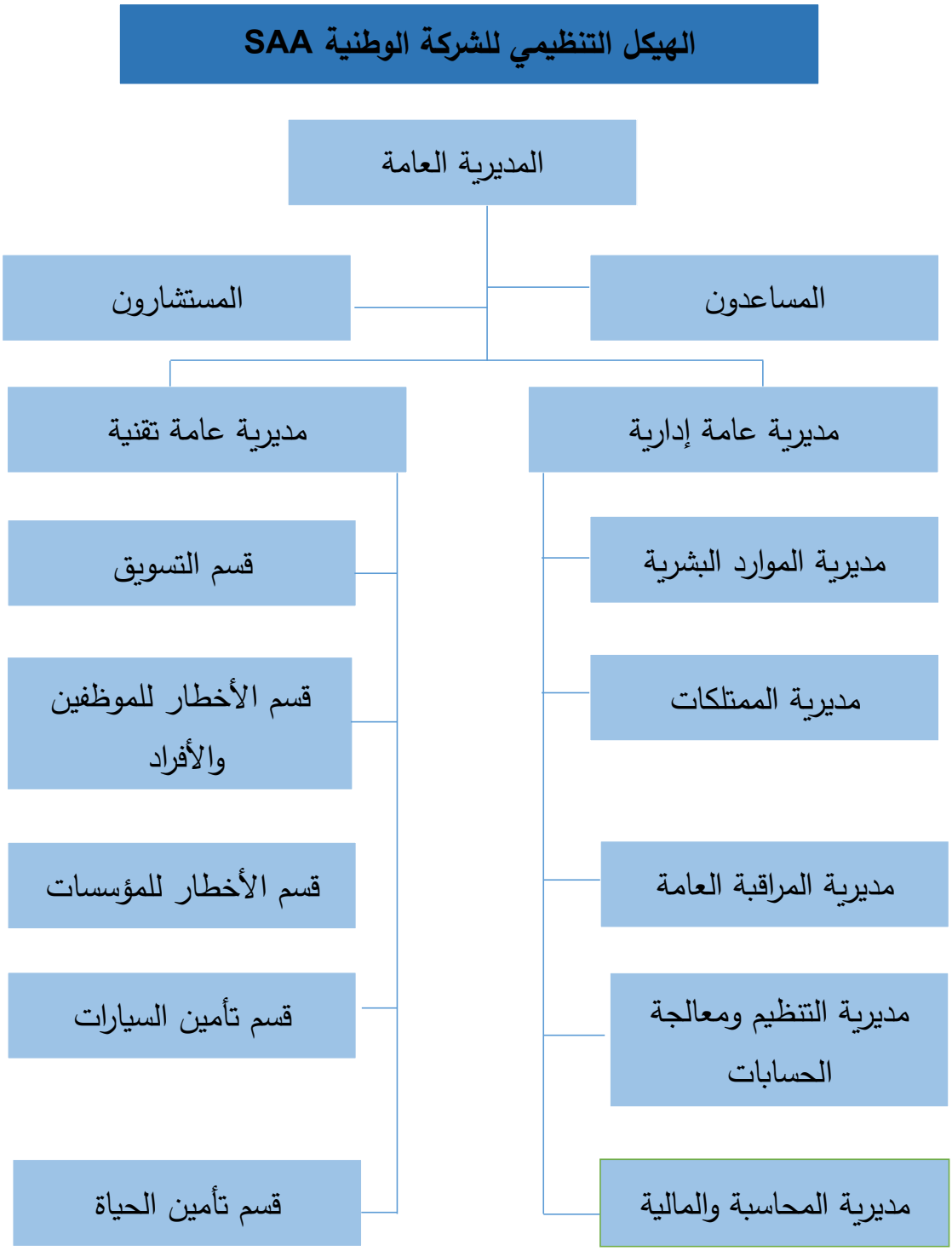

المصدر: من إعداد الطالبتين، بناء على وثائق داخلية من الوكالة

من الشكل السابق، تظهر لنا عدة مديريات (ذات وظائف إدارية) وأقسام (ذات وظائف تقنية)، مهام كل مديرية من مديريات المؤسسة الوطنية للتأمين SAA بأقسامها موضحة كما يلي:

1_ قسم التسويقDivision Marketing)

تتمثل مهامه في الإشهار للتعريف بمنتجات المؤسسة، تنشيط شبكة التوزيع، التخطيط وإنجاز الدراسات الخاصة بالمؤسسة، البحث وتطوير منتجات جديدة.

2- مديرية الموارد البشرية(Direction R. H) :

تتكفل بالمهام التالية: تنظيم العلاقات الاجتماعية في المؤسسة، تكوين الموارد البشرية في المؤسسة من أجل التكيف مع المحيط، والتنسيق بين مختلف المديريات، تنظيم المؤسسة.

3-**مديريات الممتلكات (Direction Patrimoines)**:

تتكفل بتقديم الوسائل اللازمة المادية منها، المالية والتقنية، مراقبة ومتابعة تسيير الممتلكات، إعداد الدراسات ومراقبة البرامج الجديدة.

4-**مديرية النقل**:

تتمثل مهامها في تحسين خدمات التأمين الخاصة بالنقل، تجميع المعلومات الاحصائية، وتنفيذ عقود التأمين.

5-مديرية الرقابة العامة:

تتكفل بتقديم التقارير السنوية، البحث عن الفروقات المسجلة، متابعة الاستراتيجية الموضوعة من طرف مجلس الإدارة.

6-**مديرية الأعمال القانونية**:

تتكفل بتسيير الأعمال القانونية، تحديد الإجراءات التي تسمح بتطبيق القوانين، تحديد وسائل التعويض.

7-**مديرية المحاسبة والمالية**:

تتكفل بتسجيل عمليات النشاط بدقة حول الوحدات المحاسبية، إعداد القوائم المالية للشركة ككل، إعداد الدراسات والتقارير المالية الدورية، تسيير الخزينة، دفع الضرائب، متابعة دفع الأجور وتغطية الديون.

8-**مديرية التنظيم والمعلومات**:

تتكفل بتحليل المعلومات المحاسبية والإحصائية، إنشاء شبكة معلوماتية تربط بين المديريات، إعداد البرامج المعلوماتية من أجل تسير المؤسسة.

9-مديرية تأمين العمال:

تتكفل بتحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف داخل الشركة، وذلك بإحصاء الأخطار، ومبالغ التعويض وتقييم الحوادث.

ثانيا. الهيكل التنظيمي على المستوى الجهوي:

تعتبر المديريات الجهوية كحلقة وصل بين المديرية العامة والوكالات، حيث تتكفل بالإشراف على الوكالات من جهة، وتعد وترفع التقارير عن نشاطها للمديرية العامة المركزية من جهة أخرى، والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية في شكة SAA:

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA على المستوى الجهوي (وكالة بسكرة):

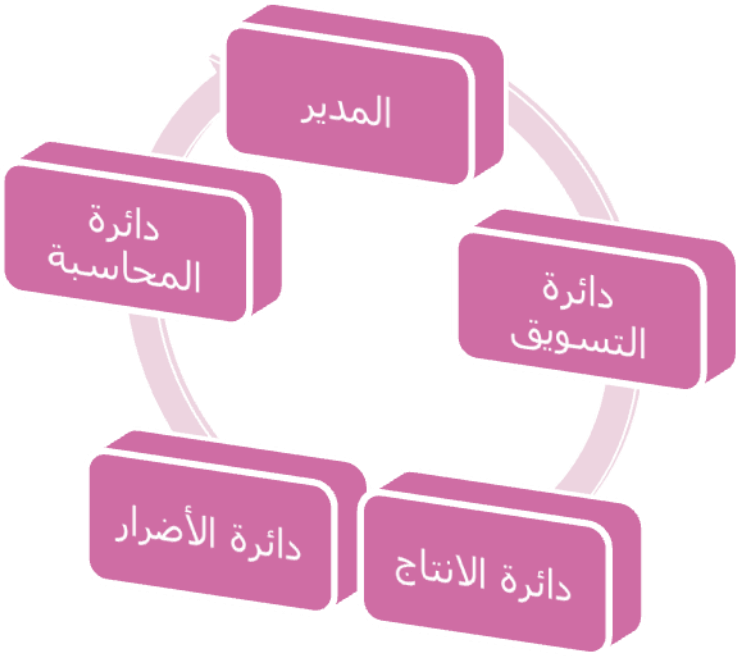

المصدر: بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة (مصلحة التنظيم ومعالجة المعلومات).

نلاحظ من الشكل السابق أن المديريات الجهوية لا يختلف تنظيمها عن تنظيم الوكالات، وذلك بسبب أن وظيفتها الرئيسية هي الإشراف والرقابة على الوكالات بشكل رئيسي، مما يجعل التركيز على الوظائف التقنية (التسويق، الإنتاج، إدارة المخاطر هي سمتها الرئيسة.

ثالثا. الهيكل التنظيمي على مستوى المحلي:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA على المستوى المحلي (وكالة بسكرة)

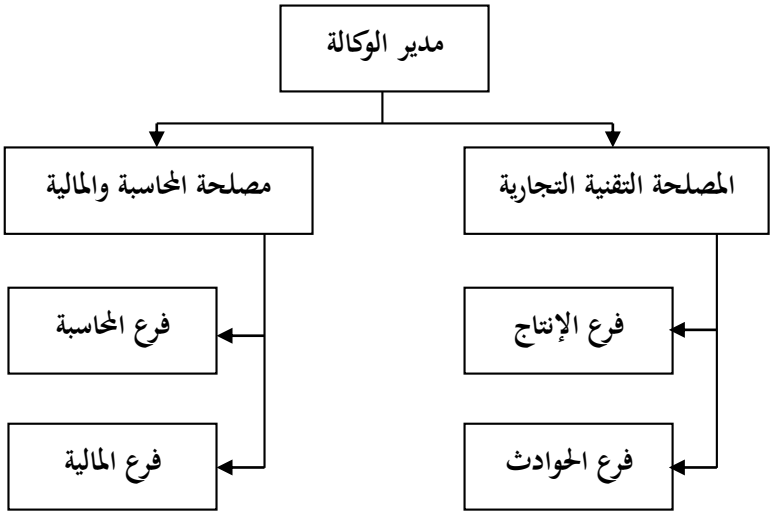

المصدر: بناء على الوثائق الداخلية للمؤسسة (مصلحة التنظيم ومعالجة المعلومات).

من خلال الشكل السابق للهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة التابعة للشركة الوطنية للتأمين SAA، يتضح أنها ذات هيكل تنظيمي بسيط، على اعتبار أنها على المستوي الولائي وليس الجهوي أو الوطني، وهنا نلاحظ التركيز على الوظائف التقنية للتأمين، بشكل أساسي إبرام عقود التأمين وتحصيل الأقساط، وهي وظيفة الإنتاج والتسوية، والتعويض في حالة وقوع الحوادث، ووجود المبررات القانونية للحصول على التعويض.

نلاحظ في الشكل وجود مصلحة للمحاسبة فقط، وليس مصلحة للمحاسبة والمالية، وهذه لأنها تقوم بتسجيل القيود المحاسبية في الدفاتر المحاسبية، هذه القيود تتعلق بشكل أساسي بعقود التأمين إنتاجا وتعويضا، إضافة للعمليات الأخرى المرتبطة بالإيرادات والنفقات، ولكنها لا تقوم بإعداد القوائم المالية بمختلف أنواعها، ولا إعداد تقارير عن التحليل والتشخيص للوضعية المالية للوكالة، ولا إعداد دراسات تتعلق بالاستثمار والتمويل، وهو ما يعني الاقتصار على التسجيل المحاسبي للنشاط التقني للوكالة في مجال عقود التأمين.

بملاحظة الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة(SAA)، نلاحظ أنها تتكون من رئيس للوكالة ومجموعة من المصالح هي:

أ. مصلحة الإنتاج:

حيث تقوم الشركة بالتأمين جميع وسائل النقل، مثل السيارات السياحية والتجارية الشاحنات، الحافلات وكذا المركبات.

ب. مصلحة الأخطار المختلفة:

حيث تقوم الشركة بتأمين الأملاك والعقارات، المصانع والمنازل، وكذلك تقوم بتأمين الرحلات السياحية والدورات الرياضية منذ صدور القانون 07/95 عام 1995.

ج. مصلحة الحوادث:

يبدأ نشاط هذه المصلحة منذ إبلاغ المؤمن له بوقوع خطر أو حادث لتعويض خسائره المادية أو الجسمانية.

د. مصلحة التسويق:

هي محرك أساسي للوكالة تنسيقا مع مصلحة الإنتاج، لكننا لا نجد داخل الوكالة شخص يقوم بسياسات الترويج منها الإشهار، الصور المنشورة، توعية المواطنين، تقديم المطويات التي تبين مدى أهمية التأمين.

هـ. مصلحة المحاسبة:

تعتمد أساسها هذه المصلحة على المعالجة المحاسبية يوميا لكل التدفقات المالية، من جانب النفقات والإيرادات الإضافية إلى تقييدها وفق وثائق ثبوت، وذلك بتكفلها بتسجيل عمليات النشاط بدقة حول الوحدات المحاسبية وإعداد الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج تسيير الخزينة، دفع الضرائب، متابعة دفع الأجور وتغطية الديون.

ومن بين أشهر البرامج المحاسبية المستخدمة في هذه الوكالة برنامج Orass، حيث أنه برنامج معلوماتي يقوم بكل النشاطات التي تقوم بها الوكالة بدءا بمصلحة الإنتاج إلى مصلحة المحاسبة، بإمكان هذا البرنامج القيام بكل العمليات المحاسبية من اليومية إلى الميزانية الختامية، أما السجلات التي تمسكها يدويا فتتمثل في: سجل المقاربة، سجل الديون، سجل الجرد، سجل الصندوق، سجل اليومية العامة وسجل الشيكات.

المطلب الثالث: بيئة الشركة الوطنية للتأمين SAA:

يتكون المحيط العام الوطني لشركة SAA كل العوامل التي تحيط بالمؤسسة لمتابعة سياسات المؤسسة، ونظرا لكون المحيط واسع جدا، حيث يضم كل الجوانب العريضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، أما المحيط الداخلي فيتكون من مختلف الوحدات التنظيمية الأنشطة التشغيلية لشركة SAA، سواء على المستوى الوطني، الجهوي أو المحلي.

تتأثر شركة SAA بشكل بمحيطها الخارجي، باعتبار نشاطها يتعلق بالمخاطر وتغطيتها، وبالتالي فحجم ومستوى المخاطر هو ما يحدد إيراداته وتكاليفها، وبالتالي أرباحها وحصتها السوقية في مجال التأمين، ومن أبرز جوانب القوة والضعف الداخلية والخارجية والفرص والتهديدات الخارجية لشركات التأمين في الجزائر، والشركة الوطنية للتأمين، نذكر ما يلي:

1-نقاط القوة:

_وجود مديرية التسويق؛

_تغطية جغرافية هامة على مستوى الوطني

_حصة سوقية مهمة

-السمعة الحسنة للمؤسسة وأسعارها منافسة

2- الفرص:

- إمضاء اتفاقية IDAالتعويضات المباشرة التأمين.

_استحداث أسعار مثل: سعر المسؤولية المدنية للسيارات، سعر الحرائق ومؤشر الخطر الصناعي.

_تنامي الوعي لدى المستهلك الجزائري.

3- نقاط الضعف:

-عدم استعمال المحاسبة التحليلية

-إجراء الدفع والتعويض أقل مرونة

-غياب التوعية وتحسين اتجاه المستهلكين والتكاليف الإدارية المرتفعة

4-التهديدات:

-تدهور القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري.

-ارتفاع حوادث السيارات في السنوات الأخيرة.

_المنافسة غير نزيهة للمؤسسات التابعة لنفس القطاع.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية لمختلف عمليات الشركة الوطنية للتأمين

تتمثل مدخلات النظام المحاسبي للوكالة في جميع الوثائق الداخلية تصدرها الوكالة، أو الخارجية التي تستخدم لإثبات العمليات المالية، وبالتالي تأكيد صحة ودقة السجلات، نذكر من أهم الوثائق: عقود التأمين التي تعتبر كفاتورة بيع، وصولات الدفع، مخالصات التعويض في حالة وقوع حادث، وتحتوي هذه الوثائق على بيانات يستقبلها نظام المعلومات المحاسبية في الوكالة من أجل إعطائها صبغة كمية، والتي يقوم محاسب الشركة من خلالها بالمعالجات والتسجيلات المحاسبية.

المطلب الأول: المعالجات المحاسبية لعمليات مصلحة الإنتاج

يقصد الزبون وكالة التأمين إما للاكتتاب في عقد تأمين سيارة أو من أجل تجديد العقد أو تعديله، أو إلغاءه، وعندما يرغب شخص بأن يؤمن ضد خطر معين، يتوجه إلى الشركة الوطنية للتأمين ببسكرة أين يستقبل في مصلحة الإنتاج من طرف المنتج المكلف بالتأمين.

فمثلا يتقدم الزبون لطلب عقد التأمين، فإذا قبلت وكالة التأمين أن تؤمن ضد الخطر المطلوب ضمانه، حيث يكون عقد التأمين يحتوي على الوثائق التالية:

- ✓ اسم المؤمن له وعنوانه.
- ✓ الشيء المؤمن عليه.
- ✓ نوع الأخطار المضمونة.

- ✓ تاريخ الاكتتاب وتاريخ سريان العقد ومدته.
- ✓ مبلغ الضمان.
- ✓ مبلغ القسط.

ففي قسم تأمين السيارات مثلا، تكون الإجراءات كما يلي:

- يقدم الزبون الوثائق اللازمة: البطاقة الرمادية، رخصة السياقة، وهذا للاطلاع عليها وإدخال المعلومات الضرورية في الحاسوب.

- يتم تكوين شهادة التأمين، والتي تكون مصحوبة بوثيقة الشروط الخاصة لعقد التأمين، كل هذا يتم على مستوى مصلحة الإنتاج يوميا، في سجل واحد يسمى سجل المقبوضات، حيث تسجل فيه رقم الوثيقة والقسط.

ومن أجل الوقوف على تطبيق نظام المعلومات المحاسبي للتأمينات، وخاصة في مجال المعالجة المحاسبية لعقود التأمين بمختلف أنواعها (أشخاص، سيارات، مؤسسات .. إلخ)، نقدم فيما يلي بعض التسجيلات المحاسبية التي تمت على مستوى الشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة بسكرة).

يتم جمع البيانات التي تتدفق من العمليات السابقة (الإنتاج والتحصيل، التعويض، التسويات)، وترتب وتصنف وتعالج وفقا للنظام المحاسبي للوكالة المطابق للنظام المحاسبي المالي (SCF).

مثال رقم 01 (من الوكالة): الاكتتاب في عقد تأمين سيارة:

تقدم الزبون "X" في2021/09/07، إلى الشركة الوطنية للتأمين من أجل أن يكتتب في عقد تأمين سيارة، باختيار جميع الضمانات حيث تضمن العقد المعلومات التالية:

- تاريخ بداية العقد: 2021/09/07.
- تاريخ نهاية العقد: 2022/09/06.
- الملحقات: 500.00 دج.
- الرسم على القيمة المضافة: 1.325.75 دج.
- القسط الصافي: 6.477.61 دج.
- حقوق الطوابع: 539.00 دج.
- ضريبة البيئة: 1.500.00 دج.
- صندوق التعويضات للسيارات FGA: 49.13.

القيمة الإجمالية للعقد: 10.391.49 دج.

القسط الإجمالي= القسط الصافي + الملحقات +TVA+FGA+ حقوق الطابع +ضريبة البيئة.

بعدما يكون الملف الذي يدفعه المؤمن له كاملا ومستوفيا لكل الشروط المذكورة سابقا، يأتي تسوية الملف وتقيده محاسبيا، حيث يتم إرساله إلى مصلحة المحاسبة لتقوم بالحسابات اللازمة.

تسجيل العمليات في اليومية للمثال رقم 01:

وهي عبارة عن دفتر تسجل فيه جميع الوقائع المحاسبية التي تقوم بها الشركة، وهو من الدفاتر التي أجبر القانون على مسكها، وتسجل هذه العمليات في اليومية العامة انطلاقا من اليوميات المساعدة.

وتتمثل محاسبة عقد تأمين السيارة في مرحلة الإنتاج في المعالجة المحاسبية لعقد التأمين(الاكتتاب)، ولقسط التأمين وتحصيل المبلغ بشكل أساسي على مستوى مصلحة المحاسبة، ويتم ذلك كما يلي:

1ابرام عقد التأمين :

		2021- 09 -07		
4111000000		ح /المؤمن له	4.865.02	
	7000001110	ح /تأمين على سيارة		3.530.13
	7003001110	ح /ملحقات		200.00
	4427100000	ح /حق الطابع		40.00
	4427200000	ح /طوابع عامة		351.00
	4450100000	ح /الرسم على القيمة المضافة		708.73
	4431100000	ح /صندوق ضمان السيارات ا		35.16
		ابرام عقد تامين		

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 01

2. تحصيل قيمة العقد :

يستوجب على المحاسب معالجة كيفية التحصيل وذلك بعد معالجته لكيفية ابرام العقد كما تتم عملية التحصيل بمرحلتين كما كالتالي :

المرحلة الأولى : ترصيد ح/ 4111000000 من طرف المحاسب

4111400000	4111000000	2021-09 -07 ح/ دفع باجل ح/ المؤمن له تأجيل تحصيل قيمة العقد	4.865.08	4.865.08

المرحلة الثانية : يقوم بها المحاسب عند تحصيل قيمة العقد وذلك بترصيد ح/ 4111400000 بدفتر الصندوق

_ التسجيل المحاسبي عند تحصيل قيمة العقد :

530000000	4114000000	2021 -09 -07 ح/ الصندوق ح/ المؤمن له تحصيل قيمة العقد نقدا	10.391.49	10.391.49

نلاحظ من مختلف القيود المحاسبية أنها تتفق مع حسابات النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، مع تفريع الحسابات الرئيسة، بإضافة أرقام تتفق ونشاط شركة التأمين، مما يجعلنا نستنتج أن التسجيل المحاسبي لعقد التأمين (إبراما وتحصيلا)، يتم وفق قواعد النظام المحاسبي المالي وسياساته.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعملية التعويضات

تبدأ مهمة الحوادث عند تصريح الزبون بوقوع الحادث، حيث بعد التأكد من التصريح وصحته، تقوم الوكالة بتكوين ملف تتولى من خلاله متابعة وضعية هذا المؤمن الى غاية الانتهاء من جميع التسديدات والمطالبات المستحقة وخلال هذه الفترة يمر الملف بمجموعة من المراحل تقابلها مجموعة من المعالجات المحاسبية .(ملحق رقم نافذة نظام المعلومات ORASS مرحلة التعويض)

1. التصريح بالحادث:

يتقدم المؤمن له إلى مصلحة الحوادث ويصرح بالحادث في أجل لا يتعدى:

- سبعة أيام إذا كان الضرر متعلق بحريق، أو أضرار ناجمة عن المياه، أو مسؤولية مدنية.
- 24 ساعة في حالة وجود قوة قاهرة.

حيث تلخص مصلحة الاضرار مجمل الحوادث المصرح بها في حوافظ إيداع يومية تقيم من خلالها مجموع الالتزامات الناشئة على عاتق الشركة فظل غياب المعطيات الدقيقة لحجم الاضرار ، ويكون التقييم بمبالغ تقديرية يوقع رئيس مصلحة الاضرار هذه الحوافظ الى جانب رئيس الوكالة ، تسلم في نهاية اليوم نسخة منها الى مصلحة المحاسبة لاجراء التسجيلات المحاسبية ، وعند استلام المحاسب لهذه الأخيرة فيما يخص الملف المدروس استوجب عليه تكوين مؤونة بقيمة تقديرية يتم تحديدها من طرف نظام المعلومات بالاعتماد على المعلومات المدرجة سابقا في المرحلة الإدارية وفق القيد التالي :

_ التسجيل المحاسبي عند تشكيل المؤونة :

6009001110		ح/ اداءات وتعويضات واجبة الدفع	7.710.40	
	3060001110	ح/ مؤونات تسوية التعويضات		7.710.40
		تشكيل المؤونة		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 02

1. تقييم حجم الاضرار:

بعد التصريح بالحادث يتم تعيين خبير لتقييم الاضرار، فيقوم بتحرير محضر خبرة يحدد فيه بدقة قيمة الاضرار وبشكل مفصل بعد ذلك تقوم مصلحة الاضرار بتحيين تلك المبالغ التي سجلت عند التصريح بالحادث حسب محضر الخبرة مع الاخذ بعين الاعتبار الضمانات المتفق عليها في عقد التامين، تلخص جملة هذه العمليات في حافظة إيداع يومية خاصة بإعادة تقييم الاضرار مع رئيس الوكالة، ثم تحول الى مصلحة المحاسبة لأجراء التسويات المحاسبية الضرورية وبناءا على ذلك يتم التقييم بالإيجاب او بالسلب، وتمت المعالجة بالقيد التالي:

_ التسجيل المحاسبي عند تقييم تقييم حجم الاضرار:

6009001110		ح/ أداءات وتعويضات واجبة الدفع	7.710.40	
	3060001110	ح/ مؤونات تسوية التعويضات		7.710.40
		تقييم حجم الاضرار		

2. **تسديد اتعاب الخبير :**

خلال مراحل المعالجة الإدارية للملف تنشا مصاريف تدعى بمصاريف التعويضات مثل مصاريف الخبرة ومصاريف المحامي ومصاريف الخبرة الطبية وغيرها، وعند انهاء الخبير لمهامه يقوم بإرسال وثيقة تبرز اتعابه وفق الملحق رقم ..... يتم معالجة تسديد هذه المصاريف محاسبيا وفق القيد التالي :

_ التسجيل المحاسبي عند تسديد اتعاب الخبير

6006001110		ح/ مصاريف التعويضات	1430.00	
4456600000		ح/ TVAقابلة للاسترجاع	271.70	
	5120300000	ح/ حسابات جارية لدى		1.701.70
		المؤسسات البنكية		
		تسديد اتعاب الخبير		

من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 03

تحصيل المطالبات والطعون:

قام مسؤول مصلحة الحوادث بتحديد المسؤوليات لأسباب وقوع الحادث ومن ثم أرسل بطلب تعويض عن الخسائر الى وكالة الخصم حتى يتحصل على التعويضات اللازمة وفق ملحق رقم ....

حيث ان عملية تصفية الملفات بين وكالة العميلة ووكالة الخصم تنشا التزامات يترتب عليها شيكات للتحصيل من الشركة الخصم

وذلك وفق المراحل المحاسبية التالية:

المرحلة الأولى: تسليم الشيك

عند تسليم الشيك للبنك لتحصيل قيمته يتم تسجيل ذلك محاسبيا وفق مايلي :

_ التسجيل المحاسبي عند تسليم الشيك

5112200000		ح/ شيكات تحت التحصيل	40.857.35	
	3069000000	ح/ مطالبات وطعون للتحصيل		40.857.35
		استلام الشيك		

المرحلة الثانية: تحصيل الشيك

عند التأكد من تحصيل الوكالة للشيك يتم تسجيل ذلك محاسبيا وفقا مايلي :

_ التسجيل المحاسبي عند تحصيل الشيك

5120200000		ح/حسابات جارية لدى المؤسسات البنكية	40.857.35	
	5112200000	ح/مطالبات وطعون للتحصيل		40.857.35
		تحصيل الشيك		

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم04

المرحلة الثالثة: تسوية قيمة التعويض

عند استلام الوكالة للشيك من وكالة الخصم يتم تسوية قيمة التعويض بترصيد ح/ 3069000000 من اجل تعيين المبلغ المحصل لصالح العميلة ويتم تسجيل ذلك محاسبيا وفق ما يلي:

_ التسجيل المحاسبي عند تسوية قيمة التعويض

3069000000		ح/ مطالبات وطعون للتحصيل	7.710.40	
	4196000000	ح/ تعويضات محصلة لصالح العميل		7.710.40
		تسوية قيمة التعويض		

المرحلة الرابعة: تسديد قيمة التعويض

بعد تسوية قيمة التعويض بين الوكالتين والقيام بإجراءات المعالجة الإدارية للملف ترسل هذه الملفات الى مصلحة المحاسبة التي تقوم بإصدار شيكات بنكية تسدد من خلالها الالتزامات الناشئة عن وثيقة التأمين، تلخص هذه التسديدات في حافظة إيداع يومية للتعويضات توقع من قبل رئيس مصلحة الاضرار الى جانب رئيس الوكالة، تحول في نهاية اليوم الى مصلحة المحاسبة لإجراء التسويات المحاسبية وفق ما يلي:

_ التسجيل المحاسبي عند تسديد قيمة التعويض

4196000000		ح/ تعويضات محصلة لصالح العميل	1.774.25	
	5120300000	ح/ حسابات جارية لدى المؤسسات البنكية		69.195.55
		تسديد قيمة التعويض		

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 06

المرحلة الخامسة: الغاء مؤونة التعويض

بعد تحصيل التعويضات وتسديد قيمتها للعميلة تصبح المؤونة المشكلة غير ذات جدوى، وبالتالي وجب اسقاط تلك الالتزامات التي سبق وان أنشئت، تلخص هذه الحالات في حافظة إيداع للملفات المحفوظة دون اثر لاحق تحول نسخة منها الى مصلحة المحاسبة لإلغاء المؤونات ومخصصات التعويض التي سبق وان شكلت وفق القيد المحاسبي التالي :

التسجيل المحاسبي عند الغاء مؤونة التعويض

3060001110		ح/ مؤونات تسوية التعويضات	**7.710.40**	
	6009001110	ح/اداءات وتعويضات واجبة الدفع		7.710.40
		الغاء مؤونة التعويض		

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين

إعادة التأمين هي عملية فنية يقوم بموجبها المؤمن المباشر (الشركة المتنازلة) بتأمين جزء من الأخطار التي تعهد بتأمينها عند مؤمن آخر (شركة إعادة التأمين) خوفا من عجزه عن تعويضها، وذلك في حالة تحقق الخطر وكان مبلغ التعويض كبيرا.

وقد خصص النظام المحاسبي للتأمينات الحسابين ح/ 401: حسابات جارية للمتنازل لهم، وح/ 402: حساب المتنازل ومعيد التنازل، وذلك لتسجيل العمليات التي تخص إعادة التأمين بين شركات التأمين.

مثال تطبيقي عن إعادة التأمين:

إليك مختلف العمليات التي قامت بها الشركة الوطنية للتأمين خلال شهر جويلية 2021 والتي كانت كما يلي:

- في 05 /2021/07، تم قبول أقساط إعادة التأمين، بمبلغ 2000000 دج، حيث قدرت العمولات بـ 12000 دج
- في 2021/07/06، تم التنازل عن أقساط إعادة التأمين، بمبلغ 50000 دج، مع عمولة تقدر بـ 2000 دج.

1. **المعالجة المحاسبية لإبرام عقد إعادة التأمين (دفع القسط):**

		2021 /07 /05		
402		ح/ حساب المتنازل ومعيد التنازل	2000000	
7290		ح/ عمولة ممنوحة التأمين الأضرار	12000	
	70100	ح/ أقساط مقبولة لإعادة تأمين الأضرار		2012000
		إبرام عقد أقساط مقبولة لإعادة التأمين		

2. **المعالجة المحاسبية لتنفيذ عقد إعادة التأمين (التنازل عن التأمين):**

		2021 /07 /06		
70900		ح/ أقساط مقبولة لإعادة تامين الأضرار	52000	
	401	ح/ حسابات جارية للمتنازل لهم		
	7010	ح/ عمولة عن عمليات التنازل تأمين الأضرار		50000
		إبرام عقد أقساط مقبولة لإعادة التأمين		2000

نلاحظ من القيدين المحاسبيين لعمليات إعادة التأمين، أنها تعتبر شركة إعادة التأمين التي تتعامل معها شركة SAA، تعتبر كمورد لخدمات إعادة التأمين، في حين تكون شركة SAA كزبون، ومنه يظهر حساب المورد وحسابات ملحقة ح/ 401، وحساب ح 70 لنواتج إعادة التأمين (كإنتاج مباع)، وهذا لأن شركات التأمين تبيع عقود التأمين عند تعاملها مع شركات إعادة التأمين.

كما نلاحظ أن القيود المحاسبية لإعادة التأمين(إبراما، دفعا للقسط، وتنازلا عن التعويضات لشركة إعادة التأمين)، تتفق مع حسابات النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، مع تفريع لحساب 70(الإنتاج المباع) بما يناسب منتج إعادة التأمين، وذلك بإضافة أرقام تتفق ونشاط شركة التأمين، مما يجعلنا نستنتج أن التسجيل المحاسبي لإعادة التأمين يتم وفق قواعد النظام المحاسبي المالي وسياساته، ولو أن التسجيل المحاسبي هنا يكون في حالات قليلة، بسبب أن لجوء الشركة الوطنية للتأمين SAA لإعادة التأمين نادر الحدوث، بسبب أنها لا تتعامل مع مخاطر مرتفعة، تتطلب تعويضات مرتفعة، مما يجعل من إعادة التأمين ضرورة لتغطية تلك المخاطر والتعويضات الكبيرة، بل بالعكس، عقود التأمينات في شركة SAA

تتركز على تأمين وسائل النقل، وهذه تعويضاتها ليست بالمرتفعة، كما أن الشركة كثيرا ما تلجأ الى الإجراءات القضائية للتنصل من دفع التعويضات وتأجيلها.

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لعمليات التسوية

حيث يتقدم الزبون في هذه المرحلة الى مصلحة الحوادث من أجل تسوية ملفه، فيقوم المكلف بمصلحة الحوادث من معالجة الملف على مستوى برنامج Orass، ويستخرج وصل التسوية بعد ختمه والتأشير عليه من طرف رئيس المصلحة ومدير الوكالة، ومن ثم يتوجه الزبون نحو مصلحة المحاسبة والمالية من اجل استلام صك التعويض بعد التأكد من سلامة العملية (حساب مبلغ التعويض– الشخص المعني–الوثائق الأصلية للملف)، وعندها يقوم المحاسب بالتسجيل المحاسبي التالي:

1. إثبات عملية التسوية:

عند تسديد مستحقات المؤمن له لما لحقه من أضرار، يقوم المحاسب بتسديد التعويض بشيك بنكي كما يلي:

3060091195		أداءات ومصاريف للدفع	14700.00	
	5121	البنك		14700.00
		قيد تسوية مبلغ التعويض		

كما يتم تسجيل القيد المحاسبي لدفع أتعاب الخبير، الذي قام بعملية الخبرة على الحادث، وأعد تقريره وسلمه لشركة التأمين، وذلك بشيك بنكي كالاتي:

3060091195		اداءات ومصاريف للدفع	1458.75	
	5121	البنك		1458.75
		قيد تسوية أتعاب الخبير		

وفي حالة استيفاء جميع الأعباء لهذا الملف (حقوق المؤمن له وحقوق الخبير التقني)، يتم عندها غلق الملف على المستوى التقني، ويستخرج عون مصلحة الحوادث وثيقة إعلان عن حادث مرصد، أي القيمة = 0 دج، وعندها يقوم المحاسب بتسجيل القيد التالي:

3060011195		الأضرار والمصاريف المسددة	16158.75	
	306009115	أضرار على العمليات المباشرة		16158.75
		رصيد حساب الأضرار		
		(إغلاق الملف)		

نلاحظ أن التسجيل المحاسبي لعمليات تسوية الحوادث، قصد إغلاق ملف الحادث نهائيا بعد تقرير الخبرة ودفع التعويض للمؤمن له وللخبير، تتم وفق النظام المحاسبي المالي، مع تفريع الحسابات، بما يتفق ونشاط شركة SAA، حيث تعتبر المبالغ المسددة عن أضرار تحققت، وكأنها مخزونات خرجت من مخازن الشركة، لذا تظهر في ح 30، وتلغى المؤونة التي سبق تسجيلها.

المبحث الثالث: تحليل المقابلة ونتائجها:

من أجل التوسع في جمع المعلومات حول الموضوع(المعالجة المحاسبية لعقود التأمين) في الشركة الوطنية للتأمين SAA(وكالة بسكرة)، فإنه من الضروري التعرف على نشاط مصلحة المحاسبة، وعلاقتها بالمصالح الأخرى في الوكالة(بشكل خاص مصلحتي الإنتاج والتعويض)، إضافة لطبيعة وخصائص النظام المحاسبي ووسائله المادية والبشرية وغير المالية، والصعوبات التي يواجهها المحاسب في مجال عقود التأمين، قررنا استخدام وسيلة أخرى لجمع المعلومات عن الموضوع في هذه الجوانب، وهي أداة المقابلة البحثية مع أطراف ذات العلاقة بموضوعنا، هذا إلى جانب فحص السجلات لاستخراج أمثلة عن التسجيل المحاسبي لعقود التأمين.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية (المقابلة)

قبل عرض نتائج المقابلات الميدانية على مستوى الوكالة بشكل عام، وعلى مستوى مصلحة المحاسبة بشكل خاص، سنقوم بعرض إجراءات إعداد، تنفيذ، معالجة المقابلة في هذا المطلب، حيث أن ذلك ضروريا لتقييم النتائج والمعلومات التي حصلنا عليها بتقنية المقابلة، باعتبارها مكملة لأدوات البحث العلمي الأخرى (الملاحظة، دراسة الوثائق).

أولا. مفهوم المقابلة:

تعتبر المقابلة أساسية لجمع المعلومات، خاصة وأن العاملين في مصلحة المحاسبة بالوكالة، لما لهم من دراية بالعمل المحاسبي في مجال التأمين (مسك الدفاتر، تسجيل القيود، التسويات المحاسبية، إعداد التقارير... إلخ)، وهذا بفعل الخبرة في المجال، إضافة للتخصص المهني، مما جعل مقابلة الكوادر في الوكالة وطرح الأسئلة عليهم، مصدرا هاما لا غنى عنه للحصول على المعلومات وفهمها.

ثانيا: دوافع استخدام المقابلة:

تعتبر المقابلة من أهم أدوات جمع المعلومات حول الموضوع(المعالجة المحاسبية لعقود التأمين في مختلف مراحلها)، حيث أن الكوادر الإدارية في الوكالة عموما، والكوادر المحاسبية (المحاسب) خصوصا، هي التي يمكنها تزويدنا بالمعلومات المتعلقة بالنظام المحاسبي لشركات التأمين، وخاصة ما تعلق منه بعقود التأمين، ومدى التزام مصلحة المحاسبة بقواعد النظام المحاسبي المالي، ومعايير المحاسبة المتعارف عليها، خاصة وأنه يتولى التسجيلات المحاسبية لكل العمليات في الوكالة، بالإضافة إلى أن الموضوع يحتاج لمعلومات دقيقة ومحددة، حول محاسبة عقود التأمين في الوكالة، وهي معلومات تتوافر لدى المحاسب بشكل خاص، إضافة إلى باقي المصالح في الوكالة، كل هذا يجعل المقابلة في مصلحة المحاسبة من أنجع الوسائل للحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

ثالثا: نوع المقابلة المستخدمة:

المقابلة المستخدمة في دراستنا هي من نوع المقابلات الشخصية(وجها لوجه)، حيث تهدف إلى جمع بيانات والحصول من المبحوث على معلومات متعلقة بموضوع البحث، أما من حيث درجة المرونة فالمقابلة نصف الموجهة(نصف مهيكلة)، حيث قمنا بإعداد وتحديد مجموعة من الأسئلة في دليل معد مسبقا، بغرض طرحها على المبحوث(المحاسب في الوكالة)، مع إمكانية طرحنا لأسئلة غير مبرمجة من حين لأخر دون الخروج عن الموضوع، وعند طرح الأسئلة أثناء المقابلة والحصول على الإجابة، حاولنا الوقوف على مسافة من الشخص المبحوث والتفاعل معه في نفس الوقت، بمعنى عدم محاولة التأثير على إجاباته، وجعلها في اتجاه معين.

رابعا: منهجية الدراسة الميدانية (المقابلة):

بعد أن اتضح أن المقابلة هي من الأدوات المساعدة والمكملة لجمع المعلومات، بما يسمح من دعم الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، تعين أن نبدأ في تنفيذ المقابلة طبقاً للخطوات التالية:

أ. مرحلة تحديد أهداف المقابلة:

لا يمكن لأداة المقابلة أن تنجح في الحصول على معلومات مفيدة للدراسة، إذا انطلقت من أهداف محددة وواضحة، ومن هذه الناحية تهدف المقابلة الحالية إلى جمع المعلومات عن الأبعاد التالية:

- طبيعة وخصائص النظام المحاسبي في شركة التأمين وعلاقته بالنظام المحاسبي والمالي،
- طبيعة المخطط المحاسبي في شركات التأمين وعلاقته بالنظام المحاسبي والمالي؛
- تنظيم الوكالة وموقع العمل المحاسبي فيه؛
- تقييم الوسائل المادية والبشرية في العمل المحاسبي في الوكالة؛
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في مجال التأمين (معيار 4 ومعيار 17 المطور).

إن تحديد أهداف المقابلة السابقة، سمح لنا بترجمة كل هدف من أهداف المقابلة إلى عدة أهداف فرعية، ومن ثم كل هدف منها إلى عدة أسئلة، وهو ما سمح لنا بالحصول على كم كبير من الأهداف والأسئلة، ولحصر كل أسئلة المقابلة، قمنا بمراجعة الدراسات السابقة، الكتب ذات الارتباط بموضوع الدراسة، والاستبيانات السابقة التي تتناول مجال الدراسة أو جزءاً منها.

ب. مرحلة تصميم دليل المقابلة:

تضمن دليل المقابلة مجموعة من الأسئلة المتدرجة منطقيا، كما تم فراغات كافية لتساعد في تدوين إجابات المقابل (المحاسب **بشكل** خاص)، وهو ما يسمح من الاستفادة من الإجابات في مرحلة التحليل، وتندرج الأسئلة ضمن ثلاث أنواع رئيسية هي:

- **الأسئلة المغلقة:** تم توجيهها للمقابل بغرض الحصول على معلومة محددة تماما، وعادة تكون الإجابة عنها بنعم أو لا.

- **الأسئلة المركبة:** وهي الأسئلة التي تنتج وتتفرع عن إجابة سؤال سابق، فمثلا بعد أن يجيب المقابل على سؤال بنعم أولا مثلا، يطرح عليه سؤال فرعي لتفسير وتدقيق تلك الإجابة.

- **الأسئلة متعددة الخيارات:** تتمثل في عرض مجموعة من الإجابات المحددة لسؤال معين، حتى ينتقي الشخص المقابل أحدها أو بعضها، والهدف من ذلك هو تسهيل الأمر على المقابل من جهة، وضبط الإجابات من جهة أخرى.

- **الأسئلة المفتوحة:** فهي التي تهدف للحصول على تفسير أو تبرير لمعلومات أدلى بها المقابل، وغالبا ما تكون من نوع: لماذا؟ كيف؟

وبهذا يصبح دليل المقابلة أشبه ما يكون باستمارة استبيان، التي تضم جميع الأسئلة التي سوف توجه للمقابل، سواء كانت أسئلة مغلقة أو شبه مغلقة أو مفتوحة إطلاقاً، وذلك طبقاً لما تقتضيه طبيعة الهدف من السؤال.

ج. مرحلة الدراسة الأولية:

بعد تم تصميم دليل المقابلة، تم التأكد من صلاحيته للتطبيق من جهة، والقدرة الشخصية على إجراء المقابلة بالشكل الذي يحقق الهدف منها من جهة أخرى، وهذا كله تطلب القيام بإجراء دراسة أولية لدليل المقابلة، من خلال تقديمه للأستاذ المشرف، الذي أضاف عدة أسئلة مهمة لمتغيرات البحث، كما قام بتصويب بعض العبارات، وعند ظهور دليل المقابلة في صورته النهائية، تم التدريب على طرح الأسئلة وإجراء المقابلة، بما يساهم في الاستعداد الذهني والنفسي لها.

كما تمت محاولة الحصول على بيانات حول الشخص المقابل (المحاسب بشكل خاص)، من بعض الموظفين في الوكالة، وذلك فيما يخص الخصائص الشخصية، المستوى العلمي والمعرفي، الاهتمامات والانشغالات، وضغوط العمل والوقت المناسب لإجراء المقابلة، وهذا كله حتى يسهل التعامل معه.

د. مرحلة إجراء المقابلة:

تم إجراء مقابلة مع المحاسب في الشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة بسكرة)، في مكتبه (مصلحة المحاسبة)، وذلك يوم 26 ماي 2022، من الساعة 10:00 وحتى الساعة 12:00 صبحا، وقد وتمت المقابلة وفق الخطوات التالية:

- ✓ توضيح الهدف من المقابلة للمقابل، وتعريفه بموضوع ومتغيرات الدراسة وطبيعتها، وإعطائه فكرة عامة عن الموضوع في جانبه النظري.
- ✓ إشعار المقابل بأهمية موضوع الدراسة ودوره في تحقيق أهدافها، وطمأنته بأن جميع ما يدلى به من معلومات وآراء لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.
- ✓ أخذ موافقة المقابل على تسجيل المعلومات التي يدلي بها، وطلب مساعدته في تقديم أي معلومات إضافية لم ترد في دليل المقابلة.

وبعد الخطوات السابقة، تم طرح الأسئلة على المقابل، وتعبئة فراغات إجابات أسئلة المقابلة في دليل المقابلة، وذلك طبقاً لما يدلي به المقابل من إجابة، وهذا في حالة ما إذا كانت الأسئلة مغلقة أو نصف مغلقة(بالتأشير)، أما إذا كانت الأسئلة مفتوحة، فتم كتابة الإجابات في الفراغات المعدة لذلك في دليل المقابلة.

المطلب الثاني: عرض الإجابات عن أسئلة المقابلة

بعد عرض منهجية إعداد وإجراء المقابلة في المطلب السابق، ننتقل لعرض أهم الإجابات عن الأسئلة التي طرحناها، والتي قدمها لنا المحاسب في الوكالة، أي أهم المعلومات التي حصلنا عليها، وقد كانت كما يلي:

س 1. هل النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد يتوافر على كل الحسابات والقواعد التي تتطلبها عمليات وعقود التأمين وإعادة التأمين؟

ج 1. إن النظام المحاسبي المالي الجديد 2008 يتوافر على كل الحسابات التي يتطلبها التسجيل المحاسبي لعقود التأمين باختلاف أنواعها، لكن حسابات عقود التأمين تتميز بالعمومية، مما يتطلب من شركة التأمين SAA إعداد مخطط محاسبي خاصة بها يستجيب لمتطلبات النظام المالي المحاسبي، ولنشاط التأمين وخصوصياته، وللمعايير المحاسبية الدولية التي تتطلب بقطاع التأمين، التي تعرف تغييرات وتحسينات يجب مواكبها من طرف الشركة الوطنية للتأمين SAA.

س 2. هل نظام المعلومات المحاسبي في شركة SAA يساهم في تسهيل العمل المحاسبي؟ إذا كان الجواب نعم، كيف ذلك؟

ج 2. نعم نظام المعلومات المحاسبي في شركة SAA يساهم في تسهيل العمل المحاسبي، من خلال دقة وسرعة تبادل المعلومات المحاسبية والمالية بين مختلف المصالح (الإنتاج، التعويض، الصندوق...)، مما يعزز تحسين التنظيم الداخلي للوكالة عبر:

- ✓ وضوح المهام والواجبات لكل مصلحة، فلا يحدث تنازع في المسؤوليات والصلاحيات بين المصالح، مما يسود الانضباط والتفاهم بين الموظفين مهما كان موقعهم الوظيفي.
- ✓ التدفق السليم للمستندات والوثائق المتعلقة بعقود التأمين باختلاف أنواعها، مع توافر كافة المعلومات الضرورية فيها بشكل دقيق وسليم.
- ✓ تلافي الأخطاء وما تتطلبة من مراجعة وتصحيح، مما يسمح بإعداد التقارير والقوائم المالية بسرعة ودقة، ويسهل أعمال التدقيق المحاسبي والمالي.
- ✓ ترك تفاصيل الضمانات المطلوبة في إبرام عقود التأمين حسب أنواعها إلى مصالحة الإنتاج، خاصة وأن لها خبرة ودراية في هذا المجال.
- ✓ يساعد المحاسب في التركيز على تسجيل العمليات بشكل محاسبي المتعلق بالعقود التأمينية التي يقوم بها قسم الإنتاج.
- ✓ العلاقة وثيقة جدا بين مصلحة الإنتاج ومصلحة المحاسبة، حيث والتنسيق والتعاون بينهما عال جدا، مما يعطي تسجيلات محاسبية للعقود التأمينية سريعة ودقيقة.

س 3. هل توجد نقائص في النظام المالي المحاسبي تتعلق بمحاسبة التأمينات؟ في حالة الإجابة بنعم، ماهي الحلول والبدائل التي يلجأ إليها موظفي محاسبة عقود التأمين؟

ج 3. بشكل عام يتوافق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات شركة SAA في مجال محاسبة التأمينات بشكل عام، ومحاسبة عقود التأمين بشكل خاص، لأنها تنطلق من نفس المبادئ والسياسات المحاسبية في مجال الإفصاح والإبلاغ المحاسبي. كما أن الخبرة والمعرفة التي اكتسبا موظفي المحاسبة طيلة السنوات السابقة (أكثر من 14 سنة) على اعتماد وتطبيق النظام المحاسبي، تمكنهم من استخدام النظام المحاسبي المالي بكفاءة، من خلال تطبيق مدونة هذا النظام وتكييفها مع نشاط التأمين، وهو ما فعلته شركة SAA (المديرية العامة)، من خلال إصدار المخطط المحاسبي الخاص بالشركة، وما يتضمنه من حسابات ومبادئ.

س 4. هل تتوافر الشركة الوطنية للتأمين SAA على مخطط محاسبي خاص بالتأمينات شامل يلبي احتياجاتها في مجال التسجيلات والعمليات المحاسبية.

ج 4. نعم، تتوافر الشركة الوطنية للتأمين SAAعلى مخطط محاسبي خاص بالتأمينات، وهذا بفعل اختلاف نشاط التأمين عن الأنشطة الصناعية وحتى الخدمية والتجارية، وبل وحتى الخدمية المالية كما في حالة البنوك، مما جعل شركة

التأمين تضيف حسابات فرعية خاصة بها تلبي احتياجاتها للتسجيل والرقابة المحاسبية والمالية، وتتوافق مع احتياجات قطاع التأمين.

س5. هل تقوم الشركة الوطنية للتأمين SAA بتكييف المخطط المحاسبي للتأمينات مع المعايير المحاسبية الدولية؟

ج 5. إن التوجه السريع في الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وغياب معايير محاسبية وطنية، أدت إلى تبني نظام محاسبي مالي SCF يضمن بشكل عام تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، حيث من مراجعة وفحص هذا النظام، نجد أنه استجاب لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية بشكل عام ، التي كانت موجودة قبل 2004، بما أن هذه المعايير الدولية عرفت تطورات متلاحقة، فمثلا المعيار المحاسبي IFRS 4: عقود التأمين، عرف تطورا سنة 2017، بصدور المعيار المحاسبي IFRS 17: عقود التأمين، لكن النظام المحاسبي المالي في الجزائر الذي لم يتم تعديده منذ اعتماد في 2008، بسبب صدوره كقانون في الجريدة الرسمية، جعله يفتقد للمرونة التي تسمح له بالتوافق مع مستجدات مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB.

س 6. هل تقوم الوكالة بإعداد القوائم المالية المختلفة كمخرجات للعمليات المحاسبية؟ إذا كان الجواب لا؟ ما السبب، ما أثر ذلك على النشاط المحاسبي في الوكالة؟

ج 6. لا، لا تقوم الوكالة بإعداد القوائم المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية... إلخ)، بل يتم ذلك على المستوى الجهوي والمركزي، مما يطرح صعوبات في تقييم أداء النشاط المحاسبي وفعاليته.

س 7. في حالة وجود أخطاء في التسجيلات المحاسبية لعمليات التأمين في شركة SAA، كيف يتم كشفها؟ وكيف يتم تصحيحها؟

ج 7. إن الفحص الدقيق لمستندات عقود التأمين، سواء في مرحلة الإنتاج أو التعويض والتسوية، والتحقق من دقة البيانات المتوافرة فيها، قبل إي تسجيل محاسبي، يسمح بتجنب الكثير من الأخطاء، وحتى إن وجدت، فإن عمليات الفحص والتدقيق التي تخضع لها المعالجات المحاسبية يوميا، وبشكل آلي على الكمبيوتر، يسمح باكتشاف أي خطأ في التسجيلات المحاسبية وتصحيحها بشكل فوري.

س 8. كيف يؤثر الفصل الوظيفي بين المصالح المختلفة (الإنتاج، التعويض الصندوق، والمحاسبة) على نشاط وكالة بسكرة؟

ج 8. إن الهيكل التنظيمي للوكالة يتميز بالبساط، حيث تم تصميمه على الأساس الوظيفي، فهو هيكل تنظيمي وظيفي، وهو مناسب للوكالة بسبب صغر حجمها من جهة، وتبعيتها الإدارية للأقسام الجهوية والمديرية المركزية، ويسمح الفصل الوظيفي على أساس الأنشطة (الإنتاج، الصندوق، التعويض)، في انسيابية تدفق المستندات المتعلقة بمختلف العقود التأمينية، وإمكانية الرقابة على العقود التأمينية، وبالتالي كشف ما بها من أخطاء، تلاعب، تأخر وغير ذلك.

س 9. هل يتم العمل بأجهزة الكمبيوتر في مصلحة المحاسبة؟ هل يتم استخدام ببرمجيات محاسبية؟ ما اسم البرمجيات المستخدمة؟

ج 9. إن نظام المحاسبة في شركة SAA هو نظام آلي بالكامل، من خلال التسجيل المحاسبي للعمليات على جهاز الكمبيوتر، كما يتم اعتماد برنامج حديث للمحاسبة يناسب متطلبات شركة التأمين SAA، هو برنامج ORAAS، وهو برنامج معلوماتي يقوم بكل النشاطات التي تقوم بها الوكالة بدءا بمصلحة الإنتاج إلى مصلحة المحاسبة، بإمكان هذا البرنامج القيام بكل العمليات المحاسبية من اليومية إلى الميزانية الختامية

س 10. هل يتم استخدام الاتصال الإلكتروني مع باقي المصالح والوكالات والفروع الجهوية والمديرية المركزية للشركة الوطنية للتأمين؟

ج 10. يتم انتقال المستندات (وصولات التحصيل، وثائق التأمين، شيكات الدفع...) يدويا من مصلحة لأخرى، وعلى أساس ذلك يتم التسجيل المحاسبي للعمليات الجارية على مستوى الوكالة، أما التعامل بين الوكالة والمديرية الجهوية والمركزية فيتم إلكترونيا وعن بعد.

س 11. هل يخضع المخطط المحاسبي للشركة للتطوير والتجديد استجابة لمتغيرات البيئة الوطنية والدولية للتأمين؟

ج 11. تعمل شركة التأمين SAA على تعديل المخطط المحاسبي والقواعد والسياسات المحاسبية التي تطبقها حتى تستجيب لمتطلبات التغيرات المحلية والدولية في مجال التأمين، ومن ذلك التخطيط للاستجابة للتعديلات في المعايير المحاسبية الدولية من جهة، والقوانين المتعلقة بممارسة مهنة التأمين وإعادة التأمين في الجزائر، حتى تستجيب لمتطلبات فتح السوق الوطنية على الاستثمار الأجنبي في مجال التأمين، من خلال دخول فروع لشركات الأجنبية لهذا القطاع في الجزائر.

س 12. هل يستند النظام المحاسبي لشركة SAA على مبادئ المحاسبة الخاصة بقطاع التأمينات، أم أنه يعتمد على مبادئ المحاسبة العامة؟

ج 12. نعم يستند النظام المحاسبي للشركة على مبادئ محاسبية عامة بقطاع التأمينات لكن لا يعني هذا على ان كل وكالة لها بعض المبادئ المحاسبية الخاصة التي تعتمد عليها وتتبعها.

س 13. هل تابعت دورات تكوينية على النظام المحاسبي المالي؟ على محاسبة شركات التأمين وعقود التأمين؟

ج 13. نعم تابعت دورات تكوينية تخص النظام المحاسبي المالي وكذلك دورات أخرى تخص محاسبة شركات التأمين وعقود التأمين وذلك على مستوى المديرية الجهوية.

س 14. هل تعتبر أن الجانب المخصص لعمليات شركات التأمين في النظام المحاسبي المالي، كاف ومقبول لتحقيق لتطبيق المحاسبة في شركات التأمين؟

ج14. تمتلك الشركة الوطنية للتأمين مخطط خاص بالتأمينات وهذا بفعل اختلاف نشاط التأمين عن الأنشطة الصناعية وحتى الخدمية والتجارية وبل حتى الخدمية المالية كما في حالة البنوك، مما جعل شركة التأمين تضيف حسابات فرعية خاصة بها تلبي احتياجاتها للتسجيل والرقابة المحاسبية وتتوافق مع احتياجات قطاع التأمين، أي بعبارة أخرى النظام المحاسبي المالي غير كافي لتحقيق وتطبيق المحاسبة في الشركة.

س15. هل يتم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالتأمين (معيار 4؛ معيار 17 المطور) في شركة SAA؟

ج15. نعم يتم تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (4) IFRS في شركة التأمين.

س16.هل يسمح المعيار الدولي للإبلاغ المالي بتغيير سياسة شركة التأمين؟

ج16.نعم يسمح هذا المعيار لشركة التأمين بتغيير سياستها المحاسبية الخاصة بعقود التأمين في حالة واحدة وهي المتمثلة بما إذا كانت بياناتها المالية تعرض معلومات أكثر صلة وليست اقل موثوقية، او ليست ذات صلة ولكنها أكثر موثوقية وتحديدا لا يمكن لشركة التأمين ان تقوم باي من الممارسات التالية على الرغم من انها قد تقوم بالاستمرار بتطبيق سياسات محاسبية تتضمن هذه الممارسات:

_ قياس التزامات التأمين على أسس غير مخصومة.

_ قياس الحقوق التعاقدية لأتعاب إدارة الاستثمارات بمقدار يتجاوز قيمتها العادلة كما يمكن ان تدل على هذه القيمة مقارنة بين الأتعاب الحالية التي يتم تقاضيها من قبل اشخاص اخرين يعملون في خدمات مشابهة.

_ استخدام سياسات محاسبية غير موحدة لالتزامات التأمين الخاصة بالشركات التابعة.

س17. ماهي اهداف شركة التأمين

ج17. اهداف شركة التأمين تتمثل في:

- المحافظة على مكانتها كرائد في السوق
- الرفع من رقم الاعمال وذلك من خلال البحث عن الفرص خاصة المتعلقة بالأخطار المختلفة.
- انشاء مركز خبرة
- انشاء فرع للصيانة
- تحسين المستوى الوظيفي للعمال
- التحسين من الصور ة الذهنية للمؤسسة والبحث عن إرضاء أكبر عدد من الزبائن من خلال التحسين المستمر لجودة الاستقبال والتعويض في أقرب الآجال في حالة الضرر.

س18. ماهي أبرز المشاكل والصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

ج18.لعب النظام المحاسبي دور هام في الشركة وقام بتسهيل العديد من الأمور لكن هذا لا يعني اننا لا نواجه بعض الصعوبات والتحديات في تطبيقه منها:

- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة
- صعوبة تحديد القيمة العادلة
- ضرورة اللجوء الى التحكيم الشخصي في بعض المسائل المتعلقة بتفضيل الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني.
- عدم ترابط تطبيق النظام المحاسبي المالي مع القانون التجاري وكذا النظام الضريبي.

- المحاسبية لعمليات التأمين في الشركة الوطنية للتأمين بسكرة تتم من تقييم المبالغ الى غاية تسجيلها في دفتر اليومية وتسوية الحسابات الخاصة بكل عملية
- س 19. ما مدى دقة التسجيلات المحاسبية المنجزة من طرف شركة SAA ؟
- ج 19. تتوفر الشركة الوطنية للتأمين على مستوى وظيفة المحاسبة والمالية على نظام معلومات متطور ومتكامل، يستند على الكمبيوتر وبرمجية logiciel جد متطور، يسمى ORASS، يسمح بالتكفل الكامل بالعمليات التأمينية المختلفة (الإنتاج، التعويضات، المراقبة، إعادة التأمين ... إلخ)، وذلك بتسجيل العمليات المحاسبية التي تتطلبها العقود التأمينية المختلفة(سيارات، أفراد، مؤسسات...)، مما يسمح بسرعة الإجراءات المحاسبية ودقتها، ونظرا لأن تباد المعلومات على مستوى وكالات وفروع شركة SAA، يتم إلكترونيا من خلال شبكة داخلية، فإن ذلك يسمح بتجميع ومعالجة العمليات المحاسبية بشكل مركزي في مديرية المحاسبة والمالية، وبالتالي إعداد المستندات المحاسبية بشكل آلي وعن بعد، مما يمكن من مراقبة وتدقيق العمليات التأمينية المنجزة، وتقييم أداء الوكالات والفروع بشكل آلي ودقيق

المطلب الثالث: نتائج المقابلة

- النظام المحاسبي في شركات التأمين يتميز بالخصوصية عن باقي الشركات الأخرى وهو قطاع مستمد من المحاسبة العامة
- يتميز النظام المحاسبي في شركات التأمين بالدقة والتنظيم المحكم وذلك بسبب التنسيق المحكم بين مختلف المصالح داخل الشركة
- يعد التأمين ضروري تحمي الفرد من الخسائر المادية وتمكنه من الحصول على الأمان لمواجهة الخطر لتفادي نتائجه او التقليل منها وحصرها في اضيق نطاق ممكن.
- شركات التأمين لها دور مزدوج فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها فهي مؤسسة مالية تتلقى الأموال من المؤمن لهم
- للمحاسب دور فعال داخل شركات التأمين حيث يسجل كل حركة مالية تخص المدفوعات والمقبوضات فهو يتحمل مسؤولية كاملة على كل شيء يدخل او يخرج من هذه الوكالة
- لابد من تحديث المعالجات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع التعديلات الجديدة للمعايير الدولية باعتبارها مرجعا شاملا للمحاسبة الدولية العامة والنظام المحاسبي مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الرابع خاصة.
- ينطبق المعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع عقود التأمين على كافة عقود التأمين في شركة التأمين بما فيها عقود إعادة التأمين التي تقوم هذه الشركة بإصدارها وعقود التأمين التي بحوزتها.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى الشركة الوطنية للتأمين بسكرة ، ومحاولتنا لبلوغ الأهداف المنشودة سابقا لهذه الدراسة تبين لنا ان شركات التأمين تمسك حساباتها بطريقة منتظمة من خلال المعالجات المحاسبية للعمليات التأمينية مما يقيم لنا طبيعة النظام المحاسبي المطبق في هذه الشركة ، كما تبين ان النظام المحاسبي المالي للتأمينات له حسابات خاصة تتماشى مع خصائص هذه الشركات ومن خلال المقابلة تبين لنا ان مختلف المعالجات المحاسبية لعمليات التأمين في الشركة الوطنية للتأمين بسكرة تتم من تقييم المبالغ الى غاية تسجيلها في دفتر اليومية وتسوية الحسابات الخاصة بكل عملية.

الخاتمة

حاولنا من خلال دراستنا لموضوع محاسبة عقود التأمين في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي الوصول إلى إجابة على الإشكالية، والتي كان مضمونها كيف تتم محاسبة عقود التأمين في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وذلك من خلال فصلين الفصل النظري والفصل التطبيقي الذي قمنا فيه بدراسة ميدانية انطلاقا من الفرضيات والاسئلة الفرعية المشار اليها في المقدمة.

وقد حاولنا تدعيم فهمنا للجوانب النظرية المتعلقة بمحاسبة عقود التأمين، قمنا بإجراء دراسة حالة ميدانية على مستوى الشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة بسكرة)، بهدف معاينة العمل في مجال عقود التأمين، إبراما وتعويضا وإعادة للتأمين، ومعاينة العمليات المحاسبية المرتبط بها، وخاصة القيود المحاسبية التي يتم تسجيلها والقواعد التي يتم، إتباعها، وهل تتوافق أم تختلف مع النظام المحاسبي والمالي، وما في من جوانب إيجابيات وسلبيات، وبالتالي اقتراح الحلول الملائمة لها.

أولا: اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا النظرية لمحاسبة عقود التأمين والتطبيقية على مستوى وكالة التأمين ببسكرة، تمكنا من اختبار الفرضيات انطلقنا منها في بدراية الدراسة، وهي كما يلي:

الفرضية الأولى:

يسمح التأمين بمواجهة المخاطر المحتملة أيا كان نوعها عبر التغطية التأمينية، وبالتالي خلق الشعور بالأمان لدى الأفراد على حياتهم وثرواتهم، كما أنه يسمح بالحماية السريعة والمناسبة ضد الخسائر، وبالتالي يشجع إنشاء المؤسسات والقيام بالمشروعات المختلفة، حتى وإن كانت عالية المخاطرة، إضافة لذلك، فهو يسمح بتجميع المدخرات من أقساط واشتراكات التأمين، وبالتالي توجيهها نحو عمليات استثمارية تخدم الاقتصاد الوطني، ويسمح بالإقراض والبيع الآجل عبر تأمين المقرضين والبائعين، وبالتالي تطوير التمويل والتبادل التجاري، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى: **يلعب نشاط التأمين وشركات التأمين دورا مهما في الحياة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، سواء في الدول، المؤسسات أو الأفراد.**

الفرضية الثانية:

لقد تم تكييف النظام المحاسبي المالي للتأمين بما يتوافق مع خصائص نشاط التأمين، وهذا بموجب تطبيق الإشعار رقم 89، الصادر في 10 مارس 2011، الذي أصدره المجلس الوطني للمحاسبة، والمتضمن مخطط وقواعد سير الحسابات، وطرق عرض القوائم المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية، من خلال:

- توفير مدونة حسابات خاصة بشركات التأمين، عبر استحداث حسابات فرعية ملائمة لاحتياجات شركات التأمين، ضمن الحسابات التي يوفرها النظام المحاسبي المالي.
- تحديد قواعد سير الحسابات وتسجيلها في دفاتر شركات التأمين، بحيث تأخذ في الاعتبار خصائص نشاط التأمين بشكل عام، والوظائف المرتبطة بعقود التأمين (الإنتاج، التعويض وإعادة التأمين) بشكل خاص.

إن التحليل السابق يؤكد صحة الفرضية الثانية: **تستخدم شركات التأمين الجزائرية نظام محاسبي خاص بها، حيث يتضمن قواعد محاسبية ومدونة حسابات ملائمين لنشاط التأمين، لكن ذلك يبقى في إطار النظام المحاسبي المالي في الجزائر.**

الفرضية الثالثة:

من خلال الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها في وكالة بسكرة، التابعة للشركة الوطنية للتأمين SAA(وكالة بسكرة)، تبين لنا قيام مصلحة المحاسبة بالتسجيل المحاسبي لعقود التأمين بشكل فوري ودقيق، بعد دراسة العقد من الناحية التقنية في مصلحة، وهذا من خلال قيود محاسبية تغطي: إبرام العقد، تحصيل القسط، كما يتم التسجيل المحاسبي للتعويضات بعد تحقق الخطر والتصريح بالحادث، ضمن الشروط والآجال المنصوص عليها في عقد التأمين، وهذا من خلال قيود محاسبية تغطي تشكيل المؤونة، تقييم حجم الأضرار، تسديد التعويض وأتعاب الخبير، وأخيرا إطفاء مؤونة التعويض، أما عمليات إعادة التأمين التي تلجأ لها الوكالة في أحيان نادرة، فتتطلب معالجة محاسبية تغطي إبرام عقود التأمين بدفع الأقساط، وتنفيذ عقد إعادة التأمين بالتنازل عن الأقساط، عند تحقق الخطر، وهذا كله يؤكد صحة الفرضية الثالثة: **تقوم الشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة بسكرة) بتطبيق كل متطلبات النظام المحاسبي المالي، من حيث المعالجة المحاسبية لمختلف الوظائف المتعلقة بعقود التأمين(الإنتاج؛ التعويض، إعادة التأمين).**

ثانيا: النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى جملة من النتائج الهامة، بعضها يتعلق بالجانب النظري (محاسبة عقود التأمين)، وبعضها يتعلق بالدراسة الميدانية على مستوى الشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة بسكرة)، ومن أهم هذه النتائج نذكر ما يلي:

– إن الهدف الأساسي من التأمين هو تغطية المخاطر، من خلال التقليل من الأضرار والخسائر المحتمل وقوعها في المستقبل، عبر آلية بسيطة، تتمثل دفع قسط أو اشتراك التأمين في الحاضر، والحصول على تعويض مناسب للقط المدفوع والخسائر المتحققة، وبالتالي فهو وسيلة لحماية الأفراد والمؤسسات وممتلكاتهم، من خلال منحهم تعويضات مالية لتغطية الإضرار، ما يبين الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لشركات التأمين.

– يتميز قطاع التأمين بعدة خصائص تميزه عن باقي القطاعات الاقتصادية، سواء في جانبه المحاسبي أو المالي، ومن أهم هذه الخصائص أن النواتج أو إيرادات تتمثل في الأقساط المحصلة بشكل رئيس، وأن الأعباء أو النفقات تتمثل في التعويضات المسددة في حالة تحقق الأضرار، والعلاقة بين الجانبين هي المحدد الرئيس للأرباح وبالتالي للأداء المالي.

– إن المحاسبة في شركات التأمين لا تختلف كثيرا عن قواعد وأسس المحاسبة العامة، بل يمكن القول إنها مستمدة منها، لكن تختلف فقط في بعض الحسابات والقواعد العملية، نظرا لخصوصية شركات التأمين مقارنتها بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى.

– يهدف النظام المحاسبي في شركات التأمين إلى تزويد الإدارة بما تحتاجه من معلومات دقيقة عن نشاطها، خاصة في مجال المعالجة والتسجيلات المحاسبية لعقود التأمين المبرمة في مرحلة الإنتاج والتحصيل من جهة، والتعويضات المسددة عند تحقق الخطر وللزبائن المؤمن لهم، وهذا عبر مسك المستندات والسجلات الخاصة بتلك العمليات، وتسجيل القيود المحاسبية لتلك العمليات بصورة دقيقة، بناء على الوثائق التي تأتي لمصلحة المحاسبية من مصالح الإنتاج والتعويض.

– لا تقوم الوكالة بإعداد القوائم المالية الختامية، بل تتكفل بذلك المديرية العامة للشركة، مما يجعل نشاطها يقتصر فقط على الجانبين التقني والمحاسبي لعقود التأمين، وهو ما يعني غياب دراسة الجانب المالي لها، وما يسمح به من تقييم للأداء واتخاذ القرارات في مجال عقود التأمين.

– من خلال دراستنا الميدانية للشركة الوطنية للتامين SAA وكالة بسكرة، تبين لنا أن الشركة الوطنية للتأمين SAA كغيرها من المؤسسات الأخرى، تعالج محاسبيا جميع العمليات التي تقوم بها والمرتبطة بنشاطها وفق نظام محاسبي خاص يلائم نشاط التأمين وخصوصياته، بالإضافة إلى جهود الأفراد القائمين على السير الجيد داخل هذه الوكالة، وخاصة في مصلحة المحاسبة والمالية

– تقوم وكالة التأمين بسكرة في شركة SAA بعمليات المعالجة المحاسبية على مستوى مصلحة المحاسبة، وذلك بتحويل العمليات التي تقوم بها كل مصلحة (الإنتاج – الحوادث –التعويض) إلى بيانات محاسبية في شكل قيود محاسبية في دفاتر مخصصة لهذه المهمة.

– تتم العمليات المحاسبية بشكل عام، والمعالجة المحاسبية لعقود التأمين في وكالة بسكرة، بناء على قواعد ومدونة النظام المحاسبي المالي للجزائر، وبناء على مدونة حسابات خاصة بقطاع التأمين، خاصة في مجال وضع تفريع للحسابات الرئيسة وقواعد محاسبية ملائمة لقطاع التأمين، وذلك بالتوافق مع ما جاء به القرار المؤرخ في 26 يوليو 2009، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة، ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وهو تطبيق تفصيلي للقانون 07-11، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي.

ثالثا: الاقتراحات:

بناء على بعض النقائص التي قمنا بتسجيلها في النظام المحاسبي في وكالة التأمين التابعة لـ SAA في بسكرة، وبهدف المساهمة في حلول عملية لها، يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

– توسيع مجال التوعية والتحسس بأهمية التأمين في الحياة العصرية، خاصة وأن غياب الثقة التأمينية من أهم العراقيل التي تواجه نشاط التأمين في الجزائر.

– البحث عن حلول لتفادي التملص من التعويض المناسب والتأخير الكبير لتعويض المتضررين، حيث أن ذلك من الأسباب الرئيسة لعزوف الأفراد عن المبادرة بتأمين نشاطاتهم وممتلكاتهم، حيث أنه يتطلب في الغالب وقت وجهد كبيرين.

– إنشاء مراكز خاصة لإعداد وتكوين إطارات متخصصة في مجال محاسبة التأمين، وبرمجة الدورات التكوينية والمشاركة في الملتقيات العلمية لصالح اطارات المحاسبة في شركات التأمين، قصد رفع مستواهم النظري والعلمي في مجال المحاسبة ومستجداتها.

– تدعيم مقياس المحاسبة الخاصة أو القطاعية في برنامج التعليم الجامعي، وخاصة ما تعلق منها محاسبة شركات التأمين، إضافة لتشجيع الإنتاج والبحث العلمي في مجال محاسبة الشركات والمحاسبات القطاعية، من حيث الكتب التعليمية والمقالات في المجلات العلمية

– تأسيس مجلس للمعايير المحاسبية في الجزائر، يتولى مراجعة النظام المحاسبي والمالي في الجزائر، حتى يتوافق مع احتياجات شركات التأمين ومتطلبات البيئة الدولية للتأمين.

– تحديث المعالجة المحاسبية لعقود التأمين وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، حتى تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للإبلاغ المالي في مجال محاسبة التأمين.

– الاستفادة من تجارب الدول الحالية والسابقة في تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، وخاصة فيما يتعلق بمحاسبة التأمين، ومعرفة سلبيات تلك التجارب ومحاولة تفاديها، وإيجابياتها ومحاولة الاستفادة منها.

– ربط جسر التعاون بين الجامعات وشركات التأمين، وذلك من خلال فتح آفاق للتعاون، قصد الاستفادة من خبرات ومهارات الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والمالية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- د/الأميرة ابراهيم عثمان، ، و د/ أحمد عبد المالك محمد. (2004). الأنظمة المحاسبية المتخصصة (الفرع- البنوك التجارية- شركات التأمين- الوحدات الحكومية) . الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- د/ محمد السيد سرايا. (2008). المحاسبة في المنشآت المالية البنوك التجارية وشركات التأمين (الاطار النظري والاجراءات المحاسبية، الحسابات والقوائم المالية إجابات التطبيقات في نهاية الكتاب -تطبيقات على كل فصل). اسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- د/ ممدوح حمزة أحمد، و د/ ناهد عبد الحميد. (2003). إدارة الخطر والتأمين. جامعة القاهرة. القاهرة.
- عادل داود. (1991). مقدمة في إعادة التأمين (المجلد الطبعة). المملكة المتحدة، لندن: دار ويذربي وشركائه.
- سالم رشدي سيد . (2015). التأمين المبادئ والأسس والنظريات ، عمان ، دار الراية للنشر والتوزيع.
- د/أسامة عبيد. (2016م). استراتيجيات التأمين المفهوم-الأهداف (المجلد الطبعة). المملكة الأردنية الهاشمية، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.
- د/ فلاح عز الدين. (2008). التأمين (مبادئه، أنواعه). الأردن، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- نضال فارس العربيد . (1999). المحاسبة في شركات التأمين. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق.
- إيهاب نظمي ابراهيم، وحسن توفيق مصطفى . (2011). محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين). عمان، الأردن : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- نور الدين أحمد قايد. (2019). شركات التأمين (المجلد الأولى). (الأردن، المحرر) عمان: دار الإعصار العلمي.
- محمد هشام جبر . (2012). إدارة الخطر والتأمين. فلسطين: جامعة بير زيت.

ثانيا : المذكرات ورسائل الماجستير

- هدى بن محمد . (2005/2004). تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات "CAAT". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. قسنطينة، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص بنوك و تأمينات.
- سفيان يحياوي. (2015/2014). نظام المحاسبة وطبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين -دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA بالبويرة-. مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص

محاسبة وتدقيق. البويرة، جامعة العقيد أكلي محند ولجاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية.

- رماضنة سهيلة هاجر ، وحوحو مروة . (2020/2019). المعالجة المحاسبية في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي SCF –دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين Saa وكالة بسكرة–. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة* . بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.

- طايلب فاتح . (2015/2014). محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية –دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR– سنة 2012. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير شعبة علوم التسيير* . بومرداس، جامعة آمحمد بوقرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة.

- رشيد قريرة . (2015–2016). تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) . *دراسة حالة لعينة من شركات تأمين الأضرار في الجزائر سنة 2015 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية*. ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص المحاسبة المالية.

- كريمة شيخ . (2010/2009). إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري. *مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير دولي*. تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

- وانيس لحسن . (2019/2018). محاسبة عقود التأمين في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة الشركة الوطنية الجزائرية للتأمين SAAوكالة المغير. *مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة*. بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية.

- معوش محمد الامين. (2014/2013). دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات A2. *أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديا التأمين*. سطيف، جامعة فرحات عباس–سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

- مريم قرواني. (2015/2014). دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين–دراسة حالة شركة التأمين الدولية للتأمين وإعادة التأمين بالجزائر العاصمة CIAR–. *مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاديات التأمين* . سطيف، جامعة فرحات عباس–سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم إقتصادية.

ثالثا : الاطروحات

- بن دخان رتيبة . (2016-2017). التأمين كوسيلة من وسائل مواجهة الخطر. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص تخصص قانون التأمين. قسنطينة، جامعة الاخوة منتوري كلية الحقوق .

- غفصي توفيق . (23 جوان /2018). سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني -دراسة ميدانية خلال الفترة (1995-2015)-. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم. ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

- طباييبة سليمة. (2014/2013). دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم. جامعة سطيف -1-.

- فريد لطرش. (2017/2016). التوحيد المحاسبي الجزائري في إطار التوفيق الدولي التفكير حول المخطط المحاسبي الوطني. مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. سطيف، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- آيت محمد مراد. (2014/2013). ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي "خلال الفترة 2010-2013". مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع النقود والمالية. الجزائر، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

- مصعب بالي. (04 أكتوبر, /2018). مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام (ARDL) للفترة مابين 2016/1980. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم فرع العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك وتأمينات. ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

رابعا : المجلات

- بالي مصعب، وصديقي مسعود. (جوان, 2016). مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد(02)، 23.

- منال بن شيخ . (31 12, 2018). طرق وأساليب إدارة المخاطر في شركات التأمين على الأشخاص -دراسة حالة شركة AXA-. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11(العدد 02).

- لونيسي بوعلام ، فكارشة سفيان . (01 12, 2019). أشكال شركات التأمين في الجزائر. مجلة الإبداع، المجلد 09(العدد 01).

- أ/ هيفاء رشيدة تكاري. (بلا تاريخ). الأسس والقواعد العامة لنظام التأمين. مجلة المفكر(السادس).

- أ/ أيمن زيد ، و أ/ الطاهرالعمودي . (9 ديسمبر, 2015). إدارة المخاطر في شركات التأمين دراسة قياسية بالتطبيق على الشركة الجزائرية للتأمين. مجلة رؤى اقتصادية.
- يوسف بوعيشاوي، و د/مزيودابراهيم (09 أفريل, 2018). مدى امتثال النظام المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية إلى معايير الإبلاغ المالي الدولي –دراسة استطلاعية للشركات التأمين الجزائرية–. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية.

خامسا : المحاضرات والمطبوعات

- د/ساخي بوبكر. (2020/2019). آليات التأمين الدولي وإعادة التأمين. مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد التأمينات. البليدة، جامعة البليدة 2،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم، التجارية علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
- زعرور نعيمة. (2022/2021). محاضرات في المحاسبة القطاعية طلبة سنة ثانية ماستر. قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة.

سادسا : الجرائد والمراسيم

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (25 نوفمبر, 2007). القانون رقم 07-11. المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ، العدد 74، المادة رقم 3. المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- رئاسة الجمهورية . (2007). القانون المدني. الأمانة العامة للحكومة. الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم (01)

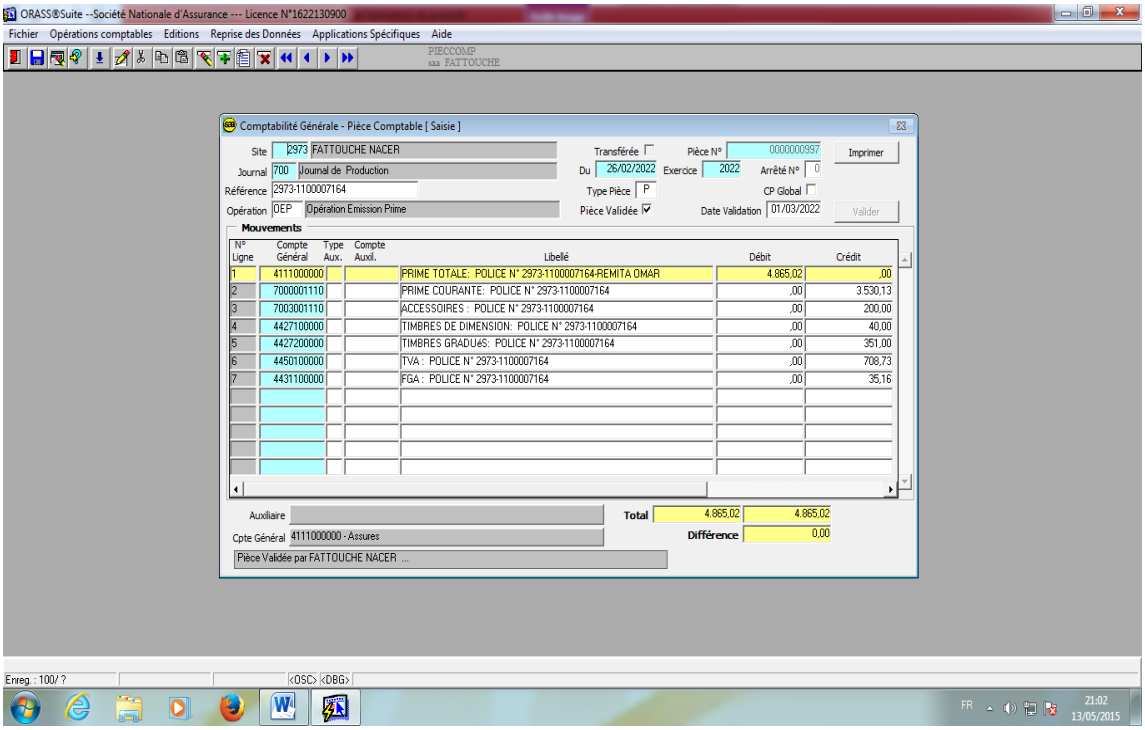

الملحق رقم (02)

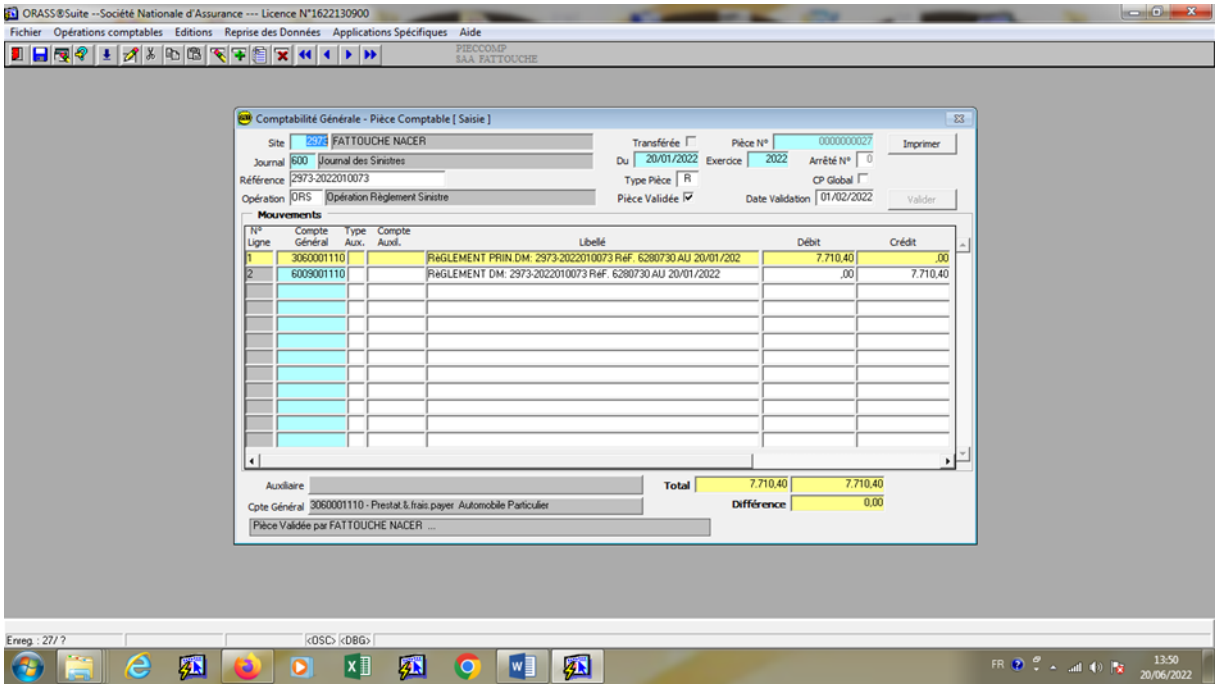

الملحق رقم (03)

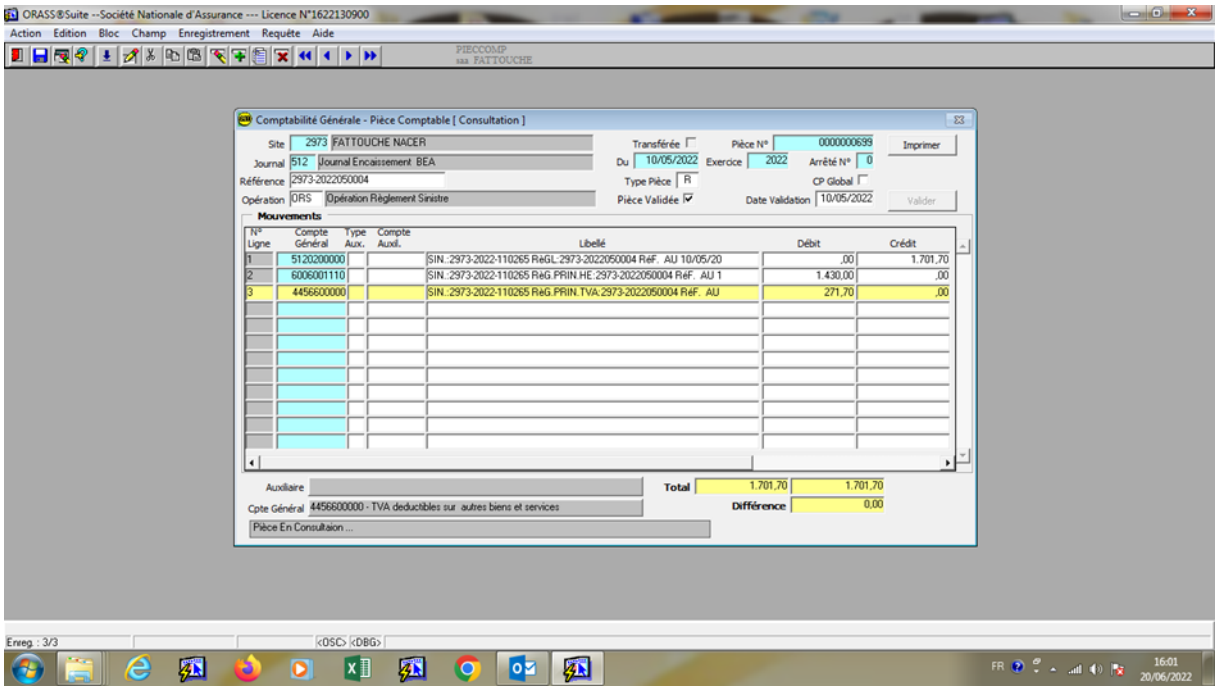

الملحق رقم (04)

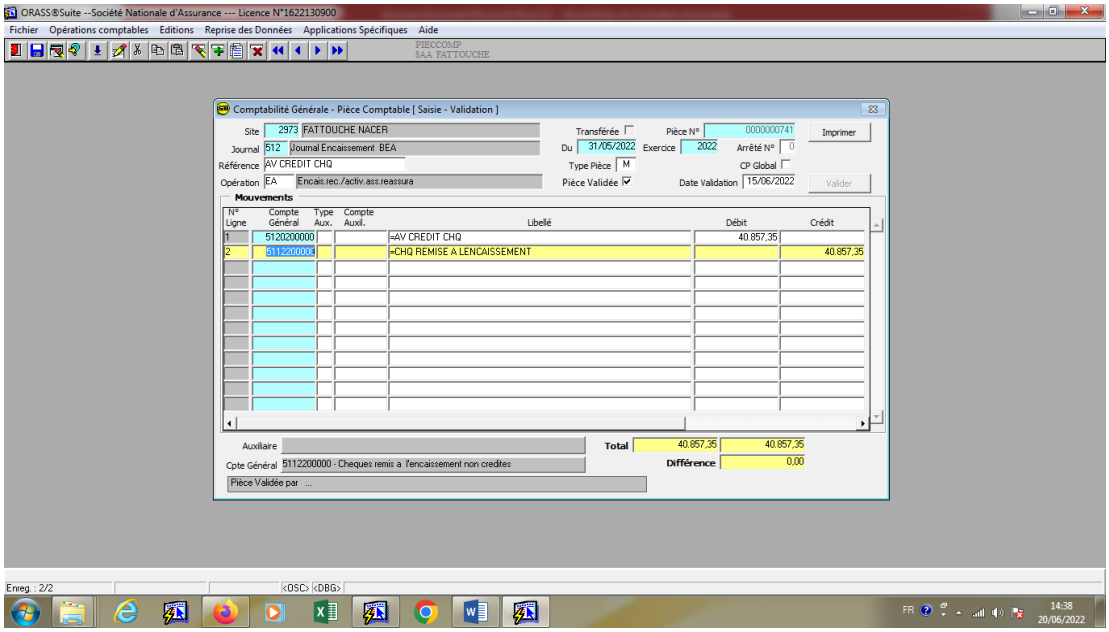

الملحق رقم (05)

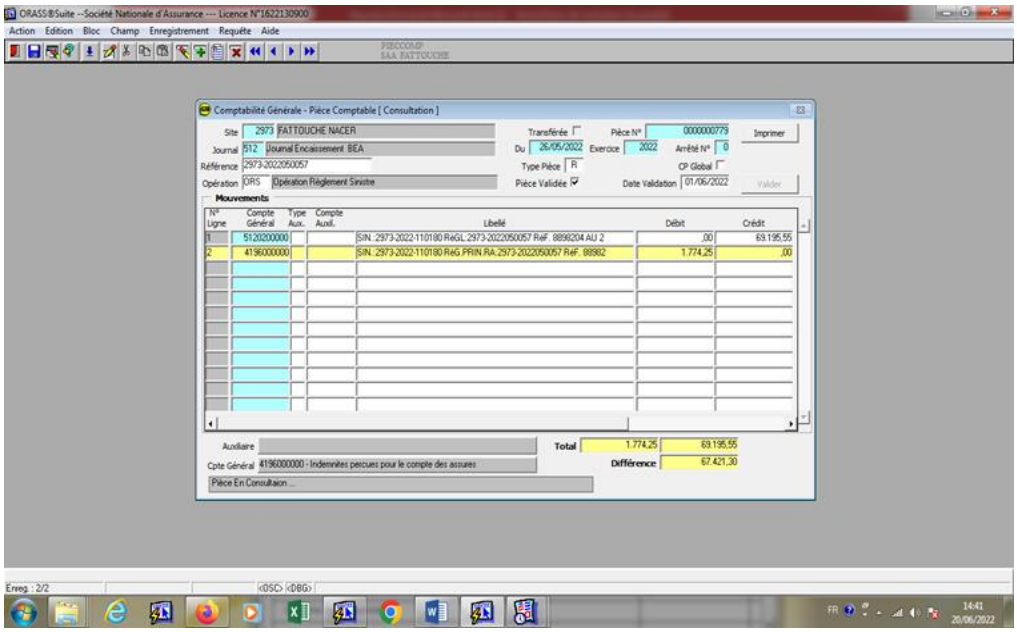

الملحق رقم (06)

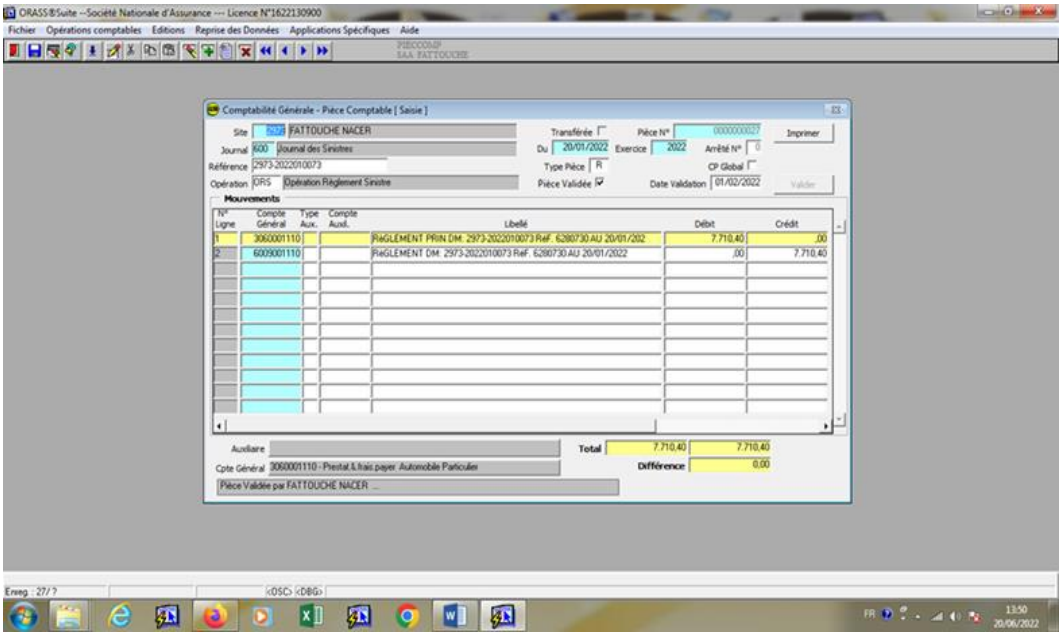

الملحق رقم (07)

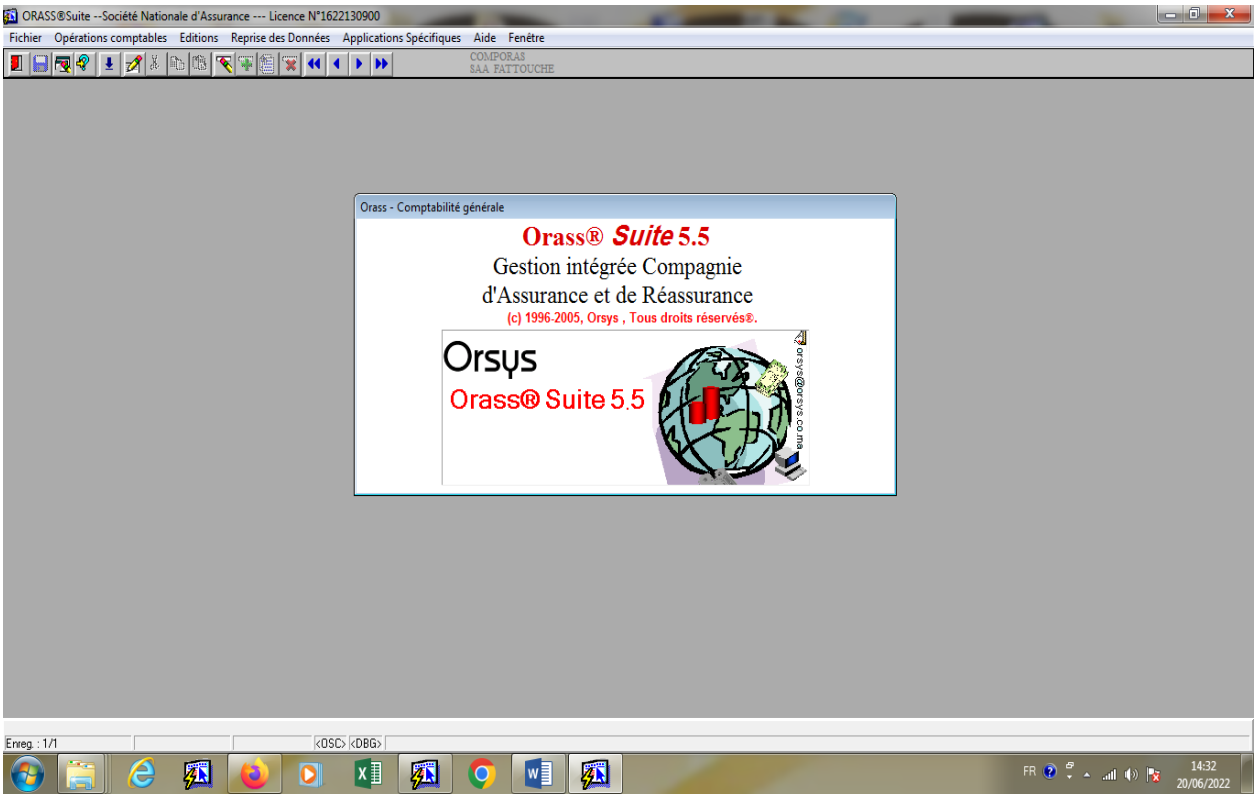

الملحق رقم (08)

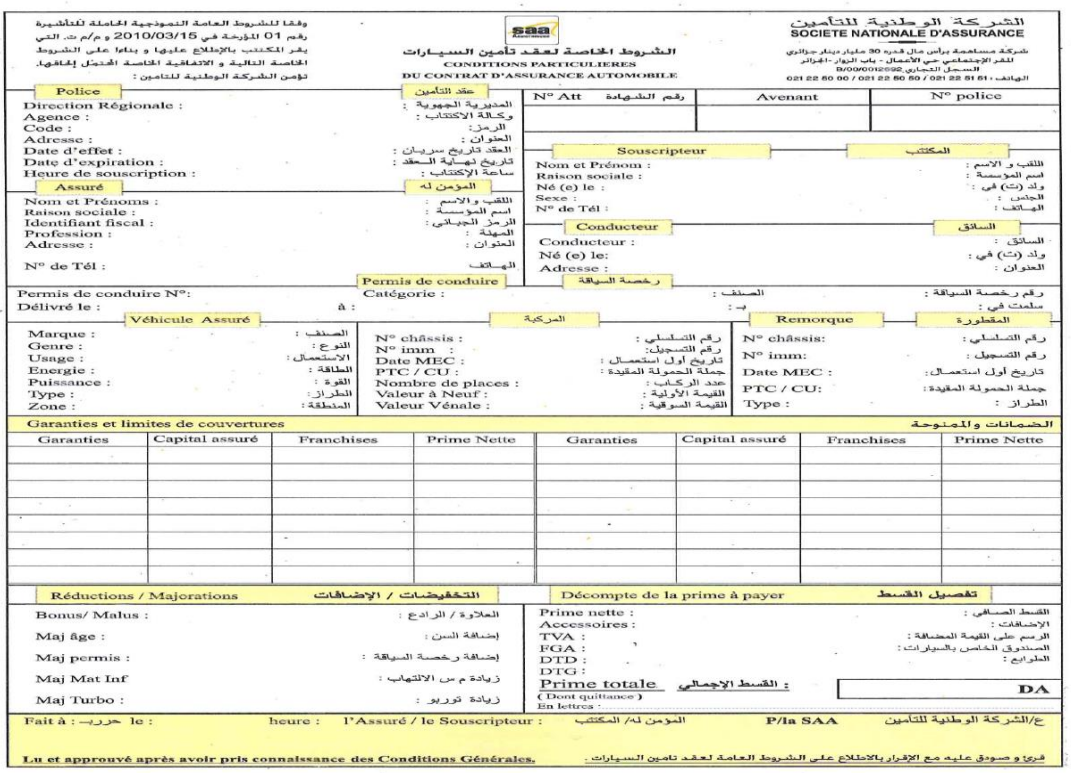

الشركة الوطنية للتأمين
SOCIETE NATIONALE D'ASSURANCE

وفقا للشروط العامة النموذجية المحاملة للتأشيرة رقم 01 المؤرخة في 2010/03/15 و م/م بد. التي يقر المكتتب بالإطلاع عليها و بناءا على الشروط الخاصة التالية و الاتفاقية الخاصة المتصل إلحاقها. تؤمن الشركة الوطنية للتامين :

الشروط الخاصة لعقد تأمين السيارات
CONDITIONS PARTICULIERES
DU CONTRAT D'ASSURANCE AUTOMOBILE

Police — عقد التأمين
Direction Régionale : المديرية الجهوية :
Agence : وكالة الاكتتاب :
Code : الرمز :
Adresse : العنوان :
Date d'effet : المعد تاريخ سريان :
Date d'expiration : تاريخ نهاية العقد :
Heure de souscription : ساعة الاكتتاب :

N° Att رقم الشهادة | Avenant | N° police

Souscripteur — المكتتب
Nom et Prénom : اللقب و الاسم :
Rnison sociale : اسم المؤسسة :
Né (e) le : ولد (ت) في :
Sexe : الجنس :
N° de Tél : الهاتف :

Assuré — المؤمن له
Nom et Prénoms : اللقب و الاسم :
Raison sociale : اسم المؤسسة :
Identifiant fiscal : الرمز الجبائي :
Profession : المهنة :
Adresse : العنوان :
N° de Tél : الهاتف

Conducteur — السائق
Conducteur : السائق :
Né (e) le: ولد (ت) في :
Adresse : العنوان :

Permis de conduire — رخصة السياقة
Permis de conduire N°: رقم رخصة السياقة :
Catégorie : الصنف :
Délivré le : à : بـ : سلمت في :

Véhicule Assuré — المركبة
Marque : الصنف :
Genre : النوع :
Usage : الاستعمال :
Energie : الطاقة :
Puissance : القوة :
Type : الطراز :
Zone : المنطقة :

N° châssis : رقم التسلسلي :
N° imm : رقم التسجيل:
Date MEC : تاريخ أول استعمال :
PTC / CU : حمولة المقطورة المقيدة :
Nombre de places : عدد الركاب :
Valeur à Neuf : القيمة الأولية :
Valeur Vénale : القيمة السوقية :

Remorque — المقطورة
N° châssis: رقم التسلسلي :
N° imm: رقم التسجيل :
Date MEC : تاريخ أول استعمال:
PTC / CU: حمولة المقطورة المقيدة:
Type : الطراز :

Garanties et limites de couvertures — الضمانات والممنوحة

Garanties	Capital assuré	Franchises	Prime Nette	Garanties	Capital assuré	Franchises	Prime Nette

Réductions / Majorations — التخفيضات / الإضافات
Bonus/ Malus : العلاوة / الرادع :
Maj âge : إضافة السن :
Maj permis : إضافة رخصة السياقة :
Maj Mat Inf : زيادة م س الالتهاب :
Maj Turbo : زيادة توربو :

Décompte de la prime à payer — تفصيل القسط
Prime nette : القسط الصافي :
Accessoires : الإضافات :
TVA : الرسم على القيمة المضافة :
FGA : الصندوق الخاص بالسيارات :
DTD : الطوابع :
DTG :
Prime totale — القسط الإجمالي : DA
(Dont quittance)
En lettres :

Fait à : حرر بـ le : heure : l'Assuré / le Souscripteur : المؤمن له/ المكتتب P/la SAA ع/الشركة الوطنية للتأمين

Lu et approuvé après avoir pris connaissance des Conditions Générales. قرئ و صودق عليه مع الإقرار بالاطلاع على الشروط العامة لعقد تامين السيارات .

الشروط الخاصة

تخضع هذه الشروط الخاصة للأمر رقم 95 / 07 الصادر في 25 / 01 / 1995 المعدل و المتمم بالقانون 06 / 04 الصادر في 20 / 02 / 2006 وكذا القانون رقم 88 / 31 المؤرخ في 19 / 07 / 1988 المعدل و المتمم للأمر رقم 74 / 15 الصادر في 30 / 01 / 1974 و المتضمن إلزامية التأمين على السيارات و نظام التعويض على الأضرار.

المشروط :

لا تتعلق على هذا العقد إلا الشروط التي تمت المصادقة عليها بموجب تصريحات المكتتب على الوجه الأول لعقد التأمين على السيارات مع مراعاة أحكام النصوص القانونية الواردة في دفتر الشروط العامة.

1 – شرط نقل الغير : يمتد ضمان هذا العقد ليغطي العواقب المالية للمسؤولية المدنية اتجاه الأشخاص المنقولين مجانا بواسطة المركبة في حدود عدد المقاعد المرخص بها قانونا في البطاقة الرمادية و هذا مع مراعاة أحكام المادتين (13) و (14) من الأمر 74 / 15.

2 – شرط خاص بالمقطورة : يمتد ضمان هذا العقد ليغطي العواقب المالية للمسؤولية المدنية في حالة ربط المركبة موضوع هذا العقد بمقطورة لا يتجاوز وزنها الإجمالي لحمولة 750 كلغ.

3 – شرط نقل المواد السريعة الإلتهاب : إذا دفع المؤمن له عند اكتتاب العقد، قسطا إضافيا لتغطية الأضرار الناتجة عن نقل المركبة لمواد قابلة للالتهاب، مواد متفجرة، مواد قارضة أو محروقات لا تتجاوز 500 كلغ أو 600 لتر، يعفى من تطبيق قاعدة التخفيض التناسبية في حالة وقوع الحادث والعكس صحيح.

4 – شرط رخصة السياقة (أقل من سنة) : إذا دفع المؤمن له عند اكتتاب العقد، قسطا إضافيا عن حيازته لرخصة سياقة مستخرجة منذ أقل من سنة من المصالح الإدارية المختصة، يعفى من تطبيق قاعدة التخفيض التناسبية في حال وقوع الحادث والعكس صحيح.

5 – شرط السن : إذا دفع المؤمن له عند اكتتاب العقد، قسطا إضافيا إذا كان سنه يقل عن خمس وعشرون (25) سنة، يعفى من تطبيق قاعدة التخفيض التناسبية في حال وقوع الحادث والعكس صحيح.

6 – شرط تأمين المركبات التابعة لوكالة كراء السيارات : يلتزم صاحب وكالة كراء السيارات بعدم كراء المركبات لأشخاص تقل أعمارهم عن 25 سنة و الحاملين لرخص سياقة أقل من سنة واحدة (01) و كل مخالفة لهذا شرط يسقط الحق في الضمان مباشرة .

7 – شرط الحصول على التخفيض الخاص بالموظفين : يصرح المكتتب بأنه : (أ) في خدمة مباشرة، دائمة وفقط، لصالح إدارة تابعة للدولة، للولايات أو لمؤسسات عمومية واقعة تحت وصاية جهاز من أجهزة الدولة.

8 – شرط خصم الرسوم : في حالة وقوع حادث، تحسب التعويضات المادية الممنوحة للمؤمن له على أساس قيمة قطع الغيار التي يحددها الخبير في تقرير الخبرة (بالرسوم أو بدون رسوم على حسب عقد التأمين و كذا النظام الضريبي الخاضع له بالنسبة للمركبات ذات الإستعمال التجاري).

9 – شرط القدم : تخصم نسبة القدم التي يحددها الخبير على أساس سن المركبة و حالتها في محضر الخبرة من مبلغ التعويض عن الأضرار الناجمة عن الحادث.

10 – شرط الإقتطاع : في حالة وقوع الحادث، تخصم الشركة مبلغ الإقتطاع حسب طبيعة المركبة موضوع العقد، و هذا في حالة تجاوز مبلغ الأضرار لقيمة الإقتطاع، و بخلاف ذلك لا تعوض هذه الأضرار، و تحدد هذه الإقتطاعات كما يلي:

ضمان التأمين الشامل DASC
ضمان أضرار التصادم /قيم DV/VV السوق

الاستعمال	نسبة الإقتطاع	الحد الأدنى لإقتطاع	الحد الأقصى لإقتطاع
السيارات السياحية ذات وزن أقل من 3.5 طن	% 5	2500,00 دج	7000,00 دج .
السيارات النفعية ذات وزن أكثر من 3.5 طن	% 5	2500,00 دج	7000,00 دج
السيارات النفعية ذات وزن أكثر من 3.5 طن	% 10	2500,00 دج	15000,00 دج
السيارات المخصصة لنقل المسافرين - المسافات الطويلة -	% 10	2500,00 دج	15000,00 دج
السيارات المخصصة لنقل المسافرين - النقل المحضري -	% 5	2500,00 دج	10000,00 دج
السيارات المخصصة لنقل المسافرين - نقل العمال -	% 5	2500,00 دج	10000,00 دج
السيارات المعدة للكراء	% 10	5000,00 دج	25000,00 دج

أضرار التصادم DC

الرمز	الضمان	حدود الإقتطاع
أضرار التصادم « ج »	10000,00 دج	500,00 دج
أضرار التصادم « د »	20000,00 دج	10 % من مبلغ الأضرار مع حد أقصى 2000,00 دج وحد أدنى 500,00 دج
أضرار التصادم « ه »	30000,00 دج	10 % من مبلغ الأضرار مع حد أقصى 3000,00 دج وحد أدنى 500,00 دج
أضرار التصادم « و »	40000,00 دج	10 % من مبلغ الأضرار مع حد أدنى 1500,00 دج
أضرار التصادم « ز »	50000,00 دج	10 % من مبلغ الأضرار مع حد أدنى 2000,00 دج

في حال الاحتراق الكلي للمركبة أو سرقة المركبة يقتطع مبلغ 5000,00 دج.
بالنسبة لإنكسار الزجاج يتم إقتطاع مبلغ 2500,00 دج.

تنبيه

1 – في حالة وقوع حادث يتعين على المؤمن له التصريح بذلك لدى الوكالة التي تم الإكتتاب أساسها، و في حال الضرورة يمكن التصريح بالحادث لدى أقرب وكالة للشركة الوطنية للتامين على مستوى التراب الوطني و ذلك خلال سبعة أيام و تخفض إلى ثلاثة أيام في حالة السرقة.
2 – لا يكرس تقرير الخبرة المنجز عقب الحادث حقا في التعويض و إنما يكتسي مجرد تقييم للأضرار.

الملحق رقم (09)

DECLARATION: à remplir par l'assuré et à transmettre dans les sept jours à son assureur (dans les trois jours en cas de vol du véhicule) Ord. 95/07 أمر

تصريح : يملأ هذا التصريح من طرف المؤمن له و يرسل في ظرف 7 أيام
المؤمن (في 3 أيام في حالة سرقة السيارة)

1) Nom de l'assuré : ..... اسم المؤمن له : .....
Profession : ..... Tél ..... رقم الهاتف .....

2) Plan :
Désigner les véhicules par
A et B conformément au recto
Faire figurer :
- Tracé des voies
- La direction des véhicules
- Leur position au moment du choc

مخطط
لسيارتين بحرفي أ و ب
للصفحة الأولى
هوا كذلك :
مخطط الطرق
اتجاه السيارات
موضعها وقت الاصطدام

3) Circonstances de l'accident ..... ظروف الحادث : .....

4) A-t-il été établi :
Un procès-verbal de gendarmerie ? Oui نعم / Non لا
Un rapport de police? Oui نعم / Non لا
Si oui : Brigade ou commissariat de .....

هل حرر
ضر من طرف الدرك الوطني
ر من طرف الشرطة
حالة الإيجاب : فرع أو محافظة الشرطة المختصة

5) Conducteur du véhicule assuré est-il le conducteur habituel du véhicule? Oui نعم / Non لا
Réside-t-il habituellement chez l'assuré ? Oui نعم / Non لا
Date de naissance : .....

السائق للسيارة المؤمنة :
و السائق الإعتيادي لها
سكن إعتيادها عند المؤمن له
خ الإزدياد : .....

6) Véhicule assuré : lieu habituel du garage : .....
Quel est le motif du département ? .....
Expertise des dégâts : garage où le Véhicule sera visible : .....

للسيارة المؤمنة :
و سبب التنقل .....
بة الخسائر : أين يمكن معاينة السيارة : .....

Quand ?..... .....Eventuellement téléphoner à : .....
a été volé, indiquer son numero dans la série du type :
est gagé : nom et adresse de l'organisme de crédit : .....
est un poids lourd : poids total en charge : .....
était attelé à un autre véhicule (tracteur ou remorque) au moment de l'accident, indiquer le numero d'immatriculation de cet autre véhicule : .....
Poids total en charge : .....
Nom de la société qui l'assure : .....
N° de Police : .....

Si le Véhicule

عند الحاجة إهتفوا : .....
ت سرقت، بينوا الرقم في سلسلة الصنف : .....
مرهونة إسم و عنوان هيئة القرض : .....
من الوزن الثقيل جملة الحمولة .....
مرتبطة بسيارة أخرى (جار أو مجرور)
ي وقت الحادثة، بينوا
رقم تسجيل السيارة الأخرى .....
مجموع الحمولة : .....
سم الشركة المؤمنة : .....
رقم وثيقة التأمين : .....

7) Dégâts matériels autre qu'aux véhicules A et B (nature et importance) : .....
Nom et adresse du propriétaire .....

الخسائر المادية اللاحقة بغير للسيارتين أ و ب :
بيعة و الأهمية) .....
و عنوان مالكها : .....

8) Blessé (s) :
Nom et prénom : .....
Age : .....
Adresse : .....
.....
Profession : .....
Caisse de sécurité Sociale et immatriculation : .....
Nature et gravité des blessures .....
Situation au moment de l'accident : (Piéton.Passager du véhicule A ou B) .....
I soins, hospitalisation à : .....

الجريح
ب و الإسم : .....
ف : .....
وان : .....
.....
هنة : .....
ندوق الضمان الإجتماعي و رقم الإنخراط : .....
يعة و خطورة الجروح : .....
ضعية وقت الحادثة :
جل، راكب في سيارة أ أو ب) .....
لج الأول أو الإقامة بالمستشفى : .....

A..... le.....
Signature de l'assuré

في ..... يوم .....
إمضاء المؤمن له

CONSTAT AMIABLE D'ACCIDENT AUTOMOBILE

معاينة وديه لحادث سيارة

à signer obligatoirement par les deux conducteurs

وقع هذه المعاينة إجباريا من طرف السائقين

Ne constitue pas une reconnaissance de responsabilité, mais un relevé des identités et des frais, servant à l'accélération du règlement.

لا تشكل إعترافا بالمسؤولية بل كشفا للبيانات و الوقائع قصد الإسراع بالتسوية

Date d'accident le . . . . . 20 . . . . . heure : . . . . . الساعة . . . . . 20 . . . . . تاريخ الحادث : في

Lieu précis : . . . . . المكان بالضبط :

Dégâts matériels autres qu'aux véhicule A et B — Oui | نعم | Non | لا

خسائر المادية اللاحقة بغير السيارتين أو ب

Témoins : Nom et adresse s'il s'agit de passagers d'un véhicule préciser duquel : A ou B . . . . . لشهود : الإسم و العنوان. و إذا تعلق الأمر بمسافرين في إحدى السيارتين بين أيهما : أ أو ب

Véhicule A — سيارة أ

Véhicule : . . . . .
Marque, Type : . . . . .
N° d'immatriculation : . . . . .
Venant de : . . . . .
Allant vers : . . . . .

Assuré (voir attest. d'assurance) : . . . . .
Nom : . . . . .
Prénom : . . . . .
Adresse : . . . . .

Sté d'assurances : . . . . .
N° police : . . . . .
Attest valable du . . . . . au . . . . .
Agence : . . . . .

Conducteur (voir permis de conduire):
Nom : . . . . .
Prénom : . . . . .
Adresse : . . . . .

Permis de conduire N° . . . . .
Délivré le : . . . . .
Par la wilaya de : . . . . .
Catégorie A1 A B C D E F
(entourer la catégorie)

Indiquer par une flèche ⟶ le point de choc initial

Dégâts apparents : . . . . .

Observations . . . . .

A

Ne rien modifier au constat après séparation des exemplaires

Mettre une croix (x) dans chacune des cases utiles — اجعلوا علامة (x) داخل إحدى الخانات الصالحة

1) Heurtait à l'arrière, en roulant dans le même sens et sur la même file	1) اصطدام من الخلف و كان يسير في نفس الإتجاه و على نفس الصف
2) Roulait dans le même sens et sur une file différente	2) يسير في نفس الإتجاه و على صف مختلف
3) Roulait en sens inverse	3) يسير في الجهة المعاكسة
4) provenait d'une chaussée d'différente	4) قادما من طريق مختلفة
5) Venait de droit (dans un carre-four)	5) قادما من اليمين (داخل مفترق)
6) S'engageait sur une place à sens giratoire	6) داخلا في ساحة ذات إتجاه دائري
7) Roulait sur une place à sens giratoire	7) سائرا في ساحة ذات إتجاه دائري
8) En stationnement	8) في حالة وقوف
9) Quittait un stationnement	9) خارجا من الوقوف
10) Prenait un stationnement	10) على وشك الوقوف
11) Reculait	11) يتأخر
12) Doublait	12) يتجاوز
13) Dépassement irrégulier	13) تجاوز غير قانوني
14) Changeait de file	14) يغير خط السير
15) Virait a droite	15) يتحرف إلى اليمين
16) Virait a gauche	16) يتحرف إلى اليسار
17) S'engageait dans un parking un lieu privé, un chemin de terre	17) يدخل في موقف عمومي في محل خصوصي في طريق غير معبدة
18) Sortait d'un parking, d'un lieu privé, d'un chemin de terre	18) يخرج في موقف عمومي في محل خصوصي في طريق غير معبدة
19) Empiétait sur la partie de la chaussée réservée à la circulation en sens inverse	19) يتجه جزء الطريق المخصص للإتجاه المعاكس في السير
20) Roulait en sens interdit	20) يسير في إتجاه ممنوع
21) Inobservation d'un signe de priorité	21) لم يحترم علامة الأسبقية
22) Faisait un demi-tour	22) يقوم بنصف دورة
23) Ouvrait une portière	23) يفتح باب سيارته

Indiquer le nombre de cases marquées d'une croix ⟶ — بينوا عدد الخانات التي جعلت فيها علامة (x)

Croquis de l'accident — مخطط الحادث

Signature des conducteurs — إمضاء السائقين

Véhicule B — سيارة ب

سيارة : . . . . .
صنف، الطراز : . . . . .
رقم التسجيل : . . . . .
قادمة من : . . . . .
متجهة إلى : . . . . .

مؤمن له (انظر شهادة التأمين) : . . . . .
لقب : . . . . .
لإسم : . . . . .
عنوان : . . . . .

ركة التأمين : . . . . .
قم وثيقة التأمين . . . . .
هادة صالحة من . . . . . الى . . . . .
وكالة : . . . . .

سائق (انظر رخصة السياقة) . . . . .
لقب : . . . . .
لإسم : . . . . .
عنوان : . . . . .

قم رخصة السياقة . . . . .
مسلمة في : . . . . .
ن طرف ولاية : . . . . .
ن صنف : أ أ ب ج د و ي
(انشر للصنف في دائرة)

بينوا بواسطة سهم نقطة الإصطدام الأولية

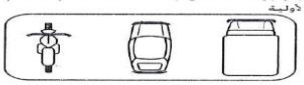

لخسائر الواضحة

. . . . .

ملاحظات . . . . .

B

لا تغيروا المعاينة بعد فصل النسخ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المحاسبية والمالية

بسكرة في:2022/06/16

إذن بالطبـــــــــــــــــع

أنا الممضي أسفله الأستاذ: جيلح الصالح

الرتبـــــــــــــــة: أستاذ مساعد أ

قسم الارتباط: علوم مالية ومحاسبة

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر للطالبتين: – **تواتي سارة**

– **قريري احلام**

الشعبة: علوم محاسبية ومالية

التخصـــــــــــص: محاسبة

بعنـــــــــــــوان: **محاسبة عقود التأمين في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي**

دراسة حالة: **الشركة الوطنية للتأمين SAA – وكالة بسكرة-**

ارخص بطبع التقرير المذكور.

الاستاذ المشرف

رئيس القسم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية
الرقم : 255 / ك.ق.ت.ت / 2022

بسكرة في : 16 - 03 - 2022
إلى السيد : مدير الشركة الوطنية
للتأمين SAA رمز 2973 -وكالة بسكرة-

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 – **تواتي سارة**

2 – **قريري أحلام**

المسجلان بالسنة : **ثانية ماستر** تخصص : **محاسبة**

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" محاسبة عقود التأمين في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي "

تحت إشراف : **أ/ جيلح صالح**

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

FATTOUCHE NACER
AGA 2973

عميد الكلية

نائب العميد للدراسات و المسائل المرتبطة
بالطالبة
د . غربي وهيبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم محاسبية ومالية

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Comptables et Financières

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

قراروزاري رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة) :.....سارة.....تواتي.....

الصفة: طالب(ة) ☑ أستاذ(ة) ☐ باحث(ة) ☐

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ:.....

المسجل(ة) بكلية/ معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم: علوم محاسبية ومالية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث: مذكرة التخرج ☐ مذكرة ماستر ☑ مذكرة ماجستير ☐

أطروحة دكتوراه ☐

تحت عنوان: .....محاسبة عقود التأمين في الجزائر.....

.....النظام المحاسبي المالي.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2022/06/21

توقيع المعني (ة)

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Comptables et Financières

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم محاسبية ومالية

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

قراروزاري رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة) : أحلام قريري .....

الصفة: طالب(ة) ☑ أستاذ(ة) ☐ باحث(ة) ☐

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2011380.30 والصادرة بتاريخ: 2017-08-27

المسجل(ة) بكلية/ معهد : العلوم الاقتصادية قسم: علوم محاسبية ومالية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث: مذكرة التخرج ☐ مذكرة ماستر ☑ مذكرة ماجستير ☐

أطروحة دكتوراه ☐

تحت عنوان: محاسبة حقوق التأمينات في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2022/06/21

توقيع المعني (ة)